هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
الدورة الثالثة
روما، 2-3 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: بناء القدرة الريفية على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا

الوثيقة: IFAD13/3/R.2/Rev.1

بند جدول الأعمال: 3

التاريخ: 23 أكتوبر/تشرين الأول 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

هذا تحديث للمسودة الأولى لتقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وأُعد على أساس التعليقات الواردة خلال فترة المشاورات الإلكترونية بشأن مسودة التقرير التي عقدت خلال الفترة من 18 إلى 29 سبتمبر/أيلول 2023. وتتوفر معلومات إضافية عن هذه المسودة في الصفحة ii.

مراجع مفيدة: الصندوق في منتصف فترة التجديد الثاني عشر للموارد (IFAD13/1/R.2/Rev.1)؛ توجهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (IFAD13/1/R.6/Rev.1)؛ نموذج العمل والإطار المالي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (IFAD13/2/R.2).

جدول المحتويات

موجز تنفيذي **iii**
مقدمة **1**
أولا – السياق **3**
ثانيا - التوجه الاستراتيجي للصندوق والمزايا التي يعرضها **5**
ثالثا - التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: بناء سبل عيش ونظم غذائية ريفية قادرة على الصمود **8**
ألف - تعزيز التركيز على السياقات الهشة 9
باء - الاستثمار في قدرة صغار المنتجين على الصمود في وجه تغير المناخ والتنوع البيولوجي 13
جيم - زيادة المشاركة مع القطاع الخاص 18
دال - ضمان الشمولية لعدم ترك أحد يتخلف عن الركب 22
رابعا - إحداث أثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة **27**
ألف - برنامج قطري متكامل 27
باء - الإدارة التكيفية 30
جيم - تعزيز استدامة الاستثمارات وإمكانية توسيع نطاقها 32
خامسا- تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية **37**
سادسا- تجميع تمويل التنمية وزيادته **40**
ألف- السيناريوهات المالية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وأثره 44
سابعا- الإبلاغ عن النتائج والتقدم المحرز في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق **54**
ثامنا- ترتيبات استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق **56**
تاسعا- التوصية **56**

الملاحق
الملحق الأول- مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق 57
الملحق الثاني- إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (2025-2027) 62
الملحق الثالث- برنامج تمويل القطاع الخاص: نموذج التمويل وترتيبات التنفيذ 63
الملحق الرابع- نهج الصندوق المحدّث للعمل في الأوضاع الهشة 77
الملحق الخامس- شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة 100
الملحق السادس- مذكرة تقنية بشأن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية لتجديد الموارد 106
الملحق السابع- المساهمات المناخية الإضافية 108
الملحق الثامن- أسعار الصرف للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق 116
الملحق التاسع- مشروع قرار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق 119
الملحق العاشر- المبادئ التوجيهية لتقديم التعهدات، وتعهدات الأعضاء بالمساهمة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق 120

ملاحظة بشأن مسودة التقرير

تقدم هذه النسخة المحدثة من مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق موجزا للورقات والعروض والمناقشات الخاصة بهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وأُعدت هذه النسخة المحدثة على أساس التعليقات الواردة خلال فترة المشاورات الإلكترونية بشأن مسودة التقرير التي عقدت خلال الفترة من 18 إلى 29 سبتمبر/أيلول 2023. وأجريت تغييرات طفيفة أخرى لتحسين وضوح التقرير. وأدخلت التغييرات على التقرير بأسلوب تتبع التغييرات في هذه النسخة من الوثيقة.

وتتضمن هذه النسخة أيضا: (1) تحديثا لملحق المساهمات المناخية الإضافية يتضمن التعقيبات المستلمة بشأن النسخة المنشورة على شبكة الإنترنت للتعليق عليها بعد الدورة الثانية؛ (2) نسخة محدثة من ملحق قروض الشركاء الميسّرة الخاص بورقة نموذج العمل والإطار المالي، بما في ذلك أسعار الخصم الخاصة بقروض الشركاء الميسّرة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؛ (3) أسعار الصرف الرسمية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ويتطلب حساب كل من أسعار الخصم الخاصة بقروض الشركاء الميسّرة وأسعار الصرف في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بيانات 30 سبتمبر/أيلول. وأُدرجت حافظة مكان لكل من هذه الملاحق في هذه الوثيقة.

وإذا تتطلب الأمر مزيدا من التغييرات بعد الدورة الثالثة، فسيجري إدراجها في النسخة النهائية للتقرير الذي سيُقدم للموافقة عليه في الدورة الرابعة في 14 و15 ديسمبر/كانون الأول.

موجز تنفيذي

-1 يأتي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في لحظة حاسمة. والعالم على شفا حالة طوارئ عالمية واحتمال تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 يتراجع بسرعة. ووصل الجوع والفقر إلى مستويات غير مقبولة، وأصبحت آثار تغير المناخ كارثية على نحو متزايد. وتتزايد الهجرة القسرية وعدم الاستقرار والنزاع، ولا سيما في المناطق الضعيفة بالفعل. وتعد المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة وصغار المنتجين في البلدان النامية من بين الأكثر تضررا بشدة من هذه الأزمات، ولكن عليهم أن يؤدوا دورا رئيسيا في بناء مستقبل قادر على الصمود. ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحويل المناطق الريفية والنظم الغذائية، يجب توسيع نطاق الاستثمارات في السكان الريفيين بشكل كبير.

-2 واجتمع أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق خلال عام 2023 للاتفاق على الأولويات والمستويات المستهدفة لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (2025-2027). وبالنظر إلى السياق العالمي، اتفق المندوبون على الحاجة إلى الاستثمار في حلول طموحة ودائمة للاستجابة للأزمة الحالية وبناء قدرة السكان الريفيين على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا للجميع. [ودعم المندوبون دعوة الصندوق للحصول على ملياري دولار أمريكي في شكل تمويل جديد لدعم برنامج عمل لا يقل عن 10 مليارات دولار أمريكي، وشجعوا جميع الدول الأعضاء في الصندوق على تقديم دعم قوي لعملية المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيُمكّن تحقيق هذه المستويات المستهدفة الصندوق من العمل من أجل مضاعفة أثره بحلول عام 2030 وتحسين المداخيل والإنتاج والأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود لأكثر من 100 مليون شخص.] وأيد المندوبون تقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والرسائل الرئيسية الواردة في هذا الموجز التنفيذي.

السكان الريفيون في مركز الاهتمام

-3 يعيش ما يقرب من نصف سكان العالم في المناطق الريفية في البلدان النامية. وهذه المناطق، حيث الجوع والفقر أكثر رسوخا، هي موطن لأكثر من 80 في المائة من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم.[1] ويتأثر السكان الريفيون وصغار المنتجين بدرجة أكبر بتغير المناخ والنزاع وهم أكثر عرضة للاستبعاد من الحصول على التمويل. وهم أكثر ضعفا أمام الصدمات وعدم الاستقرار والهجرة القسرية.[2] وينطبق ذلك بشكل خاص على المهمشين: وترأس النساء أكثر من نصف الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية؛[3] ويقطن في المناطق الريفية ما يقرب من 500 مليون شاب[4] والعديد من الشعوب الأصلية في العالم الذين يزيد عددها عن 470 مليونا.[5]

-4 وهؤلاء السكان الريفيون هم من صغار المنتجين الذين يعتمدون على المزارع الصغيرة والأسواق المحلية للحصول على مداخيلهم وقوتهم. وهم مهمون للأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر وضمان والاستقرار، على المستوى المحلي ويساهمون مساهمة كبيرة في إطعام العالم. فهم ينتجون ما يصل إلى 70 في المائة من الأغذية المستهلكة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.[6]

[1] الصندوق، تقرير التنمية الريفية: تحويل النظم الغذائية من أجل الازدهار الريفي، 2021.
[2] الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022.
[3] بيانات من تقييمات الأثر في الصندوق المضطلع بها بين عامي 2019 و2021.
[4] الصندوق، تقرير التنمية الريفية: خلق الفرص للشباب الريفي، 2019.
[5] منظمة العمل الدولية، 2019. تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية: نحو مستقبل شامل ومستدام وعادل.
[6] انظر الحاشية 1.

5- وسيكون التوسيع الكبير في نطاق الاستثمارات الشاملة والمستدامة في الزراعة تحويليا، وسيساعد على إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح. ويعد الاستثمار في الزراعة أكثر فعالية مرتين إلى ثلاث مرات في الحد من الفقر مقارنة بالقطاعات الأخرى.[7] وبفضل الاستثمارات، يزيد الإنتاج ويتنوع ويتكيف مع المناخ المتغير. ويتوافر غذاء أكثر وأفضل، وتتحسن مداخيل كل من هم على طول سلسلة القيمة. ومع تحسن الأمن الغذائي وخيارات سبل العيش، ينخفض عدم الاستقرار والضغط الذي يدفع الناس إلى الهجرة، بينما تزداد القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وهذا هو السبب في أن القدرة الريفية على الصمود تمثل نقطة تحول للجوع والفقر والمناخ.

حان الآن وقت العمل

6- على الرغم من هذه الإمكانات، فقد استمر نقص الاستثمار في السكان والمنتجين الريفيين منذ عقود. والمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة راكدة عند مستوى يقل كثيرا عما هو مطلوب،[8] والتمويل المناخي الموجه إلى الزراعة الصغيرة يبلغ بالكاد 2 في المائة من الإجمالي.[9] وقد بدأت تصبح العواقب وخيمة.

7- وعانى أكثر من 780 مليون شخص في العالم من الجوع في عام 2022، ومنذ عام 2021 فقط، زاد عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد بنسبة 34 في المائة. وفي أفريقيا، يواجه حوالي 20 في المائة من السكان الجوع. وتتفاقم مثل هذه الأرقام بسبب الآثار العالمية للحرب في أوكرانيا، والتعافي البطيء من جائحة كوفيد-19، واستمرار أوجه عدم المساواة، والآثار الشديدة المتزايدة لتغير المناخ. وفي ظل الاتجاهات الحالية، من المرجح في عام 2030 أن يظل 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع وأن يظل 670 مليون شخص يواجهون الجوع.[10] والتوقعات بشأن المناخ مقلقة بنفس القدر. فقبل عام 2030، من المتوقع أن يصل ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى العتبة الحرجة البالغة 1.5 درجة، مما سيكون له آثار شديدة ولا رجعة فيها على إنتاج الأغذية والحصول عليها.[11]

8- ولمعالجة هذا الأمر، هناك حاجة إلى ما بين 300 و400 مليار دولار أمريكي سنويا حتى عام 2030 لتحويل النظم الغذائية.[12] ويجعل الدين العام وضعف النمو الاقتصادي والضغوط المالية المتزايدة من الصعب تحقيق هذه الأرقام في العديد من البلدان النامية.[13] ومع ذلك، يجب الموازنة بين تمويل الاستجابة للطوارئ في مواجهة الأزمات المتكررة من جهة والاستثمارات في الحلول المتوسطة والطويلة الأجل من جهة أخرى، لأن كل دولار يُستثمر في القدرة على الصمود الآن يمكن أن يوفر ما يصل إلى 10 دولارات أمريكية من المعونات الطارئة في المستقبل.[14] ويكتسي ذلك أهمية خاصة في السياقات الهشة والأوضاع الضعيفة أمام الصدمات الاقتصادية أو المناخية المنتظمة، والنزاعات والكوارث الطبيعية.[15]

---

[7] انظر: Luc Christiaensen, Lionel Demery and Jesper Kuhl, "The (evolving) role of agriculture in poverty reduction—An empirical perspective", Journal of Development Economics, Volume 96, Issue 2, 2011, Pages 239-254, ISSN 0304-3878, https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2010.10.006.

[8] انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأداة تتبع الجهات المانحة.

[9] الصندوق، التمويل المناخي لتعزيز النظم الغذائية: فرصة للصندوق (الوثيقة EB 2022/137/R.2).

[10] التقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 وحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023.

[11] انظر The Conversation.

[12] البنك الدولي، هيكلية تمويل الأغذية: تمويل نظام غذائي صحي ومنصف ومستدام، سبتمبر/أيلول 2021.

[13] المرجع نفسه.

[14] اللجنة العالمية للتكيف في عام 2019: التكيف الآن: دعوة عالمية للقيادة بشأن القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

[15] Paul Corral et al., 2020. Fragility and Conflict: On the Front Lines of the Fight against Poverty (Washington, D.C.: World Bank).

الصندوق يقدم الحلول

9- تأسس الصندوق في أعقاب أزمتي الغذاء والطاقة العالميتين في سبعينات القرن الماضي، بهدف معالجة الأسباب الجذرية للفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويستثمر الصندوق في السكان الريفيين، ويحسن الإنتاج الغذائي والنظم الغذائية ومستويات التغذية في أفقر المجتمعات المحلية. ويؤدي ذلك إلى بناء القدرة على الصمود، وحماية الكوكب، وإنشاء سبل عيش من أجل غد جديد وأفضل.

10- والصندوق أساسي في تمويل التنمية الريفية. وتُستثمر نسبة مائة في المائة من تمويل الصندوق في النظم الغذائية الريفية والسكان الريفيين الأكثر ضعفا. وهو الوكالة المتخصصة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة والمؤسسة المالية الدولية المكرسة حصريا لتحويل الزراعة والاقتصادات الريفية. والأهم من ذلك أن الصندوق يحتل مكانة متميزة باعتباره ثاني أكبر مستثمر متعدد الأطراف في العالم في مجال الأغذية والزراعة. وهو يصل إلى عشرات الملايين من السكان الريفيين من خلال برنامج عمل يزيد عن 20 مليار دولار أمريكي، يجمع بين تمويل الصندوق والتمويل المشترك. وأكثر من 50 في المائة من أنشطته في أفريقيا.

11- والصندوق يعني استخداما فعالا للموارد. فقد حول، منذ عام 1977، كل دولار من المساهمات الأساسية الواردة من الدول الأعضاء إلى ستة دولارات من الاستثمارات في المناطق الريفية. وتصنيفه الائتماني +AA يعني أنه يستطيع تنفيذ نماذج تمويل مبتكرة وإشراك القطاع الخاص وحشد التمويل غير المستغل بخلاف ذلك. ~~وهو من وكالات~~ وبخلاف مجموعة البنك الدولي، يعد الصندوق وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي تعمل في الأسواق الرأسمالية، ~~ومثال على ذلك إصداره~~ وهو ما يبرز أهمية طرح الصندوق لأكبر إصدار خاص في يونيو/حزيران 2023.

12- والصندوق فعال في عمله. وتقر التقييمات الخارجية بقدرة الصندوق التنظيمية. وصنف تقييم مركز التنمية العالمية لجودة المساعدة الإنمائية الرسمية[16] الصندوق على أنه أكثر المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف فعالية وكفاءة على الصعيد العالمي في عام 2021. وخلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وحدها، أدت العمليات التي يمولها الصندوق إلى زيادة مداخيل أكثر من 77 مليون شخص من السكان الريفيين، وزيادة وصول 64 مليون إلى الأسواق، وزيادة قدرة 38 مليون على الصمود. ويُعترف بأثره ونتائجه على نطاق واسع، بما في ذلك مؤخرا في مؤتمر القمة من أجل ميثاق تمويل عالمي جديد في باريس[17] وبيان عمل مجموعة الدول السبع في هيروشيما.[18]

13- ويكمن جوهر نجاح الصندوق في نهجه الذي يتمحور حول الإنسان. ويستثمر الصندوق في السكان الريفيين، ويقيم شراكات مع صغار المنتجين والنساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المهمشة الأخرى. وهو يبني ثقة قوية مع المجتمعات المحلية والحكومات والشركاء الدوليين - بما في ذلك العمل على نحو وثيق مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتتجلى بوضوح الثقة التي تضعها الدول الأعضاء النامية في الصندوق: فقد ساهم ما يقرب من 90 بلدا من بلدان القائمة جيم طواعية في آخر تجديد لموارده.

تغيير حياة 100 مليون شخص

14- بدون تغيير كبير في كيفية توجيه التمويل، ستكون الآفاق العالمية بشأن الفقر والجوع والمناخ قاتمة. والحلول موجودة، ولكنها تتطلب توسيع نطاق التمويل. وتعد مساهمات الدول الأعضاء المتزايدة حجر الأساس في قدرة الصندوق على الريادة في تحويل النظم الغذائية المحلية والاستثمار في قدرة السكان الريفيين على

[16] مركز التنمية العالمية، 2021. جودة المساعدة الإنمائية الرسمية.
[17] بيان مشترك صادر عن فرنسا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
[18] بيان عمل هيروشيما من أجل أمن غذائي عالمي قادر على الصمود.

الصمود. وبالنسبة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يدعو الصندوق الدول الأعضاء فيه إلى اتخاذ هذه الخطوة.

15- وسيهدف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى تنفيذ برنامج عمل لا يقل عن 10 مليارات دولار أمريكي وإحداث أثر كبير على أكثر من 100 مليون من السكان الريفيين الفقراء. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ملياري دولار أمريكي في شكل تمويل جديد لتجديد الموارد (بما في ذلك المساهمات الأساسية، والمساهمات المناخية الإضافية وقروض الشركاء الميسّرة من الدول الأعضاء)، مما يمكّن الصندوق من تقديم ما يقرب من 4 مليارات دولار أمريكي في شكل تمويل جديد من الصندوق، وتعبئة 6 مليارات دولار أمريكي أخرى في شكل تمويل مشترك محلي ودولي - وهو عائد قوي على الاستثمار للدول الأعضاء.

16- وهذه استجابة طموحة للدعوات الموجهة إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية لاتخاذ إجراءات تركز على توفير المزيد من الموارد التيسيرية للبلدان الأشد فقرا ومعاناة من حالة المديونية الحرجة. وسيعمل الصندوق على ضمان وصول مساهمات الأعضاء إلى أفقر البلدان من خلال إتاحة 45 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل.

17- وسيضمن هذا المستوى من الطموح ~~يعني أن يبذل الصندوق المزيد مما يفعله على أفضل وجه~~ أن يقوم الصندوق بالمزيد مما يفعله على أفضل وجه: تجميع ونشر الاستثمار لصالح السكان الريفيين وصغار المنتجين لتزويدهم بالأدوات اللازمة لتحويل النظم الغذائية المحلية من أجل تحقيق تغيير مستدام، والاستفادة من تمويله ومعرفته وشراكاته. وسيعطي الأولوية للتحديات والفرص الرئيسية للوفاء بمهمته ودوره كمنظمة إنمائية. ويهدف نموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى الوفاء بالمهمة الأساسية للصندوق، بما في ذلك تمكين المجتمعات المحلية الريفية ولاسيما النساء والشباب الريفيين، والتركيز على الميل الأخير وعلى الأكثر عرضة للتخلف عن الركب، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، مع تعزيز عمله في ثلاثة مجالات ذات أولوية وهي: الهشاشة وتغير المناخ والتنوع البيولوجي، والاستفادة من القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرد أدناه موجز للإجراءات ذات الأولوية في هذه المجالات.

بناء القدرة على الصمود في السياقات الهشة

18- إن العالم يزداد هشاشة، ويجب إيجاد طرق لمواجهة عدم الاستقرار والنزاع والنزوح مع التركيز على القدرة المحلية على الصمود. ومن خلال التدخلات المستهدفة، يمكّن الصندوق المجتمعات المحلية الريفية في المناطق النائية والهشة، ويخلق سبل عيش مستدامة ومسارات للنمو الاقتصادي. ومن خلال العمل مع المجتمعات المحلية وتعزيز المؤسسات الريفية، يعالج الصندوق الأسباب الجذرية للهشاشة ويعزز الملكية المحلية. ويكمن جوهر استراتيجية الصندوق في اعتماد عملية وضع برامج مرنة في البيئات الهشة، وتقديم دعم مصمم خصيصا للمجتمعات المحلية الريفية. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيزيد الصندوق ~~تخصيص~~ حصة الموارد الأساسية المخصصة للأوضاع الهشة[19] من 25 في المائة إلى 30 في المائة على الأقل وسيعطي الأولوية لتعبئة التمويل التكميلي الإضافي القائم على المنح لهذه الأوضاع، بما في ذلك للدول الجزرية الصغيرة النامية.

19- وسيشمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أيضا تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الإنسانية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية ببناء السلام والمؤسسات المالية الدولية، وزيادة مرونة عملية وضع البرامج، وزيادة الدعم التشغيلي (بما في ذلك الأدوات الرقمية)، وإجراء تقييمات أكثر تعمقا لفهم أبعاد الهشاشة في كل وضع.

[19] سيُقاس ذلك على أساس قائمة البنك الدولي للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة ونزاعات. انظر البنك الدولي. "بيانات إجمالي عدد السكان في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع". *بيانات البنك الدولي*، البنك الدولي، 2021، متاحة هنا؛ ومختبر البيانات العالمية. *ساعة الفقر العالمية*. الصندوق والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، 2021.

إعطاء الأولوية للزراعة والتنوع البيولوجي القادرين على الصمود في وجه تغير المناخ

20- يجب أن تعالج حلول الجوع والفقر مسألتي التغير السريع في المناخ والفقدان السريع للتنوع البيولوجي. وسيكثف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدعم المقدم للزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والاستدامة البيئية، وإدارة التنوع البيولوجي. وسيؤدي ذلك إلى زيادة قدرة صغار المنتجين والمجتمعات المحلية الريفية ونظمهم الغذائية المحلية على الصمود. وسيحقق الصندوق ذلك عن طريق زيادة ميزانيته التي تستهدف الأنشطة المناخية التي يجري تتبعها في البرامج التي يمولها الصندوق من 40 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، إلى 45 في المائة على الأقل في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.[20] وسيؤدي ذلك إلى توسيع نطاق عمل الصندوق الرائد في مجال التكيف مع تغير المناخ وتوسيع نطاق ابتكاراته التقنية والمالية المصممة خصيصا للاقتصادات الريفية، بدعم من استراتيجية متكاملة جديدة للمناخ والبيئة والتنوع البيولوجي.

21- وسيطلق الصندوق، في التجديد الثالث عشر لموارده، أيضا مساهمات مناخية إضافية كشكل جديد للمساهمة الطوعية الإضافية للصندوق، لتعزيز القدرة على التنبؤ بالتمويل المناخي وإدماجه مسبقا في برامج الصندوق العادية. وستساعد المساهمات المناخية الإضافية في تقديم تمويل مناخي أكثر طموحا ويمكن التنبؤ به للمناطق الريفية وزيادة التمويل المناخي بشروط تيسيرية للغاية للبلدان المنخفضة الدخل، مع التكامل التام مع برنامج الإقراض الأوسع للصندوق حيث يجري تعميم المناخ بشكل كامل. وسيستمر برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة كجزء لا يتجزأ من عرض التمويل المناخي الذي يقدمه الصندوق، حيث يوفر آلية مرنة لتقديم التمويل المناخي المستهدف، وتعزيز الابتكار وزيادة أوجه التآزر مع التمويل المناخي الأساسي للصندوق.

إشراك القطاع الخاص لتمكين صغار المزارعين

22- إن القطاع الخاص المحلي والدولي جزء لا يتجزأ من سد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة لصغار المزارعين، يعد استثمار القطاع الخاص شريان حياة يوفر الوصول إلى رأس المال وفرص العمل والتكنولوجيا والأسواق. وسيقوم الصندوق في التجديد الثالث عشر لموارده بتحديث استراتيجيته للانخراط مع القطاع الخاص وسيُنشئ نموذج تمويل جديدا لبرنامج تمويل القطاع الخاص. وباستخدام قائمة موازنته، سيتمكن الصندوق من توجيه وتعبئة استثمارات خاصة إضافية وخدمات مالية للمناطق الريفية المحرومة. وستكون العمليات غير السيادية للقطاع الخاص أكثر تكاملا مع الاستثمارات السيادية للصندوق لإيجاد طرق جديدة لتعبئة استثمارات القطاع الخاص المحلية والدولية الموجهة إلى السكان الريفيين. وعن طريق إزالة مخاطر الاستثمارات وتهيئة بيئة تمكينية، سيتمكن الصندوق من تعزيز المزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع شركات الأغذية الزراعية ورواد الأعمال.

التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: يوم جديد

23- يمثل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فرصة للصندوق ليتولى القيادة في ضمان قيام النظام المالي الدولي بتوفير القدرة على الصمود الريفي ومستقبل آمن غذائيا.

24- وبالاستفادة من هذه المنصة القوية، والبناء على برنامج العمل العالمي الجاري، سيُترجم التجديد القوي للموارد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى حصول أكثر من 100 مليون من النساء والرجال والشباب والمجموعات المهمشة في المناطق الريفية على مداخيل ووظائف أفضل. وهذا يعني إنتاج المزيد من الأغذية وتجهيزها ووصولها إلى الأسواق محليا، بطرق تحمي الكوكب حيث يستفيد أكثر من 80 مليون من السكان

[20] استنادا إلى منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وباستخدام معالم ريو، تكون حصة التمويل المناخي في برامج الصندوق أعلى بكثير.

الريفيين من زيادة الإنتاجية والوصول إلى الأسواق. وهذا يعني أن يصبح حوالي 50 مليون من السكان الريفيين أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. فالاستثمار في السكان الريفيين الآن، من خلال قنوات فعالة مثل الصندوق، هو الطريق إلى غد جديد وأفضل للسنوات القادمة.

الجدول 1

موجز الالتزامات والأهداف الرئيسية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

الموضوع/المجال	***التزامات وأهداف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق***
الأثر[21]	103 ملايين شخص يزداد دخلهم 83 مليون شخص يزداد إنتاجهم 86 مليون شخص يزداد وصولهم إلى الأسواق 51 مليون شخص يتمتعون بقدر أكبر من القدرة على الصمود 5 ملايين شخص يحصلون على تغذية محسنة 78 مليون شخص يتمتعون بأمن غذائي محسن 61 مليون شخص يعيشون في أسر تحسّن فيها تمكين المرأة
العمليات	التأكد من أن ما لا يقل عن 10 مشروعات جديدة تشمل الشعوب الأصلية كمجموعة مستهدفة ذات أولوية وأن خمسة مشروعات جديدة على الأقل تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة ذات أولوية التأكد من أن 35 في المائة من المشروعات السيادية في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تؤدي إلى إحداث تحول إيجابي في القواعد والمعايير الجنسانية تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وأن 60 في المائة من المشروعات السيادية في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مراعية للتغذية؛ وأن 60 في المائة من المشروعات السيادية في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مراعية للشباب ضمان استشارة منظمات المزارعين والشعوب الأصلية والشباب عند صياغة استراتيجيات الصندوق وسياساته التشغيلية ذات الصلة ربط 100 في المائة من المشروعات الاستثمارية السيادية وغير السيادية الجديدة بأهداف السياسات ذات الصلة على المستوى القطري والعمل السياساتي الداعم الذي يضطلع به الصندوق يشتمل ما لا يقل عن 25 مشروعا على مبادرات جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ ويدمج ما لا يقل عن 20 مشروعا نُهجا مبتكرة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية أو الزراعة الرقمية أن تكون 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة (1) متوافقة مع مسارات تحويل النظم الغذائية المعتمدة على المستوى الوطني حيثما وجدت؛ (2) تحدد فرصا للقطاع الخاص؛ (3) تتواءم مع استراتيجيات التنمية الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي استخدام ما لا يقل عن 10 في المائة من المشروعات الجديدة للنُهج البرامجية المتعددة المراحل توحيد الحافظة عن طريق خفض عدد المشروعات الاستثمارية السيادية الجارية إلى حوالي 200 مشروع
التمويل وتخصيص الموارد	زيادة نسبة الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل من 40 في المائة إلى 45 في المائة زيادة نسبة التمويل المناخي في برنامج القروض والمنح من 40 في المائة إلى 45 في المائة على الأقل زيادة تعبئة موارد التمويل المشترك إلى 1.6:1 زيادة نسبة الموارد الأساسية للمخصصة للبلدان المتأثرة بالهشاشة والنزاع من 25 في المائة إلى 30 في المائة على الأقل ترسيخ المساهمات المناخية الإضافية كأداة جديدة لتعبئة التمويل المناخي والاستفادة منه
الاستراتيجيات/ السياسات/النُهج	تقديم استراتيجية موحدة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي إلى المجلس التنفيذي، والتخطيط لخارطة طريق لمواءمة الصندوق مع اتفاق باريس تقديم إطار استراتيجي محدث إلى المجلس التنفيذي تقديم استراتيجية محدثة بشأن الانخراط مع القطاع وإطار لتنفيذ طرائق تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص الجديدة إلى المجلس التنفيذي.

[21] التوقعات قائمة على السيناريو جيم.

مقدمة

1- أنشأ مجلس محافظي الصندوق، في دورته السادسة والأربعين المنعقدة في فبراير/شباط 2023، هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وطلب المجلس من هيئة المشاورات تقديم تقرير عن نتائج مداولاتها إلى الدورة السابعة والأربعين في فبراير/شباط 2024. [واجتمع ممثلو الدول الأعضاء في الصندوق خلال عام 2023، ووضعوا الصيغة النهائية لهذا التقرير وأقروه في الدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق التي شاركت في استضافتها حكومتا فرنسا وأنغولا في 15 ديسمبر/كانون الأول 2023.]

2- وأقر أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بأن الصندوق يقدم مساهمة فريدة وحاسمة في خطة عام 2030 من خلال تعزيز التحول الريفي، والاستثمار في النظم الغذائية، وتمكين السكان الريفيين الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وأشاروا إلى أن استثمارات الصندوق تحقق أثرا كبيرا: تحسين الإنتاج والوصول إلى الأسواق والقدرة على الصمود والأمن الغذائي لعشرات الملايين من السكان الريفيين الفقراء وصغار المنتجين وتوفير قيمة جيدة مقابل المال للمساهمين في الصندوق.

3- وهناك اعتراف دولي متزايد بالحاجة الملحة إلى الاستثمارات التي تعالج بفعالية تصاعد الفقر والجوع وعدم الاستقرار وتغير المناخ. وفي هذا السياق، جرى الاتفاق على أنه يجب على الصندوق زيادة أثره بحلول عام 2030.

4- ويتطلب ذلك تطورا مستمرا لنموذج عمل الصندوق، استنادا إلى حزمة مالية وبرامجية أكثر تكاملا وتكيفا. وخلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيعمل الصندوق على تضخيم أثره على المستوى القطري، بناء على ميزته النسبية المتمثلة في العمل في المناطق الريفية مع السكان الريفيين الضعفاء والمهمشين، ووجوده القطري الأكبر بفضل اللامركزية، وعن طريق الاستفادة من الإصلاحات المالية والتنظيمية الأخيرة. وستُعطى الأولوية لتعزيز نهج الصندوق في العمل في السياقات الهشة والضعيفة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز الدعم للزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والاستدامة البيئية وإدارة التنوع البيولوجي، وإطلاق المزيد من استثمارات القطاع الخاص لتحقيق أثر أكبر على سبل العيش الريفية.

5- ويوضح الشكل 1 نظرية التغيير لنموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وعلى أعلى مستوى، سيحافظ الصندوق على طموحه في تقديم مساهمة كبيرة في أهداف التنمية المستدامة. وفي المستوى الثاني، يركز الأثر الإنمائي للصندوق لخطة عام 2030 على العمل في السياقات الهشة، والاستثمار في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتنوع البيولوجي، وتعزيز العمل مع القطاع الخاص.

6- وفي المستوى الثالث، الأداء التشغيلي والتنظيمي، يعطي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الأولوية لتحقيق الأثر من خلال برامجه القطرية. وسيساهم في هذا الجهد تحقيق التكامل الأفضل بين المجموعة الكاملة لمصادر التمويل في برنامج عمل الصندوق، والقدرة على التكيف الأقوى في كيفية إدارة الصندوق للبرامج، وتعزيز الاستدامة والقدرة على توسيع النطاق. ولضمان أن يكون الصندوق في وضع يسمح له بدعم البرامج القطرية المتكاملة، ستستمر الجهود لتعزيز الفعالية والكفاءة التنظيميتين، بما يتماشى مع التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لعام 2023، وتعزيز دور الصندوق المهم بوصفه مجمعا للتمويل الإنمائي.

7- وتتمثل المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في ضمان الشمول لتمكين المجتمعات المحلية الريفية، مع التركيز على الميل الأخير والأشخاص الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب. وهنا سيبذل الصندوق المزيد مما يقوم به على أفضل وجه وهو: تجميع الاستثمارات وتوزيعها على السكان الريفيين وصغار المنتجين لتزويدهم بالأدوات اللازمة لتحويل النظم الغذائية المحلية من أجل التغيير المستدام، والاستفادة من تمويله ومعرفته وشراكاته.

الشكل 1

إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

8- وأعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق واثقون من أن الصندوق قادر على وضع أهداف طموحة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وتحقيقها، استنادا إلى سجله القوي الحافل في تحقيق النتائج. ويوضح هذا التقرير نموذج عمل وإطارا ماليا مع الأهداف والالتزامات المقابلة لتحقيق الأثر. وهو يعكس استنتاجات عملية هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والتوجيهات المقدمة من الدول الأعضاء. وينقسم التقرير إلى الأقسام الرئيسية التالية، مع مزيد من المعلومات مدرجة في الملاحق:

(1) السياق العام لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؛

(2) التوجه الاستراتيجي للصندوق والمزايا التي يعرضها؛

(3) العناصر الرئيسية لنموذج العمل التشغيلي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؛

(4) الجوانب التنظيمية؛

(5) الإطار المالي.

أولا - السياق

9- **في السنوات الأخيرة، أدى التباطؤ الاقتصادي والنزاعات والصدمات المرتبطة بالمناخ واستمرار وتزايد أوجه عدم المساواة والجائحة العالمية إلى إعاقة النمو والتنمية، مما أدى إلى انتكاس الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع بحلول عام 2030.** وقد أدت هذه الأزمات إلى تفاقم التحديات القائمة، مما ترك العديد من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل غير مستعدة لتحمل صدمات إضافية وتكافح من أجل القيام بالاستثمارات اللازمة لإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح. ومع ذلك، فإن أزمة الغذاء اليوم ليست نتيجة للأزمات العديدة التي يواجهها العالم حاليا فحسب؛ ولكن تمتد جذورها أساسا إلى الضعف الهيكلي، وأوجه عدم المساواة، والافتقار إلى القدرة على الصمود التي تعاني منها النظم الغذائية، وتتفاقم كذلك بسبب النقص المزمن في الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية.[22]

10- **وفي عام 2021، لم يتمكن أكثر من 3.1 مليار شخص من تحمل تكاليف اتباع نمط غذائي صحي وفي عام 2022، عانى ما يصل إلى 783 مليون شخص من الجوع** - أي بزيادة قدرها 122 مليون شخص عن عام 2019، قبل جائحة كوفيد-19.[23] وقد زاد ولا تزال مستويات الفقر المدقع أيضا منذ عام 2019. الفقر المدقع مرتفعة بشكل غير مقبول، إذ تؤثر على ما يقرب من 700 مليون شخص.[24] ومع الاتجاهات الحالية، من المرجح أن يظل 575 مليون شخص في عام 2030 يعيشون في فقر مدقع وأن يظل 670 مليون شخص يواجهون الجوع.[25] والتوقعات بشأن المناخ مقلقة بنفس القدر. وقبل عام 2030، من المتوقع أن يتجاوز ارتفاع درجة الحرارة العالمية العتبة الحرجة البالغة 1.5 درجة، الأمر الذي سيكون له آثار شديدة ولا رجعة فيها على الإنتاج الزراعي ومصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية الطبيعية التي تعتمد عليها معظم سبل العيش الريفية.[26] ولن يعرض الفشل في معالجة هذا التهديد الوشيك باستثمارات فورية وكبيرة الأمن الغذائي للخطر فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى إغراق مجتمعات محلية لا حصر لها في حالة من الضعف والفقر الدائمَين، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية الحالية إلى مستويات غير مسبوقة.

11- **ويؤثر انعدام الأمن الغذائي بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية.** وتتأثر المناطق الريفية والسكان الريفيون بشدة بتغير المناخ والنزاع[27] ويعانون من نقص الاستثمار وعدم إمكانية الوصول إلى الفرص الاقتصادية، مما يجعلهم أكثر عرضة للفقر وضعفا في وجه التطرف والهجرة والجوع وسوء التغذية.[28] وأثر انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على 33.3 في المائة من البالغين الذين يعيشون في المناطق الريفية في عام 2022 مقارنة بنسبة 26 في المائة في المناطق الحضرية.[29] وعندما تضرب الأزمات، يكون لدى السكان الريفيين أصول ومدخرات محدودة للتعامل مع الاضطرابات في المداخيل.

12- **وتوجد علاقة واضحة بين رفاه الأسر المعيشية الريفية والأمن الغذائي والتغذية.** ويؤدي صغار المنتجين - وهم موضع تركيز دعم الصندوق - دورا حاسما في النظم الغذائية المحلية. فهم ينتجون ما بين 30 و35 في

[22] فريق الخبراء الرفيع المستوى. 2020. الأمن الغذائي والتغذية: بناء سرد عالمي نحو 2030. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي.

[23] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023.

[24] البنك الدولي، تقرير الفقر والازدهار المشترك 2022: تصحيح المسار. ومع ذلك، تسلط مدونة حديثة للبنك الدولي الضوء على تحديات البيانات التي تؤثر على القدرة على إجراء تقدير مضبوط للآثار الدقيقة لجائحة كوفيد-19 على الفقر.

[25] انظر الحاشية 22.

[26] انظر الحاشية 11.

[27] انظر الصندوق، الشباب الريفي في سياق الهشاشة والنزاع والصندوق، ما الذي يمكن أن يزرعه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في عالم أكثر احترارا؟

[28] انظر الحاشية 2.

[29] انظر الحاشية 22.

المائة من الإمدادات الغذائية العالمية، وما يصل إلى 70 في المائة من الأغذية المستهلكة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل.[30] ومع تزايد التوسع الحضري، حيث من المتوقع أن يعيش سبعة من كل 10 أشخاص في المدن بحلول عام 2050،[31] يواجه السكان الريفيون ضغوطا إضافية لإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوصيلها لعدد متزايد من السكان. ويجبر ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأسر على إجراء مفاضلات مؤلمة: تخفيض حجم الوجبات أو جودتها، أو التسرب من المدارس، أو خفض الإنفاق على الرعاية الصحية. ويؤدي ذلك إلى تأثيرات كبيرة طويلة المدى، بدءا من ارتفاع مستويات الفقر، إلى زيادة عدم المساواة وانخفاض الإنتاجية وانخفاض الأجور بالقيمة الحقيقية. كما يمكن أن يؤدي إلى تأجيج الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وبما أن الجزء الأكبر من الاستهلاك الغذائي للأسر المعيشية الريفية يأتي من المشتريات،[32] يجب أن يكون الحفاظ على الغذاء متاحا للسكان الريفيين والحضريين على حد سواء وضمان الحصول على الدخل لشراء الغذاء أولوية رئيسية.

13- **وقد كشفت الأزمات العالمية المتعددة عن نقاط الضعف في نظمنا الغذائية، مما يؤكد الحاجة إلى استثمارات عاجلة ومتزايدة.** وتفتقر النظم الغذائية الحالية إلى القدرة على الصمود وتفشل في توفير سبل عيش لائقة للكثيرين ممن يعملون فيها - خاصة عند وقوع الأزمات، كما شوهد في عامي 2008 و2021، حيث أثرت موجات الحر أو الجفاف أو النزاعات بشكل غير متناسب على البلدان الفقيرة.[33] وقد ساهمت السياسات الغذائية والزراعية السابقة، رغم حسن النية، في سوء التغذية، والتدهور البيئي، وعدم المساواة في المناطق الريفية. وهناك حاجة إلى زيادة الاستثمارات لبناء قدرة النظم الغذائية على الصمود وبلوغ أهداف تحويل النظم الغذائية: ضمان قدرة الناس على اتباع أنماط غذائية صحية، وإنتاج الأغذية على نحو مستدام، وكسب سبل عيش لائقة. وتعد الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية من بين أكثر الوسائل فعالية لمعالجة الفقر والجوع وطريقا حاسما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان الأشد فقرا وضعفا. ويمكن لهذه الاستثمارات أيضا أن تطلق العنان لإمكانات النظم الغذائية المستدامة، والتي يمكن أن تولد 4.5 تريليون دولار أمريكي من فرص الأعمال الجديدة كل سنة. ويمكن أن يؤدي تحويل النظم الغذائية أيضا إلى إيجاد أكثر من 120 مليون وظيفة ريفية لائقة، والمساعدة في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتجديد النظم الإيكولوجية الطبيعية والتنوع البيولوجي، مع تقليل التكاليف والنفايات التي تولدها سنويا النظم الغذائية الحالية أيضا والتي تقدر بنحو 12 تريليون دولار أمريكي.[34]

14- **ومع ذلك، فإن التعافي الاقتصادي غير المتكافئ والحيز المالي المحدود يحدان من قدرات الاستثمار لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر وانعدام الأمن الغذائي.** وقد ساهم المزيج القاتل لجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات في تعديل توقعات متوسط النمو العالمي إلى الأدنى وتدهور الأرصدة المالية في جميع أنحاء العالم النامي. ويعاني ما لا يقل عن 54 اقتصادا ناميا ــ موطن لأكثر من 50 في المائة من الناس الذين يعيشون في فقر مدقع ــ من مشاكل ديون حادة. ومن دون الحصول على مبالغ متزايدة بدرجة كبيرة من التمويل التيسيري، فإنهم سيكافحون من أجل القيام بالاستثمارات المطلوبة لتحقيق التقدم في أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما

[30] الصندوق. 2021. تقرير التنمية الريفية: تحويل النظم الغذائية من أجل الازدهار الريفي.
[31] انظر الحاشية 22.
[32] انظر الحاشية 22.
[33] Hoddinott, J. 2023. Food Systems, Resilience, and Their Implications for Public Action. In: Béné, C., Devereux, S. (eds) Resilience and Food Security in a Food Systems Context. Palgrave Studies in Agricultural Economics and Food Policy. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-23535-1_6.
[34] انظر الحاشية 12.

مع تفاقم آثار تغير المناخ، واستمرار دورة الديون والفقر والأزمات.[35] وعلينا أن نستثمر في بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية، لأن استثمارات الأعمال كالمعتاد لن تكون كافية.[36]

15- **ونظرا للطبيعة المنهجية لهذه الأزمة، فإن الإرادة السياسية والالتزام الأقوى أمران بالغا الأهمية.** وتعد الاستجابة الطارئة والإنسانية أمرا بالغ الأهمية لإنقاذ الأرواح، ولكن هناك حاجة أيضا إلى استثمار عاجل ومستدام لمعالجة نقاط الضعف الأساسية وتجنب الأزمات المستقبلية.[37] وعلى الرغم من الالتزامات العالمية بزيادة الاستثمار في الزراعة والقضاء على الجوع بحلول عام 2030، ظل دعم الجهات المانحة للزراعة راكدا عند نسبة 4 إلى 6 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لمدة عقدين على الأقل - وهو أقل بكثير من المستويات التاريخية التي تراوحت بين 15 و20 في المائة المقدمة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي.[38] وتظهر العواقب بوضوح في بيانات الفترة 2010-2019 التي تظهر انخفاض الاستثمار الزراعي كنسبة من إجمالي المعونات، في حين تزيد المعونات الغذائية الطارئة زيادة كبيرة، وتتضاعف بالقيمة الدولارية.[39]

16- **ويوفر التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إطارا للاستثمار في الحلول ذات الأثر الدائم.** وفي سياق الأزمات المتعددة اليوم، سرعان ما تتبع كارثة أخرى، دون وقت للتعافي. والآن هو الوقت المناسب للاستثمار في نظم غذائية مستدامة وشاملة وقوية، حتى يتسنى للمجتمعات المحلية، عند حدوث أزمات مستقبلية، أن تتمتع بالقوة اللازمة لتحملها، دون الحاجة إلى معونات طارئة. وهذا أمر أخلاقي وفعال من حيث التكلفة على حد سواء، حيث يمكن لكل دولار يُستثمر اليوم في القدرة على الصمود أن يوفر ما يصل إلى 10 دولارات أمريكية من المعونات الطارئة في المستقبل.[40] ويتمتع الصندوق بتركيز وخبرة فريدين في الاستثمار في التحول الريفي الشامل والمستدام. ويستطيع الصندوق بوصفه منظمة متخصصة أنشئت لمعالجة أزمة الغذاء في سبعينات القرن الماضي، أن يقدم مساهمة أكبر في بناء قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود وتعزيز النظم الغذائية العالمية. وفي ظل محدودية المساعدة الإنمائية الرسمية والقيود المالية المتزايدة، لا يستطيع العالم أن يتحمل الانتقال بشكل مستمر من أزمة إلى أخرى. ويؤدي الصندوق، بوصفه مؤسسة مالية دولية، دورا رئيسيا في زيادة الموارد المحدودة إلى أقصى حد ممكن وتوسيع نطاق التمويل الميسور التكلفة من أجل التنمية، بما يتماشى مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة.[41]

ثانيا - التوجه الاستراتيجي للصندوق والمزايا التي يعرضها

17- **تأسس الصندوق منذ ما يقرب من 50 عاما من جانب الدول الأعضاء فيه استجابة لأزمة الغذاء في سبعينات القرن الماضي.**[42] وعلى عكس المنظمات الإنمائية الأخرى، يركز الصندوق تركيزا واضحا على الاستثمار

---

[35] ~~برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022. تجنب "القليل جدا والمتأخر جدا" بشأن تخفيف عبء الديون الدولية.~~

[36] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022. تجنب "القليل جدا والمتأخر جدا" بشأن تخفيف عبء الديون الدولية.

[37] تشير تقديرات تقرير Ceres2030 أن المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية الحالية للزراعة ستحتاج إلى زيادة بمقدار 14 مليار دولار أمريكي أخرى، بالإضافة إلى 19 مليار دولار أمريكي إضافية في الاستثمارات الحكومية لسد فجوة التمويل لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

[38] انظر الحاشية 8.

[39] المنصة العالمية للجهات المانحة من أجل التنمية الريفية. مساهمات الجهات المانحة في النظم الغذائية: التقرير التقييمي، ديسمبر/كانون الأول 2021.

[40] انظر الحاشية 14.

[41] انظر إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

[42] تحدد اتفاقية إنشاء الصندوق هدف الصندوق على أنه "تعبئة موارد إضافية وتوفيرها بشروط ميسرة لتنمية الزراعة في الدول الأعضاء النامية [...] لإدخال نظم لإنتاج الأغذية أو توسيع هذه النظم أو تحسينها ولتعزيز السياسات والمؤسسات المتصلة بذلك [...] مع مراعاة: الحاجة إلى زيادة إنتاج الأغذية في أفقر البلاد التي تعاني من نقص الغذاء؛ وإمكانيات زيادة إنتاج الأغذية في البلاد النامية الأخرى؛ وأهمية تحسين مستوى التغذية وأحوال المعيشة لدى أفقر مجموعات السكان في البلاد النامية".

في التحول الريفي الشامل والمستدام، مما يجعله في وضع فريد للتصدي للتحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية الريفية. ويهدف الصندوق، من خلال مهمته المتخصصة، إلى تحويل الاقتصادات الريفية، وتوفير الدعم الأساسي الطويل الأجل للقدرة على الصمود في السياقات الهشة، والاستثمار في السكان الريفيين وصغار المزارعين لدعمهم للتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز العمل مع القطاع الخاص للقضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية.

18- **ولتحقيق ذلك، يستهدف الصندوق "الميل الأخير" ويستثمر فيه، حيث يصل إلى المناطق الريفية النائية ويدعم الملايين من الناس لزيادة إنتاجيتهم ومداخيلهم، والوصول إلى الأسواق، وتحسين أمنهم الغذائي وتغذيتهم، وإيجاد فرص عمل، وبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.** ويدعم الصندوق المجتمعات المحلية الريفية من خلال تعزيز قدراتها ومنظماتها، وبناء قدرتها على الصمود، وتمكينها من إيصال صوتها حتى تتمكن من تأمين الاستثمارات والدعم الذي تحتاجه. وتمشيا مع الإطار الاستراتيجي 2016-2025، ينصب تركيز الصندوق على صغار المنتجين والمزارعين الأسريين، والعمال الريفيين، والنساء والشباب، والشعوب الأصلية، والمجموعات العرقية المهمشة وضحايا الكوارث والنزاعات.

19- **ولا تزال رسالة الصندوق اليوم ذات أهمية حيوية أكثر من أي وقت مضى.** وقد أدت الصدمات الأخيرة إلى زيادة ضعف المجتمعات المحلية الريفية، التي تعد بالفعل موطنا لغالبية الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتهدد آثار تغير المناخ التي تزداد سوءا بزيادة تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ما لم تجرِ زيادة الاستثمارات في التكيف. وتشير الأدلة إلى أن عمل الصندوق في الاستثمار في الزراعة وتحويل النظم الغذائية يمكن أن يعالج بفعالية هذه الأزمات المترابطة - بالشراكة مع المجتمعات المحلية الريفية والحكومات والشركاء الدوليين، وخاصة استهداف المناطق والمجتمعات المحلية الأكثر احتياجا. وتعد استثمارات الصندوق المستهدفة وشراكاته حجر الأساس لأثره وتحظى باعتراف جيد من جانب البلدان المستفيدة من تمويله. ويتجلى هذا الاعتراف والثقة في مستوى الدعم الذي ظهر في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، عندما ساهم ما يقرب من 90 من البلدان النامية في القائمة جيم طوعا في تجديد موارد الصندوق، وهي مرة أخرى أول من أعلن عن دعمه للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (انظر الملحق العاشر). ويعمل تمويل الصندوق أيضا على تعبئة التمويل المشترك المحلي على مستوى المشروعات، حيث يساعد الصندوق على تعبئة استثمارات عامة أكثر فعالية تستهدف السكان الريفيين الأكثر ضعفا في الأماكن التي تشتد الحاجة إليها.

20- **ويعمل الصندوق على زيادة الأثر والانتشار.** وخلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ساهم تمويل الصندوق في زيادة مداخيل أكثر من 77 مليون شخص من السكان الريفيين، وزيادة وصول 64 مليون شخص إلى الأسواق، وتحسين الأمن الغذائي لدى 58 مليون شخص، وزيادة قدرة 38 مليون شخص على الصمود. ودافع الصندوق عن تمكين المرأة الريفية، وأدى إلى زيادة سلطة المرأة في اتخاذ القرار في الأسر المعيشية الريفية بنسبة 27 في المائة. ويجري الإبلاغ عن نتائج الصندوق بطريقة شفافة ومنهجية ودقيقة استنادا إلى تقييمات الأثر وتنعكس في التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية للصندوق.

21- **وفي عام 2021، صُنِّف الصندوق على أنه المنظمة الإنمائية المتعددة الأطراف الأكثر فعالية وكفاءة على مستوى العالم من جانب مركز التنمية العالمية.**[43] ويعكس هذا التصنيف عملية التغيير الداخلي الشاملة في الصندوق التي بدأت في عام 2017 وهي موجهة نحو تعزيز تصميم البرامج وتنفيذها، وتعزيز الاستدامة المالية، وضمان جودة النتائج. وفي السنوات الأخيرة، تلقى الصندوق أيضا تقييما إيجابيا للغاية من شبكة تقييم

[43] انظر الحاشية 16.

أداء المنظمات المتعددة الأطراف[44] وهو حاليا الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي قيَّم الاتحاد الأوروبي ركائزها بالكامل.

22- **والميزة النسبية التي يتمتع بها الصندوق تمكنه من جمع التمويل اللازم لتحويل الزراعة والاقتصادات الريفية والنظم الغذائية بصورة تحفيزية.** ويعد الصندوق أول صندوق تابع للأمم المتحدة يحصل على تصنيف ائتماني. وينظر المقترضون والشركاء إلى الصندوق على أنه مقدم فعال للتمويل المستدام للتحول الريفي والزراعة الصغيرة النطاق. ومنذ عام 1977، حوّل الصندوق كل دولار من المساهمات الأساسية من الدول الأعضاء إلى ستة دولارات من الاستثمارات على أرض الواقع.[45] وعلى مدى السنوات الأخيرة، زاد الصندوق من التمويل المشترك واجتذب موارد إضافية مما يدل على ميزته النسبية في الوصول إلى المجتمعات المحلية الريفية وتحويلها. وتحققت نسبة تمويل مشترك عالية قياسية بلغت 1.95:1 خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وزاد إجمالي الأموال التكميلية المقدمة إلى الصندوق من جانب شركائه من 188 مليون دولار أمريكي في التجديد التاسع لموارد الصندوق إلى 334 مليون دولار أمريكي خلال فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، وإلى 728 مليون دولار أمريكي خلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

23- **ويتولى الصندوق القيادة لتعزيز هيكلية المعونة الدولية من أجل تحويل النظم الغذائية.** ويؤدي الصندوق، بوصفه الصندوق العالمي للاستثمار في الزراعة، دورا رئيسيا في تيسير التنسيق والحد من التجزئة. وعلى المستوى العالمي، يقود الصندوق بنشاط العديد من المبادرات الاستراتيجية ويساهم فيها، مثل المجموعة العالمية للاستجابة للأزمات، والتحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي، وبعثة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الأغذية والزراعة، والمنتدى العالمي للجهات المانحة من أجل التنمية الريفية[46]. [47] وإلى جانب الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، يوفر الصندوق الريادة ويسهم في الميزانية الأساسية للجنة الأمن الغذائي العالمي إلى جانب منتديات السياسات المتعددة الأطراف والعالمية الأخرى مثل عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية. ويشارك الصندوق أيضا في قيادة متابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية. وفي إطار الرئاسة اليابانية لمجموعة الدول السبع لعام 2023، على سبيل المثال، جرى تكليف الصندوق بالمسؤولية الرائدة عن تعزيز العمل مع القطاع الخاص لمجموعة الدول السبع مع صغار المنتجين في البلدان النامية.[48] وعلى المستوى الإقليمي، ينشط الصندوق في مناطق حيوية مثل منطقة الساحل من خلال البرامج الإقليمية ~~للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها~~، وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويؤدي دورا قياديا في مبادرة الجدار الأخضر العظيم. ويعمل الصندوق أيضا على نحو وثيق مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال التمويل المشترك، والتعلم المتبادل، وتبادل المعرفة. وعلى المستوى القطري، يتواءم الصندوق مع الأولويات الوطنية للدول الأعضاء ويشارك كعضو في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى جانب

[44] شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. 2019. تقييمات شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف 2017-2018. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف الجديد قيد الإعداد حاليا، ويُتوقع الانتهاء منه في أواخر عام 2023.

[45] بمساهمات مدفوعة منذ إنشائه قدرها 10.3 مليار دولار أمريكي، قام الصندوق بتعبئة برنامج عمل إجمالي قدره 61 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك 24.2 مليار دولار أمريكي من تمويل الصندوق المعتمد (بما في ذلك للمنح العالمية والإقليمية) و37 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك المحلي والدولي. (نظام المنح والمشروعات الاستثمارية في الصندوق، يناير/كانون الثاني 2023).

~~[46] يساعد المنتدى العالمي للجهات المانحة من أجل التنمية الريفية في تشكيل تفكير وسياسات وبرمجة مجتمع الجهات المانحة العالمي حول النظم الغذائية والتنمية الريفية لتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة والازدهار والاستدامة على المدى الطويل. ويرد مزيد من المعلومات هنا.~~

[47] يساعد المنتدى العالمي للجهات المانحة من أجل التنمية الريفية في تشكيل تفكير وسياسات وبرمجة مجتمع الجهات المانحة العالمي حول النظم الغذائية والتنمية الريفية لتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة والازدهار والاستدامة على المدى الطويل. ويرد مزيد من المعلومات هنا.

[48] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2023. يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة واليابان على تعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال ربط صغار المنتجين بالقطاع الخاص.

الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما. كما يعمل مع شركاء آخرين من القطاعين العام والخاص والقطاع غير الحكومي، بما في ذلك الشركاء الإنمائيون الآخرون، لزيادة الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذوي إلى أقصى حد ممكن. ويقود الصندوق عملية لتعبئة الموارد بقيمة 3.5 مليار دولار أمريكي لركيزة الأغذية للمنصة القطرية لبرنامج مصر للترابط بين المياه والأغذية والطاقة.

24- **وقد أنشئ الصندوق خصيصا لهذا السياق العالمي المليء بالتحديات.** ويدرك شركاء الصندوق إمكانات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في الاستثمار في الزراعة المستدامة، وتحقيق خفض في انبعاثات الكربون، وحفظ التنوع البيولوجي ومكافحة الفقر. وعلى سبيل المثال، تشتمل هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق كمرحلة رئيسية في خارطة الطريق التي أُعدت في مؤتمر القمة من أجل ميثاق مالي عالمي جديد نوقش في باريس في يونيو/حزيران 2023.[49] ومع تركيز مؤتمر القمة على معالجة الفقر وحماية الكوكب، فإنه يتواءم تماما مع رسالة الصندوق.[50] ويمثل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فرصة رئيسية لتحقيق مبدأ "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب" في خطة عام 2030، مع زيادة عمل الصندوق مع أفقر الناس وأفقر البلدان.[51]

25- **ويستطيع الصندوق مستفيدا من ميزته النسبية الواضحة وزيادة مساهمات الدول الأعضاء، تقديم المزيد من التمويل وتعزيز أثره.** ويأتي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في لحظة حاسمة، والصندوق في وضع يسمح له بإحداث أثر كبير، من خلال العمل مع شركائه، لبناء القدرة الريفية على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا. ومع زيادة مساهمات الدول الأعضاء، يمكن أن يواصل الصندوق العمل، بشكل تدريجي على مضاعفة أثره بحلول عام 2030، بهدف زيادة الدخل لحوالي 34 مليون من السكان الريفيين سنويا خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ولتحقيق ذلك، تركز استراتيجية التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على توسيع نطاق برنامج عمل الصندوق، وتعزيز الفعالية التشغيلية، والاستفادة من الإصلاحات الأخيرة لتصميم البرامج بما يتناسب مع الأولويات الإنمائية في البلدان، وضمان تحقيق الصندوق للنتائج على أرض الواقع. وسيعمل الصندوق أيضا على الاستفادة من الأدوات القائمة، ودمج مصادر التمويل المختلفة وتعزيز أوجه التآزر بين الاستثمارات، مع إعطاء الأولوية لتعزيز سبل العيش الريفية من خلال توليد الدخل، والإنتاج المحلي، والأسواق، والقدرة على الصمود.

ثالثا - التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: بناء سبل عيش ونظم غذائية ريفية قادرة على الصمود

26- **إن القدرة على الصمود تُمكّن الفئات السكانية الضعيفة من التعامل بشكل أفضل مع الصدمات وتزيد استدامة الأثر.** فالقدرة على الصمود ضرورية لإحراز تقدم حقيقي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والحد من الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، وتجنب الانتكاسات المتكررة لمكاسب التنمية في أوقات الأزمات. ويعتبر الاستثمار في القدرة على الصمود فعالا للغاية في خفض تكلفة الأزمات المستقبلية: تبين الأدلة أن كل دولار أمريكي يُنفق على القدرة على الصمود يوفر الآن ما يصل إلى 10 دولارات أمريكية من معونات الطوارئ في المستقبل.[52]

[49] قمة من أجل ميثاق مالي عالمي جديد. خارطة الطريق المقترحة للبناء على المعالم الرئيسية لجدول الأعمال الدولي كمتابعة لقمة ميثاق التمويل العالمي الجديد.

[50] تشمل المبادئ التوجيهية التي جرى الاتفاق عليها في القمة ما يلي: (1) لا ينبغي لأي بلد أن يختار بين مكافحة الفقر والكفاح من أجل الكوكب؛ (2) تواجه البلدان احتياجات مختلفة، وقد تحتاج إلى اتباع مسارات انتقالية متنوعة؛ (3) تدعو الحاجة إلى حافز مالي بمزيد من الموارد لدعم الاقتصادات الضعيفة؛ (4) يعتمد التصدي للتحديات العالمية على زيادة تدفقات رأس المال الخاص. ويرد مزيد من المعلومات هنا.

[51] الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة (A/HLPF/2023/L.1).

[52] انظر الحاشية 14.

27- **ويستثمر الصندوق في بناء سبل عيش ونظم غذائية ريفية قادرة على الصمود من خلال الزراعة المستدامة، ومصادر الدخل المتنوعة، والمؤسسات المحلية القوية، مما يقلل من الضعف أمام أزمات الغذاء.** ويؤدي تعزيز الحكومات المحلية والتعاونيات والمنظمات المجتمعية إلى تمكين المجتمعات المحلية من التصدي بفعالية للتحديات. كما يؤدي تطوير البنية التحتية ودعم الأسواق المحلية والزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ إلى تعزيز الاعتماد على الذات. ويعطي الصندوق الأولوية لصغار المزارعين، ويعزز المساواة بين الجنسين وإدماج الشباب. ومن خلال الاستفادة من كل هذه العناصر، فضلا عن التكنولوجيا والابتكار والشراكات، يعزز الصندوق قدرة النظم الغذائية المحلية على الصمود، بحيث لا تؤدي الصدمات، سواء كانت ناشئة عن الظواهر الجوية المتطرفة أو تقلبات السوق أو غيرها من الاضطرابات، إلى انتشار الجوع والحرمان على نطاق واسع. ويُمكّن ذلك الأفراد والمجتمعات المحلية والأمم من الصمود في وجه الأزمات وحماية سبل العيش والحفاظ على الاستقرار في مواجهة الشدائد.

28- **وثلاثة من أكبر التحديات التي تواجه بناء سبل عيش ونظم غذائية ريفية قادرة على الصمود هي: (1) زيادة الهشاشة؛ (2) تغير المناخ؛ (3) عدم كفاية استثمارات القطاع الخاص في المناطق الريفية.** وكما هو مبين في الأقسام السابقة، فإن هذه المسائل الثلاث، على التوالي، تزيد من احتمال حدوث صدمات اجتماعية وبيئية واقتصادية وتزيد من حدة آثارها؛ وتهدد الإنتاج الزراعي والنظم الإيكولوجية والبنية التحتية وسبل العيش؛ وتحد من الوصول إلى الأسواق والتمويل اللازمَين لاستكمال الاستثمارات العامة وتحويل النظم الغذائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

29- **وسيركز الصندوق تركيزا إضافيا، في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، على هذه المجالات الثلاثة ذات الأولوية:** سيعزز نهجه التشغيلي إزاء العمل في السياقات الهشة؛ ويوسع نطاق دعمه للمجتمعات المحلية الريفية في **الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وإدارة التنوع البيولوجي**؛ ويزيد الاستفادة من **القطاع الخاص** لتحقيق أثر دائم. وترتبط هذه المجالات ذات الأولوية ارتباطا وثيقا وتستجيب بشكل مباشر للتحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت الحالي. وفي حين أنها ليست جديدة على الصندوق، فإنها تتيح فرصا كبيرة حيث يمكن للصندوق أن يبني على خبرته لتحقيق نتائج أكثر وأفضل للمجموعات التي يستهدفها. ويوضح القسم التالي كيف سيستثمر الصندوق في بناء القدرة على الصمود في التجديد الثالث عشر لموارده، مع إدراج هذه الأولويات. ويتناول كيف سيقوم الصندوق بتفعيل مجالات التركيز هذه، مع ضمان الشمولية من خلال استهداف المجتمعات المحلية الأشد فقرا وتهميشا ومواصلة التزام الصندوق بالمنظور الجنساني والشباب والإدماج الاجتماعي والتغذية.

ألف - تعزيز التركيز على السياقات الهشة

30- **يقر الصندوق بالتعقيدات المتزايدة التي تمثلها الهشاشة والنزاع والنزوح في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في سياق تدهور تغير المناخ.** وتحقيق تقدم مستدام بشأن أهداف التنمية المستدامة في السياقات الهشة يعوقه التعرض للمخاطر المرتبطة بالعوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو عوامل الحوكمة أو العوامل الأمنية أو البيئية والمناخية، والصدمات المتكررة، وعدم كفاية القدرة على الإدارة أو التكيف أو الاستجابة. ويعتبر أكثر من نصف البلدان التي تعاني أوضاع هشة معرضة لخطر كارثة مناخية كبرى.[53] وتزيد الحرب في أوكرانيا وتداعياتها ذات الصلة، بما في ذلك على أسعار الغذاء والطاقة والأسمدة، من تفاقم الوضع.

31- **وينتشر الفقر بالفعل في المناطق الريفية، ويتركز الفقر المدقع بشكل متزايد في المناطق الريفية الهشة والمتأثرة بالنزاعات.** وبحلول عام 2030، سيكون ما يقرب من ثلثي الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع

[53] صندوق النقد الدولي. 2022. استراتيجية صندوق النقد الدولي للدول التي تعاني من الهشاشة والمتأثرة بالنزاعات.

في المناطق الريفية متواجدين في بلدان يحددها البنك الدولي على أنها متأثرة بالهشاشة والنزاع.[54] وبالنظر إلى هذه الاتجاهات، تصبح قدرة الصندوق على تحقيق نتائج في مثل هذه الحالات أمرا بالغ الأهمية لرسالته. وعلاوة على ذلك، من المسلم به جيدا أن عمل الصندوق - الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة تمكين المرأة، وتعزيز فرص عمل الشباب، وتعزيز المؤسسات المحلية وإدارة موارد الأراضي والمياه - لديه القدرة على معالجة بعض الدوافع الرئيسية للهشاشة والضعف[55] في المناطق التي يعمل فيها الصندوق.

32- **ولدى الصندوق تجربة واسعة وخبرة محددة للعمل في المناطق الريفية الهشة.** وينشط الصندوق في جميع البلدان تقريبا المدرجة في قائمة البنك الدولي للأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وفي مواقع أخرى مهمشة ونائية وضعيفة للغاية أيضا، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. والواقع أن الصندوق كان نشطا في السياقات الهشة وفي معالجة الهشاشة منذ إنشائه. وكما أبرزت التقييمات والاستراتيجيات الأخيرة،[56] يجلب الصندوق الخبرة في تحقيق النتائج على نطاق واسع للسكان الريفيين وتعبئة الشركاء للاستثمار في المناطق الريفية، بما في ذلك تلك المناطق المتأثرة بالهشاشة. ويعمل الصندوق مع المجتمعات المحلية الريفية والإدارات دون الوطنية، مما يكمل التركيز الوطني والقطاعي للمؤسسات المالية الدولية الأخرى، ويمكن أن يكون ذا أهمية خاصة لتعزيز القدرات المؤسسية المحلية لبناء القدرة على الصمود والحد من مواطن الضعف.

33- **وسيعزز الصندوق تركيزه على السياقات الهشة خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارده، مستفيدا من خبرته وخبرة شركائه لبناء القدرة على الصمود وتحقيق أثر مستدام.** إن طبيعة الهشاشة والعوامل المحددة التي تؤدي إلى الضعف في سياقات مختلفة تتطور وتتغير باستمرار، شأنها شأن المعرفة أفضل الممارسات للعمل طرق عمل في هذه السياقات. وكما هو موضح أدناه في هذه السياقات الورقة - والملحق الرابع، سيستجيب الصندوق لذلك خلال التجديد الثالث عشر لموارده من خلال:

- تعزيز القدرات والأدوات والشبكات والشراكات الداخلية لديه، بما في ذلك ضمان قدرة الصندوق على مواصلة العمل والاستمرار في تقديم الدعم المناسب إلى المجتمعات المحلية الريفية خلال فترات الأزمات.
- المساهمة في حصائل التنمية ذات الصلة بالعلاقةبالترابط بين التنمية الإنسانية والسلام، بالتنسيق مع عمل الوكالتين الشقيقتين، وهما برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، والشركاء الإنمائيين -الآخرين، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- زيادة التخصيص المستهدف من الموارد الأساسية للبلدان ذات الأوضاع الهشة، مع تعبئة التمويل الإضافي، ولا سيما من الشركاء الدوليين والقطاع الخاص ومع الاعتراف بأن جودة التمويل (بما في ذلك المقدم بشروط تيسيرية، وقنوات التنفيذ، والتصميم المناسب للأنشطة حسب السياق) لا تقل أهمية عن المبلغ في العديد من. وسيمول ذلك تدخلات مصممة خصيصا ومحددة السياق توفر فرصا لسبل العيش المستدامة والنمو الاقتصادي في المناطق الريفية الأكثر صعوبة، وخلق مسارات بديلة للمجتمعات المحلية لتزدهر، والحد من الضغوط التي غالبا ما تؤدي إلى التوترات والاضطرابات والهجرة. ويشمل ذلك دعم صغار المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية بممارسات زراعية قادرة

[54] انظر الحاشية 15.

[55] كما جرى تسليط الضوء عليه خلال مناقشة المجلس التنفيذي الأخيرة المتعلقة بدور الصندوق في الأوضاع الهشة (EB 2023/138/R.2)، فإن الدوافع الرئيسية للهشاشة المرتبطة بمهمة الصندوق تشمل نقاط الضعف المؤسسية، ولا سيما على المستوى المحلي، والضعف أمام الصدمات البيئية والمناخية، وعدم المساواة الاجتماعية.

[56] وهي: (1) معالجة الهشاشة من خلال التركيز على سبل العيش الريفية: تفكُّر في دور الصندوق، EB 2023/138/R.2؛ (2) التقرير الداخلي للفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بتدخلات الصندوق في الأوضاع المتأثرة بالنزاع (2021)؛ (3) الدروس المستفادة لتعزيز نهج الصندوق إزاء الهشاشة، على النحو الوارد في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2021)؛ (4) برنامج الصندوق الخاص للبلدان التي تواجه أوضاعا هشة (2019)؛ (5) استراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة (2016).

~~على الصمود في وجه تغير المناخ، ومحاصيل مقاومة للجفاف، وتقنيات إدارة مستدامة للأراضي. ويشمل أيضا تعزيز المؤسسات الريفية لبناء القدرة على مواجهة الصدمات والمساعدة في التخفيف من حدة النزاعات على الموارد الشحيحة. كما يعد تمكين المرأة، والتركيز على خلق الفرص للشباب، أمرَين حاسمَين أيضا في~~ الأوضاع الهشة.

- التركيز على تمكين النساء والفتيات باعتباره موضوعا شاملا بالغ الأهمية في جميع أعمال الصندوق، بما في ذلك في السياقات الهشة.

-34

~~33-~~ **ويشارك الصندوق في السياقات الهشة من خلال تدخلات مصممة خصيصا لمعالجة المخاطر المتعددة الأوجه المرتبطة بالهشاشة.** وستجرى تقييمات متقدمة في كل حالة لفهم الأبعاد المتعددة للهشاشة بشكل أفضل، وإرساء الأساس لنُهج فعالة وهادفة، والبناء على التقييمات الأوسع نطاقا التي يضطلع بها شركاؤنا الإنمائيون. ولتعزيز القدرة على الصمود، يشمل نهج الصندوق اعتماد برامج مرنة في البيئات الهشة، وتوفير الدعم والتوجيه المركزين للمجتمعات المحلية الريفية. ~~ومن خلال الاستفادة من الأدوات الرقمية وآليات التنسيق، يهدف الصندوق إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستجابة على أرض الواقع، وتمكين المجتمعات المحلية من بناء سبل عيش مستدامة.~~ والاعتراف بنقاط الضعف الخاصة التي غالبا ما تؤثر على النساء والفتيات وغيرهم من الشباب الذين يعيشون في أوضاع هشة. ولدعم سبل العيش المستدامة والنمو الاقتصادي في المناطق الريفية الأكثر صعوبة، سيمول الصندوق تدخلات ~~مخصصة~~مصممة خصيصا توفر مسارات بديلة للمجتمعات المحلية لتزدهر وتقلل الضغوط التي تؤدي إلى التوترات والاضطرابات والهجرة، ولا سيما بالنسبة للشباب. ويمكن أن يشمل ذلك دعم صغار المزارعين، بمن فيهم المزارعات، والمجتمعات الريفية من خلال الممارسات الزراعية ذات القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والمحاصيل المقاومة للجفاف، وتقنيات الإدارة المستدامة للأراضي. وقد يشمل ذلك أيضا بناء قدرات المؤسسات الريفية على التعامل مع الصدمات والمساعدة في تخفيف النزاعات على الموارد الشحيحة، وتعزيز دور المرأة وصوتها في المؤسسات المحلية وفي المناصب القيادية. وبالاستفادة من الأدوات الرقمية وآليات التنسيق، يهدف الصندوق أيضا إلى تعزيز كفاءة الصندوق التشغيلية واستجابته على أرض الواقع. ومن شأن برنامج تدريبي معزز وخبرة مكرسة من خلال وحدة الهشاشة الجديدة أن يحسن فعالية الصندوق وقدرته على الاستجابة. ~~وتوجه استراتيجية الصندوق للدول الجزرية الصغيرة النامية الإجراءات الرامية إلى التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها هذه البلدان لتوطيد وتعزيز النهج العالمي للصندوق.~~

~~34-~~ 35- **وسيزيد الصندوق ~~المخصصات~~ حصة الموارد الأساسية المستهدفة للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة من 25 في المائة إلى 30 في المائة على الأقل من موارده الأساسية.**[57] ويعكس هذا الالتزام تفاني الصندوق في دعم ~~الفئات الضعيفة من السكان~~ الأشخاص والمجموعات التي تعيش في حالات ضعف وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة بالهشاشة. ومن خلال استهداف الموارد حيث تشتد الحاجة إليها، يؤدي الصندوق دورا هاما في التخفيف من حدة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز الاستقرار في بعض البيئات الأكثر تحديا في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، سيعبئ الصندوق موارد تكميلية للاستثمار في الأوضاع الهشة، استنادا إلى الآليات والمبادرات الحالية للصناديق الاستئمانية في الصندوق.[58]

[57] هذا الهدف هو نتيجة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وليس تخصيصا منفصلا. ويعتمد تحقيق هذا الهدف على عدم حدوث تغييرات كبيرة في قائمة البنك الدولي للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة ونزاعات. كما أنه يعتمد على سيناريو التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الذي سيتحقق حيث إن عددا كبيرا من البلدان المدرجة في القائمة للحالية البلدان التي تعاني من أوضاع هشة ونزاعات مؤهلة للحصول على تمويل بالمنح بنسبة 100 في المائة.

[58] على سبيل المثال مرفق اللاجئين والمهاجرين والنزوح القسري والاستقرار الريفي، ومرفق تحفيز فقراء الريف، ومبادرة الاستجابة للأزمات.

~~35~~-36-**وتعزز الشراكات قدرة الصندوق على الوفاء بمهمته في الأوضاع الهشة بما يتماشى مع مهمته وميزته النسبية.** وعلى وجه الخصوص، سيضمن الصندوق أن يكون عمله منسقا ومكملا لجهود الأمم المتحدة الأوسع في مجالي بناء السلام والعمل الإنساني. ولكل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي مهام وطرائق تشغيل محددة بشكل جيد أنشأت من خلالها نقاط القوة الخاصة بها؛ ويمكن مواءمتها بشكل أفضل لبناء القدرة على الصمود وتحسين الأمن الغذائي والتغذية في الأوضاع الهشة. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيعمل الصندوق مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقديم استثمارات جيدة التنسيق من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، مع ملكية قطرية قوية. وسيقوم الصندوق أيضا بتفعيل شراكته مع صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، مع التركيز على العمل بشكل أوثق مع الشركاء المشاركين في أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام للاستفادة من الاستثمارات التي يمولها الصندوق في سبل العيش والأمن الغذائي والقدرة على الصمود لدعم الأنشطة المحلية من أجل التماسك الاجتماعي وتمكين ~~المرأة~~ النساء والفتيات في السياقات الهشة. وسيستفيد الصندوق أيضا من موقعه الفريد كمؤسسة مالية دولية ووكالة من وكالات الأمم المتحدة لسد الفجوة بين الفريق العامل للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المعنية بالهشاشة والنزاعات والعنف والجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، مع التركيز على تبادل المعرفة فيما يتعلق بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي والتغذية. وعلاوة على ذلك، سيعزز الصندوق دوره في لجنة الأمن الغذائي العالمي ومشاركته في الشبكات ومجتمعات الممارسة التي تركز على الهشاشة مثل الشبكة العالمية لمكافحة أزمة الغذاء.

-37

توجه استراتيجية الصندوق بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة 2022-2027[59] الإجراءات الرامية إلى التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها هذه البلدان لتوطيد وتعزيز النهج العالمي للصندوق. وتعترف الاستراتيجية، التي تغطي فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بأكملها، بأن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر المعيشية الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية يعانون من محدودية الفرص الاقتصادية وأوجه الضعف البيئية التي تحد من قدرتهم على تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وسبل العيش القادرة على الصمود. وعلى سبيل المثال، في نصف هذه البلدان يجري استيراد 80 في المائة من الأغذية وفي أفقر الدول الجزرية الصغيرة النامية، يعاني 20 في المائة من الأطفال من التقزم. وفي الوقت نفسه، لا تزال الزراعة تشكل مصدرا هاما لكسب العيش، حيث تمثل 31 في المائة من العمالة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادي، ونحو 20 في المائة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ككل. وهناك إمكانات كبيرة لتعزيز النظم الغذائية المستدامة والمراعية للتغذية والشاملة، وتحسين الوصول إلى الأسواق داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية وخارجها، على سبيل المثال في قطاع السياحة وأسواق الأغذية المتخصصة، ودعم المؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة غير الزراعية وإيجاد فرص العمل. وتحدد الاستراتيجية مجالات عمل محددة، بما في ذلك تعزيز تعبئة الموارد وتحسين الحضور القطري، والمشاركة في السياسات والشراكات لدعم المساعدة الإنمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. والهدف من ذلك هو تعزيز تبنياعتماد نظم غذائية مربحة ومستدامة، وتوسيع نطاق المشروعات الريفية غير الزراعية وخيارات توليد الدخل، وزيادة القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والصدمات البيئية. وخلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستعمل الإدارة على تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية واقتراح تحديثها و/أو تمديدها بعد عام 2027.

~~36~~-38- **وسيوسع الصندوق أيضا نطاق استخدامه للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتبادل الحلول والخبرات في معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة.** وتحدد استراتيجية الصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب

[59] EB 2022/135/R.5

والتعاون الثلاثي للفترة 2022-2027 القدرة على الصمود والهشاشة والعمالة ضمن مجالات تركيزه المواضيعية. وسيعزز الصندوق التعلم عبر البلدان ذات الأوضاع الهشة، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات المحلية، وتنمية المؤسسات الريفية، والتقنيات والتكنولوجيات الزراعية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وسيحسن الصندوق أيضا رصده وتقييمه للمشروعات التي تشهد أوضاعا هشة، بما في ذلك من خلال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل رسم الخرائط الجغرافية المكانية والاستشعار عن بعد، وسيسعى إلى تقاسم هذه المعارف مع الشركاء.

باء - الاستثمار في قدرة صغار المنتجين على الصمود في وجه تغير المناخ والتنوع البيولوجي

37-39- **يشكل تغير المناخ تحديات كبيرة للزراعة وصغار المزارعين، وخاصة في البلدان النامية.** واليوم، أصبحت آثار تغير المناخ على الزراعة والنظم الغذائية محسوسة في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية والدول الجزرية الصغيرة النامية.[60] ويقع 17 بلدا من البلدان العشرين الأكثر تأثرا بتغير المناخ في أفريقيا، 88 في المائة منها من البلدان المنخفضة الدخل.[61] وبدون زيادة الاستثمارات في التكيف مع المناخ، تكشف التنبؤات بوضوح بأن تغير المناخ سيستمر في فرض ضغوط متزايدة على إنتاج الأغذية والحصول عليها، مما يقوض الأمن الغذائي والتغذية.[62] ومع ذلك، فإن الأشخاص الأكثر تضررا وعرضة لآثار تغير المناخ لا يحصلون على خدمات كافية من التمويل المناخي، ولا سيما من أجل التكيف.[63]

38-40- **ويسير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره جنبا إلى جنب مع تركيز الصندوق على التنمية الريفية والحد من الفقر.** ومن خلال الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتشجيع الاستثمارات المراعية للمناخ القادرة على الصمود في وجه المناخ ومنخفضة الانبعاثات، وتعبئة التمويل المناخي، يهدف الصندوق إلى بناء القدرة على الصمود، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة من أجل مستقبل أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ، مع دمج تركيز قوي على المساواة بين الجنسين، والشباب والإدماج الاجتماعي، والتغذية. ويتماشى هذا النهج مع رسالة الصندوق المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع مع تعزيز التنمية المستدامة في مواجهة تغير المناخ.

39-41- **ويشكل فقدان التنوع البيولوجي أيضا تحديا بالغ الأهمية.** ويؤثر فقدان التنوع البيولوجي على صغار المنتجين في جميع أنحاء العالم، مما يعرض سبل عيشهم ونظمهم الخاصة بالإنتاج والاستهلاك للخطر.[64] ومع ذلك، يعد التنوع البيولوجي على كل المستويات (على مستوى الجينات والأنواع والنظم الإيكولوجية) ركيزة أساسية لخدمات النظم الإيكولوجية التي تحافظ على الحياة والتي تحقق فوائد متعددة للناس والمجتمعات المحلية. وهي تشمل الإنتاجية الطويلة الأجل، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، والأمن الغذائي، والتغذية المحسنة، وكلها تبني القدرة على الصمود. ولذلك فإن ضمان حماية التنوع البيولوجي واستخدامه وإدارته على نحو مستدام أمر أساسي لعمل الصندوق.

40-42- **ويحتاج الصندوق بشكل عاجل إلى زيادة التمويل المناخي لصغار المزارعين في البلدان النامية، المعرضين بشدة لآثار تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.** ومن خلال تعزيز الممارسات القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والإدارة المستدامة للأراضي، يمكن للصندوق تمكين المزارعين من التكيف مع تغير المناخ، والمساهمة في تحقيق الأهداف المناخية العالمية والنهوض بالزراعة المستدامة. ولتلبية الطلب المتزايد، سيزيد

[60] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2022: ملخص لواضعي السياسات.
[61] استنادا إلى تصنيف قابلية التأثر بتغير المناخ لمبادرة نوتردام العالمية للتكيف.
[62] انظر الحاشية 54.
[63] الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. 2022. حيث يكون أكثر أهمية - التمويل المناخي الذكي للأشخاص الأكثر تضررا.
[64] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2021. استراتيجية التنوع البيولوجي للفترة 2022-2025.

الصندوق مصادر التمويل المناخي وتعبئتها، ويستخدم أدوات مالية مبتكرة، مما يضمن حصول صغار المزارعين على الموارد اللازمة لبناء مستقبل قادر على الصمود.

41-43- **وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستوضع علاوة عالية على تدخلات التكيف وبناء القدرة على الصمود المتكاملة والمحددة السياق استنادا إلى سيناريوهات مخاطر المناخ والظروف الإيكولوجية المحلية.** وستكون جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة متواءمة مع المساهمات المحددة وطنيا والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وسيعمل الصندوق على توسيع نطاق عمله بشأن المناخ والتنوع البيولوجي من خلال الجمع بين النُهج التالية بناء على السياق والاحتياجات القطرية:

- زيادة الاستثمارات في **الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ** لزيادة الإنتاجية، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وسيترتب على هذه الاستثمارات تعزيز تنويع المحاصيل من أجل التغذية والقدرة على الصمود، وتقنيات الري التي تتسم بالكفاءة، وممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، واتخاذ تدابير للحد من فقد الغذاء وهدره. وسيواصل الصندوق البناء على النتائج المثبتة من خلال الاستثمارات التي تعزز حفظ التربة وإدارة المياه والنُهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة.[65]
- الاستثمار في **تحسين وتكييف البنية التحتية القائمة**، مثل نظم إدارة المياه والبنية التحتية والخدمات في أكثر الأماكن عزلة للوصول إلى الأماكن النائية والأكثر ضعفا. وسيشمل ذلك تحديث البنية التحتية لتحمّل الظواهر الجوية المتطرفة والأحداث بطيئة الظهور والحماية ضد كل من الخسائر الاقتصادية وغير الاقتصادية ودمج عناصر البنية التحتية الخضراء لتعزيز القدرة على الصمود (الإطار 1).
- الاستثمار في المشروعات التي تعزز **استعادة النظم الإيكولوجية والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية والإدارة المستدامة للأراضي والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، ولا سيما من خلال النهج الزراعية الإيكولوجية، بما في ذلك الحراجة الزراعية والإدارة المستدامة للأراضي وحفظ التنوع البيولوجي** لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وستولد مثل هذه المشروعات أيضا فوائد مشتركة مثل عزل الكربون وتحسين جودة المياه ودعم سبل العيش الريفية القادرة على الصمود. والتركيز المتزايد على التنوع البيولوجي قد يعني أيضا مواءمة رصد التنوع البيولوجي مع مؤشرات إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي ونشر معايير إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي الجديدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي لإرشاد التدخلات التي تحدث أثرا إيجابيا على التنوع البيولوجي.
- الاستثمار في **نظم الإنذار المبكر والحد من مخاطر الكوارث** لمساعدة المجتمعات المحلية الريفية على الاستجابة للمخاطر الناجمة عن المناخ مثل الفيضانات والجفاف والعواصف ودعم تسليم معلومات المناخ وخدمات الإنذار المبكر في الميل الأخير. ففي قيرغيزستان، على سبيل المثال، ساعدت استثمارات الصندوق في تحسين التنبؤ على الحد من وفيات الماشية. وفي بنغلاديش، أدت الاستثمارات في البنية التحتية وسبل العيش إلى بناء القدرة على الصمود في وجه الفيضانات المتكررة. وبالشراكة مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، قام الصندوق بتجربة التأمين القائم على المؤشرات في إثيوبيا، لتغطية خسائر الأصول الناجمة عن الظواهر الجوية المتطرفة. ويمكن توسيع نطاق ذلك في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بناء على الطلب. ويتواءم عمل الصندوق في هذا المجال مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، فضلا عن مبادرة "الإنذار المبكر للجميع". وانضم الصندوق أيضا إلى مرفق تمويل الرصد المنهجي.

[65] تقييم الصندوق لنُهج الزراعة الإيكولوجية في عمليات الصندوق. وأدرج الصندوق الممارسات الإيكولوجية الزراعية في حوالي 60 في المائة من المشروعات المنجزة بين عامي 2018 و2023.

- مواصلة الجهود الرامية إلى **قياس وفهم القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية وغيرها من الصدمات**. ولا يزال نهج الصندوق لقياس القدرة على الصمود فعالا في تحديد وتقييم قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود في مواجهة تغير المناخ والصدمات الأخرى. وسيواصل الصندوق قياس قدرة برنامج عمله على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية والاقتصادية وغيرها من الصدمات من خلال مؤشر بشأن "القدرة على التعافي".[66] كما سيستمر تقديم التوجيه إلى الأفرقة القطرية لتصميم ورصد أداء تدخلات بناء القدرة على الصمود باستخدام أداة تصميم وقياس القدرة على الصمود.

الإطار 1

يستثمر الصندوق في البنية التحتية الريفية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ

- في بنغلاديش، نجح مشروع البنى الأساسية الساحلية المقاومة لتغيُّر المناخ في رفع مستويات الطرق وتعزيز أماكن الأسواق. وكان ذلك كفيلا بوصول المستفيدين باستمرار إلى الأسواق ونمو الدخل. وأكد تقييم أداء المشروع الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2020 فعالية تلك التدخلات أثناء الإعصار.
- وفي أوغندا، وبفضل الدعم المقدم من الصندوق أدت الطرق التي رُفعت كفاءتها لكي تناسب جميع ظروف الطقس، إلى تقليل وقت السفر وزيادة الأسعار على باب المزرعة وتحسين صيانة الطرق، وهو ما أكده تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2021.
- وفي سري لانكا، ساهم مشروع تنمية الري في إيرانامادو في حماية البنية التحتية من المخاطر المناخية عن طريق توجيه مياه الأمطار الزائدة عبر قنوات الصرف، والحد من أضرار الفيضانات، والحفاظ على المياه لاستخدامها لاحقا.
- وفي مدغشقر، يُموّل برنامج الصندوق لتنمية سلاسل القيمة الزراعية الشاملة هياكل تجميع المياه المقاومة للمناخ ويعزز القدرات التقنية. ويُعزز المشروع أيضا المواد النباتية المحسّنة والطرق الريفية القادرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ، من أجل تحسين سُبل الوصول إلى الأسواق أثناء ظروف الطقس القاسية.

42-44- **وستشكل هذه النُهج أساس الاستراتيجية الموحدة الجديدة بشأن عمل الصندوق المتعلق بالمناخ والبيئة والتنوع البيولوجي، التي سيجري وضعها خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** وستزيد هذه الاستراتيجية الجديدة الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان من أجل إدماج التكيف مع المناخ والاستدامة البيئية وإدارة التنوع البيولوجي بفعالية في السياسات والاستثمارات. وسيبدأ الصندوق في الإبلاغ عن مؤشرات ريو بشأن المناخ، إلى جانب منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتتبع التمويل المناخي لتقديم صورة أوسع لعمل الصندوق في مجال المناخ، وتيسير عمل المساهمين الراغبين في الاستفادة من مؤشرات ريو في حساباتهم المتعلقة بالتمويل المناخي. وسيجري استكشاف نهج أكثر انتظاما لرصد الأثر على انبعاثات غازات الدفيئة من خلال التحليلات الاقتصادية والمالية للمشروعات. ويمكن إدراج ذلك كجزء من خارطة طريق للمواءمة مع اتفاق باريس سيسعى الصندوق إلى وضعها وربطها بالاستراتيجية الجديدة ومواءمتها مع النهج المشترك للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للمواءمة مع اتفاق باريس.[67] وبهذه الطريقة، سيعمل الصندوق على ضمان توافق استثماراته مع اتفاق باريس، وتحسين مساعدة البلدان في تنفيذ خططها المناخية

[66] يجري تقييم مؤشرات التعافي بناء على تقييم ذاتي للمزارعين لقدرتهم المتصورة على التعافي من أنواع مختلفة من الصدمات. ويستخدم الصندوق سؤالين لتقييم هذه المؤشرات. والسؤال الأول هو ما إذا كانت الأسرة قد تعرضت لأي صدمات، مصنفة إلى مجالات مناخية وغير مناخية. أما السؤال الثاني فيُوجَّه إلى الأسر المعيشية التي صرحت بأنها تعرضت لصدمة واحدة على الأقل، وهو يقيّم كيف تأثرت الأسر المعيشية بالصدمة، وما إذا ازداد الوضع سوءا أو بقي على حاله أو أصبح أفضل من ذي قبل.

[67] يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المبادئ المنهجية المشتركة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتقييم المواءمة مع اتفاق باريس هنا.

الوطنية (المساهمات المحددة وطنيا والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي).[68] ومع ذلك، من المهم تسليط الضوء على أن مهمة الصندوق وطبيعة استثماراته تعني أن الصندوق قد قطع بالفعل شوطا طويلا في ضمان المواءمة مع اتفاق باريس. ويؤكد التحليل الذي أجري لتحديد انبعاثات غازات الدفيئة من حافظة الصندوق أن الصندوق يمثل بالوعة صافية لانبعاثات غازات الدفيئة في هذا الصدد.[69] وتمشيا مع **إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي**، سيستكشف الصندوق أيضا كيفية تعزيز الإبلاغ عن التنوع البيولوجي بما في ذلك من خلال استخدام مؤشرات ريو بشأن التنوع البيولوجي، وفي حوار مع بقية مجتمع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، إمكانية اعتماد منهجية متفق عليها دوليا لتتبع تمويل التنوع البيولوجي.

43-45- **وسيزيد الصندوق من طموحه المناخي وينشر مجموعة من أدوات التمويل المتنوعة لتنفيذ استراتيجيته الموحدة الجديدة.** ومع استمراره في ضمان تعميم اعتبارات تغير المناخ في مراعاة 100 في المائة من استثماراته للمناخ، سيزيد الصندوق نسبة برنامجه من القروض والمنح التي تشكل تمويلا مناخيا من 40 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى 45 في المائة على الأقل في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيجري قياس ذلك بما يتماشى مع منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتتبع التمويل المناخي. ولتحقيق هذا الهدف، سيجري بذل جهود مكرسة أثناء إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والتصميم المبكر للمشروعات لزيادة التركيز على الاستثمارات التي تتناول آثار تغير المناخ على سبل العيش الريفية ودعم التنمية المنخفضة الكربون. وسيعمل الصندوق أيضا على ضمان تركيز 30 في المائة من التمويل المناخي في الصندوق على الحلول القائمة على الطبيعة[70] بحلول عام 2030، ووضع منهجية محددة لقياس تمويل التنوع البيولوجي كجزء من استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي المقررة.

44-46- **وتوفر المساهمات المناخية الإضافية أداة إضافية لبناء القدرة على الصمود من خلال برنامج القروض والمنح التابع للصندوق.** ويقوم الصندوق باستحداث المساهمات المناخية الإضافية كشكل جديد من أشكال المساهمات الإضافية في الموارد الأساسية للصندوق (ترد التفاصيل الكاملة في الملحق السابع). وتهدف المساهمات المناخية الإضافية إلى جمع أموال إضافية لدعم الأنشطة في إطار البرامج القطرية الاستثمارية للصندوق التي تسهم مقدما بشكل مباشر في التكيف مع المناخ وتخفيف آثاره. ومن خلال المساهمة في الموارد الأساسية للصندوق، ستمكن المساهمات المناخية الإضافية الصندوق من مضاعفة هذه الموارد، والاستفادة بشكل كامل من الهيكلية المالية للصندوق لزيادة التمويل المتاح للدول الأعضاء.[71] ولا ينبغي اعتبار إدخال المساهمات المناخية الإضافية سابقة لإنشاء مساهمات مواضيعية إضافية أخرى لموارد الصندوق في المستقبل. فحالة التمويل المناخي فريدة من نوعها بسبب الأهمية البالغة لتغير المناخ في عمل الصندوق، والتكامل العميق الحالي لأنشطة المناخ في العمل الأساسي للصندوق، والطبيعة المحددة لاتفاقات التمويل المناخي العالمية وأهمية القياس والإبلاغ عن التمويل المناخي على وجه التحديد بموجب اتفاق باريس.

[68] يعكس تحديث إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لعام 2021 في الصندوق جداول الأعمال الدولية الرئيسية بما في ذلك اتفاق باريس بشأن المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية المستدامة.

[69] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2022. المواءمة مع اتفاق باريس. تحليل محاسبي لغازات الدفيئة الناتجة عن حافظة استثمارات الصندوق في قطاع الزراعة والحراجة والاستخدامات الأخرى للأراضي.

[70] تعريف "الحلول القائمة على الطبيعة" الذي اعتمدته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في 2 مارس/ آذار 2022: "الحلول القائمة على الطبيعة هي إجراءات لحماية النظم الإيكولوجية الأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، الطبيعية منها والمعدلة، وحفظها واستعادتها واستخدامها المستدام وإدارتها، وهي إجراءات تتصدى للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل فعال وقابل للتكيف، وتعمل في الوقت نفسه على توفير رفاهية الإنسان، وخدمات النظم الإيكولوجية، والقدرة على الصمود ومنافع التنوع البيولوجي" UNEP/EA.5/Res.5 (2022). الحلول القائمة على الطبيعة لدعم التنمية المستدامة.

[71] على سبيل الإرشاد، فإن المساهمة بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات مناخية إضافية ستحفز توفير مظروف إضافي قدره 30 مليون دولار أمريكي من الموارد المقترضة، سيجري توفيرها من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة.

~~45~~-47- **وسيظل برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أداة مهمة لبناء القدرة على الصمود على المستوى القطري.** ويتيح برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة توجيه الموارد المستهدفة نحو بناء القدرة على الصمود في وجه المناخ بين صغار المنتجين في فئات الدخل المنخفض، مع التركيز على الابتكار. وكصندوق استئماني مخصص، يوفر برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المرونة في كيفية استخدام الأموال مع ضمان التكامل مع برنامج القروض والمنح.

~~46~~-48- **وسيواصل الصندوق تعبئة التمويل المناخي الدولي من الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف ومصادر التمويل المناخي الأخرى.** ويتوقع الصندوق تعبئة موارد تكميلية من أجل التمويل المناخي في حدود 200 إلى 300 مليون دولار أمريكي سنويا بحلول نهاية التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ويهدف إلى مواصلة هذا الاتجاه المتزايد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيواصل الصندوق تعزيز الشراكات مع المصارف الإنمائية العامة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لتعبئة المزيد من التمويل لأنشطة التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود في وجه المناخ خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك العمل على تعبئة الموارد من صندوق التنوع البيولوجي الجديد ودعم مجموعات الشعوب الأصلية ومنظمات المزارعين للحصول على التمويل المخصص لمنظمات المجتمع المدني من أجل الوصول المباشر.

الشكل 2

توجيه التمويل المناخي إلى صغار المزارعين والسكان الريفيين

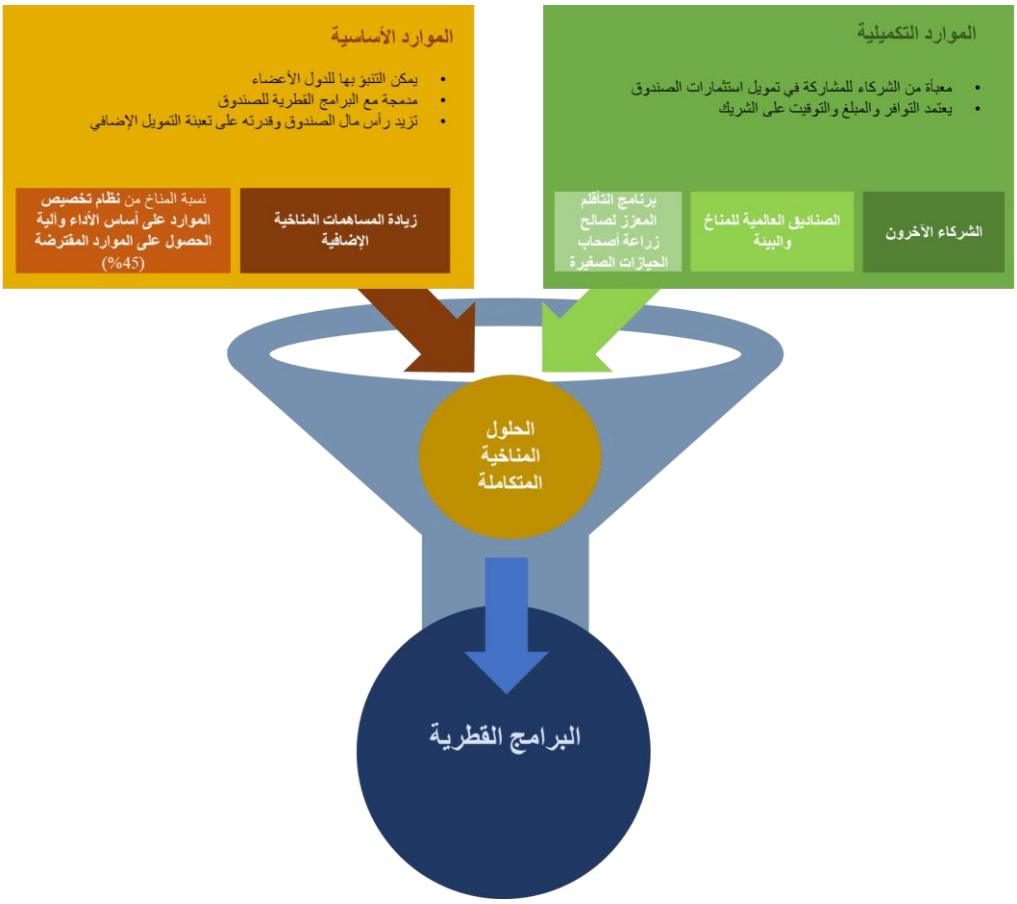

جيم - زيادة المشاركة مع القطاع الخاص

47-49- **تستلزم الحاجة العاجلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ استثمارات جريئة وحلولا مبتكرة.** ومن شأن التحول الناجح للنظم الغذائية أن يولد عائدات كبيرة. ويمكن أن يصل إجمالي المكاسب الاقتصادية للمجتمع إلى 5.7 تريليون دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2030 و10.5 تريليون دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2050. وستبلغ قيمة فرص الأعمال الجديدة - بما في ذلك معالجة فقد الأغذية، وإنشاء سلاسل قيمة جديدة للزراعة المتجددة والتحول إلى أنماط غذائية صحية - نحو 4.5 تريليون دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2030.[72] ومع ذلك، فإن المستويات الحالية للاستثمار العام في الزراعة وتحويل النظم الغذائية ليست كافية لإطلاق هذه الإمكانات وتلبية متطلبات الأعداد المتزايدة من السكان. ومع ازدياد حدة ضغوط المالية العامة، فإن تحفيز زيادة استثمارات القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية.

48-50- **ويمكن للقطاع الخاص أن يقود عجلة التنمية المستدامة، ويعزز سبل العيش الريفية، ويشجع الابتكار.** وبالنسبة لصغار المزارعين، يمكن أن تكون استثمارات القطاع الخاص في المناطق الريفية وسلاسل القيمة الغذائية الزراعية شريان حياة، حيث توفر لهم القدرة على الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا والأسواق، وتمكنهم من زيادة إنتاجيتهم ودخلهم. وتوفر رقمنة سلاسل القيمة الزراعية فرصا جديدة للأعمال التجارية الزراعية المتنامية. وتنطوي التكنولوجيات الجديدة على إمكانية السماح بتبادل المعلومات الحيوية - من بيانات

[72] انظر الحاشية 12.

الطقس إلى أسعار السوق إلى ظروف التربة والمحاصيل - في الوقت الفعلي، مما يمكن المزارعين من التكيف مع تغير المناخ، والاستفادة من الأسعار المحسنة وتحسين جودة منتجاتهم وتقليل الفاقد والهدر من الأغذية. وفي حين أن المؤسسات الزراعية غالبا ما تشكل محرك الاقتصادات الريفية، إلا أنها تكافح من أجل الحصول على تمويل يتناسب مع احتياجاتها. ومن خلال العمل مع القطاع الخاص، يمكن للصندوق أن يستفيد من موارد وخبرات إضافية لدعم صغار المزارعين والسكان الريفيين. ويمكن أن يؤدي استثمار القطاع الخاص المسؤول إلى زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتوليد الدخل، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين حياة المجتمعات المحلية الريفية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدفان 1 و2.

49-51- **والصندوق في وضع يسمح له بتسخير قوة القطاع الخاص في المناطق الريفية.** ويحظى الصندوق بسجل حافل من النجاح في العمل مع القطاع الخاص.[73] وتدعم حافظته السيادية مجموعة واسعة من الاستثمارات التي تعتبر أساسية لبناء أسواق ريفية نابضة بالحياة وشاملة، على سبيل المثال من خلال تعزيز البنية التحتية والخدمات والنظم المالية المحلية. وعلاوة على ذلك، دأب الصندوق على مدى عقود على الاستثمار في سلاسل القيمة الشاملة وتيسير الشراكات بين الحكومات والشركات الخاصة ومنظمات المنتجين.[74] وقد نجح هذا النهج في تعزيز سبل العيش الريفية في سياقات قطرية متنوعة (انظر الإطار 2). وعلاوة على ذلك، يستخدم الصندوق بفعالية أدوات التمويل الخاصة به لتعبئة استثمارات خاصة وخدمات مالية إضافية للمناطق الريفية المحرومة من الخدمات.

الإطار 2

دعم مشاركة القطاع الخاص في السياقات الهشة

أقيمت في السودان شراكة بين المنتجين من القطاعين العام والخاص، بين مشروع ممول من الصندوق ومجموعات المنتجين وثلاث من شركات البذور (الشركة العربية السودانية للبذور، وشركة شمس النيل للبذور، ومجموعة نكتر الزراعية). وفي حين أن المشروع الممول من الصندوق ساهم في بناء قدرات المزارعين المشاركين، قدمت شركات البذور مساعدات تقنية إضافية وأشركت المزارعين من خلال الزراعة التعاقدية، لشراء بذور الذرة الرفيعة والفول السوداني والسمسم. وعلى الرغم من إغلاق المشروع قبل أربع سنوات، لا تزال ترتيبات العمل جارية.

وأسفرت الشراكة بين المنتجين وشركات البذور الثلاث عن إنتاج 489 طنا متريا من البذور المعتمدة في مساحة إجمالية بلغت نحو 900 1 هكتار. وبفضل استخدام أصناف البذور المحسّنة والمعتمدة، زاد متوسط الغلة بمقدار 50 في المائة، حتى في ظروف الأمطار غير المواتية. وقدَّرت شركات البذور أن استخدام هذه البذور ازداد بنسبة تراوحت بين 5 في المائة و45 في المائة، وهو ما تجسد في اتساع فرصها في السوق. وعلاوة على ذلك، حصل نحو 269 من مزارعي البذور (79 امرأة و190 رجلا) على خدمات استشارية لإنتاج البذور، ونقلوا ما اكتسبوه من معارف إلى 853 مزارعا إضافيا من مزارعي البذور (323 امرأة و530 رجلا) في 17 مجموعة من مجموعات مزارعي البذور. وتحسن بدرجة كبيرة الأمن الغذائي لمزارعي البذور، من ثمانية إلى 12 شهرا من الأمن الغذائي.

50-52- **وفي السنوات الأخيرة، واصل الصندوق تعزيز مشاركته مع القطاع الخاص من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص.** ويهدف البرنامج إلى الاستثمار المباشر وتحفيز استثمارات القطاع الخاص التي تعود بالفائدة على صغار المنتجين والمجتمعات المحلية الريفية. وتتمثل أهدافه المحددة في خلق فرص العمل والإدماج

[73] إن استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص تعرّف القطاع الخاص بأنه "شركات الأعمال الخاصة الساعية للربح، والمستثمرين المؤسسيين والخواص والمصارف التجارية، وصناديق الاستثمار [و] غيرها من الأدوات المالية التي تعود ملكيتها بغالبية و/أو إدارتها لكيانات في القطاع الخاص". ويؤكد هذا التعريف عدم تجانس الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي ينخرط معها الصندوق.

[74] في الوقت الحالي، جرى تصنيف 79 في المائة من مشروعات الصندوق الجارية كمشروعات سلاسل قيمة عند التصميم. وتضمنت معظم هذه المشروعات (93 في المائة) درجة من التعاون مع كيانات القطاع الخاص. وتدعم ستة وثلاثون في المائة من مشروعات سلاسل القيمة الجارية شراكات بين القطاعين العام والخاص والمنتجين.

الاقتصادي للشباب، وتمكين المرأة، وتعزيز التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. ومن خلال آليات الديون وحصص الملكية وتخفيف المخاطر مثل تقاسم المخاطر والضمانات، يقدم البرنامج دعما حاسما للشركاء من القطاع الخاص، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق على المستوى القطري وبما يكمل قروضه ومنحه الحالية. ويظل ضمان التكامل والملكية الحكومية مبدأ رئيسيا يوجه عمليات الصندوق غير السيادية مع القطاع الخاص.[75]

~~51~~-53-**وحتى الآن، استثمر برنامج تمويل القطاع الخاص بالفعل في سبع عمليات غير سيادية تعد بتحقيق مزيد من التمويل والنتائج.** وبالإضافة إلى استثمار في الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، قدم الصندوق 26 مليون دولار أمريكي إلى ست عمليات غير سيادية من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص بتكلفة إجمالية للمشروعات تبلغ 141 مليون دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يستفيد من هذه الاستثمارات حوالي 000 403 شخص بشكل مباشر و1.4 مليون شخص آخر بشكل غير مباشر. وسيكون هناك تركيز قوي على تمكين النساء (60 في المائة من إجمالي المستفيدين) والشباب (35 في المائة). ومن أجل الإدارة الفعالة للتعقيدات المرتبطة بعمليات القطاع الخاص، يعمل الصندوق بنشاط على تعزيز قدراته الداخلية، لضمان أن يكون مجهزا تجهيزا جيدا لتلبية الطلبات وتخفيف المخاطر بشكل فعال مع دفع التغيير الإيجابي من خلال شراكات مؤثرة مع القطاع الخاص.

~~52~~-54-**وينطوي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على طموح أكبر للعمل بشكل أكثر وأفضل مع القطاع الخاص لتسريع الأثر.** وسينعكس النهج الجديد في استراتيجية محدثة ستُعرض على المجلس التنفيذي. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيكون لنسبة 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة مكونات بشأن القطاع الخاص، وسوف يدمج تصميم البرامج القطرية الممولة من خلال برنامج القروض والمنح، حيثما أمكن، نقاط الدخول والصلات مع القطاع الخاص بطريقة أكثر تركيزا واستهدافا. وتُنفذ مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص بشفافية وانتقائية. وسوف يسترشد النهج الجديد للصندوق بثلاثة مبادئ: (1) العدالة وتمكين صغار المنتجين والسكان الريفيين الفقراء بما في ذلك النساء والفتيات والمجموعات المهمشة؛ (2) التركيز على تنمية القطاع الخاص المحلي؛ (3) العناية الواجبة الصارمة للشركاء من القطاع الخاص. وسيوفر هذا النهج مسارا لتعزيز قدرات الصندوق وأدواته في المجالات الثلاثة التالية:

- **التمكين**. سيعمل الصندوق مع الحكومات للاستفادة تدريجيا من استثماراته في القطاع العام لتهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص. ويتمثل الهدف في زيادة الاستثمارات المستدامة والشاملة في النظم الغذائية في المناطق الريفية، وتحقيق فوائد واضحة لصغار المنتجين والمجتمعات المحلية الريفية وبالشراكة معهم. ومن الأمثلة على الاستثمارات العامة التي ستدعم ذلك: بناء قدرات المزارعين ومنظماتهم، وأصحاب المصلحة في النظام المالي الريفي ووكالات القطاع العام ذات الصلة، وخدمات تطوير الأعمال للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ وإنشاء منصات لأصحاب المصلحة المتعددين؛ والاستثمارات في السلع العامة مثل البنية التحتية في الأماكن الأكثر عزلة؛ والاستثمارات في إمكانية التتبع وتعزيز شفافية سلاسل القيمة. وستسعى هذه التدخلات إلى تخفيف المخاطر وخفض تكاليف المعاملات من أجل إقامة روابط مستدامة وشاملة للقطاع الخاص في الاقتصادات الريفية.
- **التحفيز**. سيقدم الصندوق دعما مستهدفا لكيانات القطاع الخاص المحلية والدولية لإطلاق العنان لاستثماراتها وخدماتها المالية وتعبئتها لصالح صغار المنتجين المحليين والسكان الريفين الفقراء. وسيجري ذلك من خلال أدوات التمويل الريفي الممولة من الإقراض السيادي وبرنامج تمويل القطاع

[75] العمليات غير السيادية هي استثمارات مباشرة في كيانات القطاع الخاص بدون ضمان حكومي سيادي، وبالتالي لا يوجد التزام على الحكومة بالسداد أو تحمل العواقب المالية لعدم السداد.

الخاص.[76] وسيقدم برنامج تمويل القطاع الخاص مجموعة واسعة من الأدوات المالية بما في ذلك لتخفيف المخاطر (الضمانات، والديون الثانوية، وتقاسم المخاطر، وما إلى ذلك). وعند القيام بذلك، سيوفر أدوات جديدة لتقاسم المخاطر، ويقدم حوافز مالية جذابة، ويهيئ بيئة مواتية للاستثمار لإطلاق التمويل الإضافي من أجل الزراعة المستدامة والبنية التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتكنولوجيات الصديقة للبيئة.

- **التجميع**. سيدعم التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق منصات استثمارية واسعة النطاق لاجتذاب أنشطة أعمال القطاع الخاص والممولين كجهات مشاركة في الاستثمار أو كجهات موازية مشاركة في التمويل. وسينصب تركيز محدد على تعبئة الأموال من المستثمرين المؤسسيين والمؤثرين. ويمكن أن تتخذ هذه المنصات شكل هياكل مالية مختلطة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الصناديق والمرافق. ويعتمد هذا النهج على قدرة الصندوق القوية في مجال الهيكلة، وهي قدرة سيزداد تعزيزها خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ودور أكبر لأدوات برنامج تمويل القطاع الخاص (ولا سيما الخسارة الأولى، والديون الثانوية، وتقاسم المخاطر).

53-55- **وسيكون برنامج تمويل القطاع الخاص الأكثر قوة أداة مهمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (انظر الملحق الثالث لمزيد من التفاصيل).** وبهدف توسيع نطاق الأثر، سيعتمد برنامج تمويل القطاع الخاص نموذجا جديدا للتمويل. وسيجري تمويل هذا البرنامج من الموارد الأساسية وكذلك المقترَضة، بالإضافة إلى الأموال التكميلية. ومن شأن ذلك أن يجعل تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص أكثر قابلية للتنبؤ وتوسيع النطاق، وبالتالي تعزيز المزيد من الإدماج مع عمليات الصندوق السيادية. وسيستمر استخدام الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص، الذي جرى إنشاؤه في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، كمنصة لتوجيه الموارد التكميلية من الجهات المانحة إلى برنامج تمويل القطاع الخاص. وستكون هذه الموارد بالغة الأهمية لإطلاق استثمارات القطاع الخاص التي تحمل مخاطر عالية ولكن أيضا فرصا لتحقيق أثر كبير، ولا سيما فيما يتعلق بتوظيف الشباب وتمكين المرأة والتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره.

54-56- **ولتحقيق هذه الرؤية الطموحة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، من الضروري زيادة تعزيز حوكمة القطاع الخاص والترتيبات التنظيمية والقدرات في الصندوق.** ويسعى الصندوق خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارده إلى توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص بشكل كبير لإقامة شراكات مفيدة لجميع الأطراف مع صغار المنتجين في المجتمعات المحلية الريفية. وقد أحرز الصندوق بالفعل تقدما كبيرا من خلال التنفيذ المبكر لبرنامج تمويل القطاع الخاص واستثمارات كبيرة في القدرات الداخلية. ويشمل ذلك إنشاء وحدة مخصصة للقطاع الخاص وتعزيز الخبرات في مجالات مثل سلاسل القيمة والتمويل الريفي، مع تعزيز نظام إيكولوجي مواتٍ لعمليات المشاركة المؤثرة. ومن خلال مواصلة تعزيز القدرات الداخلية ومواءمة عمليات القطاع الخاص السيادية وغير السيادية خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيكون الصندوق مستعدا بصورة أفضل للاستفادة من فرص القطاع الخاص، والتصدي للتحديات في مشاركة القطاع الخاص، والالتزام بمعايير المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وأفضل الممارسات، وضمان تقييم المخاطر وإدارتها بشكل منهجي، وتحقيق أثر أكبر في تعزيز التنمية الريفية المستدامة.

[76] على سبيل المثال، المنح النظيرة، والترتيبات الثلاثية لتقاسم التكاليف، وخطوط الائتمان للوسطاء الماليين، وصناديق الضمان، والأدوات المالية لبرنامج تمويل القطاع الخاص (مثل الدين وتقاسم المخاطر والضمانات).

دال - ضمان الشمولية لعدم ترك أحد يتخلف عن الركب

55-57- **سيرفع الصندوق طموحاته بشأن المنظور الجنساني والشباب والتغذية، فضلا عن زيادة الأهداف المتعلقة بالمناخ.** ويعزز التركيز على مواضيع التعميم الأربعة في الصندوق، أي البيئة والمناخ، المنظور الجنساني، والشباب، والتغذية، الأثر المستدام للصندوق ويركز على عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وتعتبر الإجراءات الموجهة للتغلب على الحواجز التي يواجهها السكان الريفيون الضعفاء أمرا بالغ الأهمية لتحويل الاقتصادات الريفية وإحداث تغيير دائم. وسيستفيد الصندوق من سجله الحافل وخبرته، فضلا عن السياسات والاستراتيجيات المحددة جيدا، لتوجيه جهوده في مجال التعميم وإدارة التعقيد الإضافي لطموحاته. ومع زيادة قدرة الموارد البشرية وإدماج أدوات التمويل بشكل أفضل، ستقوم الأفرقة القطرية للصندوق بإعطاء الأولوية لمجالات التعميم وتخصيصها على أساس السياق، مع إدارة التعقيدات الإضافية أيضا.

56-58- **ويرتكز نموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على نهج تشاركي محلي شامل.** ويتمتع الصندوق، بوصفه منظمة تتمحور حول الإنسان، بخبرة واسعة في التعامل مع الشركاء الرئيسيين بما في ذلك منظمات المزارعين ومنظمات الشعوب الأصلية والشباب وغيرها من المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء. وخلص تقرير تجميعي للتقييمات أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن بناء الشراكات من أجل زيادة الفعالية الإنمائية إلى أن الشراكات الاستراتيجية للصندوق مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين ومنظمات الشعوب الأصلية كانت فعالة في تيسير التأثير على السياسات والتنسيق والتعاون على الصعيد القطري. وبناء على هذه الأدلة التقييمية، عند تطوير مقترحاته للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، زاد الصندوق مشاركته مع منظمات المزارعين، والشعوب الأصلية، والشباب، من خلال منتدى المزارعين، ومنتدى الشعوب الأصلية، والتحالف الشعبي للشباب في الصندوق، على التوالي. ويعرض الإطار 3 التوصيات التي انبثقت عن هذه المناقشات. وقد أُدرجت الإجراءات المتخذة استجابة لهذه التوصيات في مصفوفة التزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

الإطار 3

العمل مع الشركاء الرئيسيين

شراكة الصندوق مع منظمات المزارعين والشعوب الأصلية والشباب

الشعوب الأصلية ومنظمات المزارعين والشباب شركاء استراتيجيون مهمون للصندوق لأداء رسالته. والشعوب الأصلية ترعى المعرفة، وتحمي التنوع البيولوجي، وتصون عمليات الحفظ والأحياء البرية، وهي رائدة في مكافحة تغير المناخ. وتعمل منظمات المزارعين على تمكين المزارعين، وتعزز الوصول إلى الأسواق والمشاركة فيها، وتعمل كمحفزات للتغيير الإيجابي في المناطق الريفية، وتدفع الابتكار الزراعي واعتماد الممارسات المستدامة. ويمثل شباب الريف مستقبل مجتمعاتهم المحلية ولديهم القدرة على قيادة تحول النظم الغذائية القادرة على الصمود والشاملة التي تضمن ازدهار المجتمعات المحلية والاقتصادات الريفية، وتوفر وظائف وفرص دخل جديدة مثيرة للاهتمام لجيلهم وللأجيال القادمة.

وجرى تنظيم حدث غير رسمي مع اللجنة التوجيهية لمنتدى المزارعين، واللجنة التوجيهية العالمية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، وأعضاء التحالف الشعبي للشباب في الصندوق بشأن أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ومجالات تركيزه. وتبادل الممثلون خلال الحدث خبراتهم في العمل مع الصندوق وقدموا توصيات رئيسية لزيادة تعزيز شراكتهم مع الصندوق.

التوصيات

تتمثل إحدى الأولويات المشتركة لأصحاب المصلحة الثلاثة في الحاجة إلى دعم متزايد ويمكن التنبؤ به من الصندوق لتعزيز قدراتهم ومشاركتهم في عمليات صنع القرار والسياسات المتصلة بهم، وفي تصميم المشروعات وتنفيذها. وتشمل التعقيبات المحددة الأخرى ما يلي:

- فيما يتعلق **بالشعوب الأصلية**: تنفيذ سياسة الصندوق المحدثة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية التي وافق عليها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2022،[77] ولا سيما: (1) منح صفة المراقب في المجلس التنفيذي؛ (2) العمل مع الخبراء من الشعوب الأصلية في تصميم المشروعات وعمليات الإشراف عليها؛ (3) ضمان التمويل لمرفق مساعدة الشعوب الأصلية؛ (4) تفعيل هدف الوصول إلى 11 مليون شخص من الشعوب الأصلية من خلال مشروعات الصندوق الاستثمارية بحلول عام 2032.
- فيما يتعلق **بالشباب**: الوصول إلى بناء القدرات والتدريب والموارد لضمان مشاركتهم في المشاورات على المستوى الوطني ودون الوطني والإقليمي والعالمي وكذلك لبناء ملكيتهم للعمليات الإنمائية.
- فيما يتعلق **بمنظمات المزارعين**: زيادة الوصول إلى الأدوات المالية للصندوق والمشاركة في حوكمة الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، سلطت منظمات المزارعين الضوء على أهمية التصدي للتحديات المترابطة القصيرة والطويلة الأجل التي تؤثر على سُبل عيشهم، والاستفادة من المعارف والابتكارات الجديدة والتقليدية من أجل الابتكار.

57-59- **وخلال دورات تجديد الموارد السابقة، عزز الصندوق بشكل كبير تركيزه على مواضيع التعميم.** ويمثل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق نقطة تحول: حيث جرى إدخال تصنيفات الجودة لقياس الأداء في تصميم المشروع وتنفيذه وإنجازه. وزادت أهداف التعميم لجميع المواضيع. وركز الصندوق على الترابط وأوجه التآزر عبر مواضيع التعميم لضمان وصول الفوائد ذات الصلة إلى المجموعات المستهدفة من الصندوق. وسعى إلى زيادة تعميم التنوع البيولوجي، بما في ذلك التنوع البيولوجي الزراعي، في عملياته، وتعزيز المشاركة مع الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة.

58-60- **واستنادا إلى هذه التجارب، شددت الدول الأعضاء على الحاجة إلى زيادة توحيد وتعزيز التعميم خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** وسيواصل الصندوق زيادة التركيز على أولويات التعميم في البرامج القطرية، مع تعزيز الترابط بين المواضيع والتركيز على العلاقة بين مواضيع التعميم والتحديات الثلاثة المتمثلة في الهشاشة والمناخ ومشاركة القطاع الخاص التي يسعى التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لمعالجتها (الإطار 4)، والاستفادة المثلى من الأدوات والتمويل المتاح لها.

59-61- **ولا يزال الصندوق ملتزما بتعزيز مشاركته في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر الحافظة بأكملها على نطاق واسع.** وعلى النحو المشار إليه في سياسة الصندوق بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخطة العمل الجنسانية للفترة 2019-2025، سيواصل الصندوق اتباع نهج مزدوج المسار إزاء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيستمر تعميم المساواة بين الجنسين في 100 في المائة من الاستراتيجيات القطرية والمشروعات التي يمولها الصندوق باعتبارها المعيار الأدنى. وإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق اتباع نُهج طموحة لمعالجة القيود الهيكلية الرسمية وغير الرسمية التي تعترض المساواة بين الجنسين، وتحدي التوزيع غير المتكافئ للموارد وتوزيع الواجبات سعيا لتحقيق المساواة بين الجنسين بين الرجال والنساء. وسيجري ذلك على وجه التحديد من خلال معالجة المعايير والممارسات والمواقف والمعتقدات الاجتماعية ونظم القيم التي تديم عدم المساواة بين الجنسين وعدم تمكين النساء والفتيات فيما لا يقل عن 35 في المائة من المشروعات الجديدة عند التصميم، بهدف تحقيق أثر متزايد نحو نتائج تحويلية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولتحسين تتبع أثر عمل الصندوق على المنظور الجنساني وتمكين المرأة، يقوم الصندوق أيضا بإدخال مؤشر لمستوى الأثر على تمكين المرأة في إطاره لإدارة النتائج لأول مرة.

[77] الصندوق، 2022. سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية: تحديث عام 2022.

الإطار 4

دمج منظور الشمولية عبر المجالات ذات الأولوية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

ترتبط أهداف التعميم في الصندوق بمجالات الأولوية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق:

السياقات الهشة

في سياقات الهشاشة، يمكن أن يكون للنزاع والصدمات آثار شديدة على البيئة والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية. والنساء والشباب أكثر ضعفا وعرضة لعواقب الهشاشة، بما في ذلك التهديد بالعنف والفرص المحدودة. ويمكن أن تشارك الشعوب الأصلية في النزاعات حول استخدام الأراضي والحقوق. وغالبا ما يجري نسيان الأشخاص ذوي الإعاقة أو استبعادهم من الدعم أو يعانون من ضعف تقديم الخدمات العامة. وقد يصبح الغذاء الآمن والمغذي غير متوفر ويمكن أن يتعطل الوصول إلى الغذاء. وفي هذه السياقات، يعد تركيز الصندوق على النساء والشباب والإدماج الاجتماعي، فضلا عن التغذية، أمرا في غاية الأهمية ويمكن أن يسفر عن آثار إيجابية على محركات الهشاشة، مثل الإقصاء والفقر وسوء إدارة الموارد والصدمات المرتبطة بالمناخ. وتراعي برامج الفرص الاستراتيجية القطرية في الصندوق وعملياته الصلات بين الهشاشة والبيئة والمناخ والمرأة والتغذية، وتركز على تعظيم أوجه التآزر لتعزيز سبل العيش القادرة على الصمود.

المناخ والتنوع البيولوجي

يؤثر تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي تأثيرا مباشرا على الإنتاجية الزراعية من خلال الحد من تنوع الأنواع النباتية، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض غلة المحاصيل وجودتها، ويحد من توافر الأغذية المغذية. وعلاوة على ذلك، يؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب على النساء، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات القائمة بسبب تقييد الوصول إلى الموارد وديناميات السلطة القائمة على نوع الجنس. ويؤدي تدهور الأراضي والكوارث المرتبطة بالمناخ وندرة الموارد إلى تكثيف المنافسة على الفرص المحدودة، مما يعوق الشباب عن الوصول إلى المدخلات الزراعية والمشاركة. وفي الوقت نفسه، تؤدي النساء والشباب والشعوب الأصلية دورا محوريا في وضع استراتيجيات تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والتي تضمن حلولا منصفة. وتؤدي الشعوب الأصلية أيضا دورا محوريا في حماية التنوع البيولوجي، وتقع نسبة 80 في المائة من التنوع البيولوجي المتبقي على الكوكب في أراضي الشعوب الأصلية. ويمكن أن تكون التغذية أيضا نقطة دخول للصندوق لدفع تنويع المحاصيل، وتوسيع نطاق الأنواع النباتية، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، مثل الزراعة الإيكولوجية.

القطاع الخاص

سيركز الصندوق، في مشاركته مع القطاع الخاص، على التصدي للتحديات القائمة، مع الاستفادة من فرص المشاركة الأكبر لضمان الشمولية. وتحد المعايير الجنسانية الحالية مشاركة المرأة في القطاع الخاص، ويحد عدم تطابق المهارات ونقص الاستثمار من عمالة الشباب، وتزيد المخاوف المحدودة بشأن التغذية من جانب المنتجين والمستهلكين على حد سواء من تفاقم التحديات التغذوية. ومن خلال نهج التعميم الذي يركز على معالجة القيود الهيكلية، وتوفير بناء القدرات، وتعزيز الشراكات الشاملة، وضمان مشاركة المنظمات المجتمعية وأصحاب المصلحة، يمكن للصندوق تسخير موارد القطاع الخاص وخبراته لإحداث آثار إيجابية على التمكين الاقتصادي للمرأة، وتوظيف الشباب، وتحسين التغذية والنظم الغذائية.

~~60~~-62- **حددت تقييمات الأثر التي أجراها الصندوق التغذية كمجال يتطلب اهتماما مستمرا.** وستراعي 60 في المائة على الأقل من المشروعات الجديدة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق التغذية، مما يضيف إلى إجمالي حافظة المشروعات النشطة التي تركز على التغذية. كما سيعزز الصندوق عرضه التغذوي، باستهداف أكثر تمايزا للإجراءات التي تصب في صالح السكان الريفيين الضعفاء، وتعزيز التركيز على التثقيف التغذوي ورسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي. ~~وعلى سبيل المثال: (1) يمكن أن يحصل الأشخاص الأكثر ضعفا على حزمة من التدخلات مثل الحدائق المنزلية والمنح والأنشطة المدرة للدخل والبنية التحتية للمياه؛ (2)~~ على سبيل المثال يمكن أن يحصل الأشخاص الأقل ضعفا على التثقيف التغذوي وتدخلات رسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي. ~~وفي هذا الصدد،~~ بينما يمكن أن يحصل الأشخاص الأكثر ضعفا من هذا على حزمة أوسع من

التدخلات مثل الحدائق المنزلية والمنح والأنشطة المدرة للدخل والبنية التحتية للمياه. علاوة على ذلك، يستثمر الصندوق في تعزيز قدرات الموظفين والشركاء المنفذين في مجال الزراعة المراعية للتغذية من خلال التدريب المخصص والدعم الفني وغير ذلك من جهود بناء القدرات، ويعمل بشكل وثيق مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما والشركاء الآخرين لتعزيز تحليل مواطن الضعف والاستهداف المتعلقين بالتغذية. سيدرج الصندوق أيضا مقياسا أوسع للأثر على الأمن الغذائي، استنادا إلى مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي[78] في إطار إدارة النتائج لأول مرة، جنبا إلى جنب مع قياس الأثر على التغذية على وجه التحديد، بناء على التغيرات في التنوع الغذائي التي يعد تغيير السلوك فيها مهما للغاية.

61-63- **ويقر الصندوق بالتقاطع بالترابط بين المنظور الجنساني والتغذية والدور الحاسم للمرأة في تحسين نتائج التغذية.** ففي التجديد الثالث عشر لموارده سيستفيد الصندوق من التمويل المناخي وتمويل التنوع البيولوجي لدعم التحول نحو ضمان الحصول على أنماط غذائية صحية، مع زيادة قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود في وجه آثار تغير المناخ. وعلى سبيل المثال، سيركز الصندوق على الأصناف المهملة وغير المستغلة بالكامل، وبذور الشعوب الأصلية ومعارف الشعوب الأصلية لتعزيز الأنماط الغذائية الصحية، والتي تستند إلى الإمكانات غير المستغلة للاستخدام المستدام وحفظ التنوع البيولوجي. وسيستكشف الصندوق، بالتعاون مع الشركاء، النُهج للنتائج التحويلية من أجل تحويل القواعد والعلاقات الجنسانية التي تدمج لتحقيق أثر مستدام على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تُدمج أيضا النتائج المتعلقة بالتغذية.

64- **ويدرك الصندوق أهمية التغذية المدرسية من أجل التغذية والصحة وتعليم الأطفال.** ويمكن أن يكون الاستثمار في برامج التغذية المدرسية عاملا دافعا قويا نحو تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، من خلال مكافحة الجوع وسوء التغذية، ودعم المزارعين المحليين وفرص العمل، وتعزيز صحة الأطفال ورفاههم، وتعزيز الوصول إلى التعليم والاستبقاء في المدرسة لجميع الأطفال، وخاصة الفتيات. ويدعم الصندوق بالفعل البرامج المتعلقة بالتغذية المدرسية في 19 بلدا، ويشارك أيضا في التعاون الميداني مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2، والذي يركز بشكل مباشر على إمكانات البرامج الوطنية للوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية لتحويل النظم الغذائية المحلية. وسيسعى الصندوق إلى البحث عن فرص لبذل المزيد من الجهد في التجديد الثالث عشر لموارده فيما يتعلق بربط الإنتاج المحلي بإمدادات الأغذية المدرسية. ويمكن أن يكون لهذه التدخلات فوائد متعددة للأسر الريفية الفقيرة، وتسهل الأمن الغذائي والتغذوي، وتعزز اتباع نظام غذائي صحي، وتمنع الزواج المبكر والعنف الجنساني، ودعم المشتريات وسلاسل القيمة الشاملة، والحد من فقد الأغذية وهدرها.

62-65- **وسيواصل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تعزيز نموذجه الرائد بشأن مراكز الأعمال الزراعية لإشراك الشباب في المناطق الريفية وتوسيعه نطاقه.** وقد جرى تصميم هذا النموذج ليكون بمثابة محطة واحدة سريعة لرواد الأعمال الشباب والباحثين عن عمل، عن طريق إنشاء وتسريع الأعمال التجارية، والتوسط في إيجاد فرص عمل للشبان والشابات، داخل النظم الغذائية (الإطاران 5 و6)، وبناء اقتصادات ريفية أكثر قدرة على الصمود.

63-66- **وسيوسع الصندوق استثماراته المتعلقة بالشباب لتلبية الطلب المتزايد.** وبالإضافة إلى ضمان أن تراعي 60 في المائة من المشروعات الجديدة الشباب[79] وتعطي الأولوية للشباب وعمالة الشباب في التجديد الثالث عشر

[78] مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي هو مقياس للأمن الغذائي قائم على الخبرة يستخدم لإنتاج مقياس بشأن الوصول إلى الغذاء بمستويات مختلفة من الشدة يمكن مقارنتها عبر السياقات. ويعتمد المقياس على البيانات التي يجري الحصول عليها عن طريق توجيه أسئلة إلى الناس، وبشكل مباشر في الاستقصاءات، وبيانات عن حدوث الظروف والسلوكيات المعروف أنها تعكس القيود المفروضة على الوصول إلى الغذاء. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023.

[79] تعرّف خطة عمل الشباب الريفيين للفترة 2019-2021 في الصندوق المشروعات التي تراعي الشباب على أنها مشروعات (1) تصف الشباب والتحديات والفرص القائمة على السياق في تحليل تصميم المشروعات؛ (2) توجه استراتيجية استهداف تستهدف الشباب بشكل صريح وتشمل أهدافا وأنشطة ملموسة لتحقيق الأثر في المجالات ذات الأولوية، والتي يجري التعبير عنها كجزء من نظرية التغيير في

لموارد الصندوق، وبالتالي زيادة تركيز الحافظة النشطة الشاملة على الشباب، فإن الصندوق سيركز استثماراته بشكل خاص على الرقمنة والطاقة المتجددة والمهارات والتكنولوجيات الخضراء، بما في ذلك تلك الناشئة جنبا إلى جنب مع جهود الاستعادة والحفظ، فضلا عن سلاسل القيمة المتخصصة، والتي يمكن أن تدعم أيضا التنوع البيولوجي الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك، سيكثف الصندوق مشاركته مع المنظمات الشبابية بما في ذلك في إطار مبادرات مثل تطوير التحالف الشعبي للشباب، والذي سيجري توسيع نطاقه على المستويين القطري والإقليمي.

الإطار 5

تحسين الحدائق المنزلية من أجل تغذية أفضل

أظهرت التجارب من المشروعات في جيبوتي والهند، حيث تبلغ مساحة الحدائق المنزلية حوالي 10 أمتار مربعة، كيف يمكن إيجاد حلول لزيادة حجم الحدائق المنزلية دون تكلفة عالية. وفي هذه المشروعات، يجري ري الحدائق المنزلية باستخدام المياه الرمادية، وتُستكمل بمياه الآبار أو المضخات أو تجميع المياه على الأسطح، عند توفرها. كما أن الحدائق المنزلية مسيجة باستخدام مواد محلية، وتُستخدم السياج لزراعة النباتات الزاحفة. وفي كلا البلدين، كان الأثر على تغذية الأسر المعيشية أكبر عندما كانت الأنشطة مصحوبة بتثقيف تغذوي فعال ومقترنة بتربية الحيوانات لاستكمال الأنماط الغذائية ببروتينات من مصادر حيوانية.

الإطار 6

خلق فرص عمل للشباب الريفيين

يؤدي الصندوق دورا رائدا من خلال اعتماد نهج قائم على النظم إزاء عمالة الشباب.

ويعمل برنامج خلق فرص عمل للشباب الريفي في أفريقيا (مراكز الأعمال الزراعية المتكاملة) مع الشركاء المنفذين لخلق فرص عمل للشباب الريفي في تسعة بلدان أفريقية: الجزائر والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق ونيجيريا ورواندا. وتؤكد المعرفة والتعلم الأولي الناشئ عن السنة الثالثة من تنفيذ هذا البرنامج ما يلي: (1) الأعمال الزراعية الناشئة والقائمة تتطلب مشورة تقنية عالية الجودة بالإضافة إلى إرشاد مستمر لتأسيس الأعمال التجارية ونموها بشكل مستدام؛ (2) يعتبر إنشاء شبكات طويلة الأجل أمرا حاسما في تعزيز عمالة الشباب؛ (3) تعتبر تدخلات بناء القدرات، التي تُنفذ بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص، ضرورية.

64-67- **وسيواصل الصندوق العمل مع الشعوب الأصلية كشركاء.** وتماشيا مع سياسته المحدثة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية (2022)، سيواصل الصندوق ضمان تمكين الشعوب الأصلية لتعزيز سبل عيشها وأمنها الغذائي والتغذوي وقدرتها على الصمود في وجه الصدمات المناخية والصدمات الأخرى. وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيهدف الصندوق إلى وضع 10 مشروعات جديدة مع التركيز بشكل كبير على الشعوب الأصلية– اتباع مبادئ السياسة، بما في ذلك الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، والسعي إلى إشراك خبراء من الشعوب الأصلية في عمليات التصميم والإشراف. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق دعم مرفق مساعدة الشعوب الأصلية الذي يمول المشروعات الصغيرة التي تعزز التنمية المدفوعة ذاتيا لتمكين المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية من إيجاد حلول للتحديات التي يواجهونها.

65-68- **وسيواصل الصندوق تعميم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.** وستوفر استراتيجية الصندوق لإدماج منظور الإعاقة 2022-2027 التي تمت الموافقة عليها في عام 2022 الأساس لإدماج منظور الإعاقة في جميع أعماله. وعلى غرار حالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التزم الصندوق بمواصلة تعميم عمله بشأن الإعاقة. وبالتالي، وتماشيا مع الاستراتيجية، سيقوم الصندوق تدريجيا بتعميم إدماج منظور الإعاقة في كامل

المشروع ونهجه وإطاره للنتائج؛ (3) تخصص موارد لتنفيذ الأنشطة التي تستهدف الشباب. وفي التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، تم تحديث هذا التعريف بشكل أكبر لمطالبة المشروعات المراعية للشباب بإدراج مؤشر نتائج محدد بشأن التوظيف: ***المؤشر 2-2-1: الأشخاص الذين لديهم وظائف/فرص عمل جديدة.***

حافظته، ويُكمل هذا النهج بتدخلات موجهة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد التزم الصندوق بتصميم خمسة مشروعات على الأقل بين عامي 2022 و2024 تُدمج الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة ذات أولوية. وبالإضافة إلى ذلك، خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيجري تصميم خمسة مشروعات جديدة على الأقل تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة ذات أولوية. وبهذه الطريقة سيجري تدريجيا توسيع نطاق حافظة المشروعات التي تركز على الأشخاص ذوي الإعاقة. ~~وسيطبق الصندوق نهجا متعدد الجوانب في عمله المتعلق بإدماج منظور الإعاقة. وتمشيا مع جدول أعمال التكامل الأفقي للصندوق، سيُولى اهتمام خاص للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية.~~

69- **وسيرتكز نهج الصندوق لضمان الشمول من أجل عدم ترك أحد يتخلف عن الركب على سياسة الاستهداف المنقحة للصندوق، والتي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام 2023.**[80] وتمشيا مع سياسة الاستهداف المنقحة، التي ترسخ تعريف المجموعة المستهدفة في الصندوق عند تقاطع الدوافع المتعددة للفقر، سيعتمد الصندوق نهجا يتمحور حول الإنسان ويعترف ويعالج عدم التجانس بين الاحتياجات والأولويات الناتج عن الدوافع المتعددة والمتقاطعة الفقر والضعف والاستبعاد، وهو ما يؤدي في حد ذاته أيضا إلى ترسيخ عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والفرص والسيطرة عليها. وتشمل هذه العوامل العمر ونوع الجنس والإعاقة والأصل الإثني والسياسات والمعايير الاجتماعية والثقافية ومسائل مثل حيازة الأراضي والحصول على الموارد. والأشخاص الذين يواجهون أوجه عدم مساواة متعددة ومتقاطعة هم الأكثر عرضة للتخلف عن الركب.

رابعا - إحداث أثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة

~~66-~~70- **تعتبر نُهج البرامج القطرية أساسية لتنفيذ التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** ويتيح نهج البرامج القطرية للصندوق دعم البلدان في مواجهة أكثر تحدياتها إلحاحا فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي والفقر الريفي وتغير المناخ والهشاشة. وهو يستند إلى تطور الصندوق نحو نموذج برامجي على المستوى القطري يدعم جهود البلدان الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع في المناطق الريفية بحلول عام 2030. ومن خلال سلسلة من الإصلاحات الأخيرة، يعزز الصندوق إدارة حافظته وينوع عروضه القطرية. ويقدم هذا القسم لمحة عامة عن الطريقة التي سيوحد بها الصندوق نهج البرامج القطرية خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارده.

ألف - برنامج قطري متكامل

~~67-~~71- **قدم الصندوق بصورة تدريجية للبلدان مجموعة أدوات قطرية موسعة، في استجابة للاحتياجات المتطورة للسكان الريفيين الفقراء.** تمثل القروض السيادية العادية والمنح، القائمة على موارد تجديد الموارد الأساسية، الوسيلة الأساسية لعمل الصندوق مع البلدان. وتُستكمل بإجراءات وأدوات لتحقيق أثر أكبر. ويشمل ذلك تنفيذ نُهج برامجية متعددة المراحل، وعمليات الإقراض الإقليمية، والإقراض القائم على النتائج، والبرمجة المشتركة مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، بالإضافة إلى المساعدة التقنية المستردة التكاليف وغيرها من المبادرات الممولة بالموارد التكميلية. وفي التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، جرى إدخال أداتين جديدتين: برنامج تمويل القطاع الخاص لتحفيز التمويل الخاص للمؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة وبرنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتوسيع نطاق الجهود المتعلقة بالمناخ. وظلت برامج الفرص الاستراتيجية القطرية هي الأداة الرئيسية لضمان التنسيق والتكامل عبر هذه الأدوات على المستوى القطري، وهناك حاجة إلى خطوات إضافية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لتعزيز عرض البرامج القطرية الذي يقدمه الصندوق.

[80] EB 2023/138/R.3.

~~68~~-72- **أولا، سيواصل الصندوق ترسيخ برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجية القطرية في الأولويات الوطنية.** وتوفر البرامج القطرية المتكاملة، التي يجري تنفيذها من خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجية القطرية، إطارا لمشاركة الصندوق على المستوى القطري. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستظل البرامج القطرية مصممة بما يناسب الأولويات المملوكة قطريا والسياق القطري وستستجيب للاحتياجات والطلبات القطرية. وعند القيام بذلك، سيستفيد الصندوق من ميزته النسبية في دعم تحول النظم الغذائية الوطنية من خلال الاستثمار في المجتمعات المحلية الريفية وفي التحول الريفي. وسيجري ترسيخ برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجية القطرية في الرؤى الوطنية للمقترضين، ومسارات النظم الغذائية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنيا، وخطط التكيف الوطنية، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.

~~69~~-73- **وثانيا، سيستفيد الصندوق بقوة من الأدوات القائمة.** فخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سينصب التركيز على ضمان حصول العملاء على المزيج الصحيح من التمويل والأدوات اللازمة للوفاء بالأولويات على المستوى القطري. وسيهدف الصندوق إلى استخدام النُهج البرامجية المتعددة المراحل فيما لا يقل عن 10 في المائة من التصاميم الجديدة. وتظهر التجربة أن دمج المشروعات في عمليات أكبر على عدة مراحل يسمح بتعزيز الشراكات وتشجيع الملكية الحكومية، مع الحفاظ على المرونة (انظر الإطار 7). وسيُمكّن ذلك الصندوق من توطيد الاستثمارات الجارية بحلول نهاية التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ومواصلة الاتجاه نحو استثمارات أقل، ولكن أكبر حجما وبنية مشروعات مبسطة، مع التركيز على التدخلات التي يقودها العملاء. واستجابة للطلب المتزايد من الحكومات، سيستكشف الصندوق توسيع نطاق استخدامه للإقراض القائم على النتائج، في شراكة وثيقة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى.[81] وسيشمل ذلك استخدام المؤشرات المرتبطة بالصرف لمطابقة التمويل مع النتائج. ومن خلال الاستفادة من هذه الفرص، سيسعى الصندوق إلى إدخال أولويات التجديد الثالث عشر لموارده والتركيز بشكل أقوى على احتياجات صغار المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية الضعيفة ضمن مبادرات إنمائية أكبر بكثير.

الإطار 7

فوائد النُهج البرامجية المتعددة المراحل: مثال من دعم الصندوق في إثيوبيا

أصبح برنامج الوساطة المالية الريفية حاليا في مرحلته الثالثة (2020-2026). وأدت المرحلة الأولى من البرنامج (2003-2010) والمرحلة الثانية من البرنامج (2011-2020) دورا محوريا في دعم توسع ومدى وصول مؤسسات التمويل البالغ الصغر وتعاونيات الادخار والائتمان الريفية. ولم يكن هناك سوى عدد قليل من مؤسسات التمويل البالغ الصغر العاملة عندما بدأ عمل المرحلة الأولى من برنامج الوساطة المالية الريفية. وأصبحت مؤسسات التمويل البالغ الصغر واسعة الانتشار الآن. واستفادت مؤسسات التمويل البالغ الصغر من تمويل الديون وتنمية المهارات التقنية في جميع مراحل برنامج الوساطة المالية الريفية. وزاد عدد تعاونيات الادخار والائتمان الريفية من 529 2 خلال المرحلة الأولى من البرنامج، ومن المتوقع أن يجري الوصول إلى الهدف البالغ 000 11 تعاونية بحلول نهاية المرحلة الثالثة من البرنامج.

وأدت المرحلتان الأولى والثانية من البرنامج إلى تحويل قطاع التمويل البالغ الصغر من خلال تحسين السيولة لدى مؤسسات التمويل البالغ الصغر وجدارتها الائتمانية ومدى وصولها. ويوفر النمو الكبير في مدى الوصول من المرحلة الأولى من البرنامج (3.5 مليون شخص) إلى المرحلة الثالثة من البرنامج (12.4 مليون شخص) فرصة

[81] هناك حاليا أربعة مشروعات تجريبية موافق عليها في المراحل الأولى من التنفيذ: مشروعان في الصين وواحد في كوبا وواحد في السنغال (مشروعات من النوع جيم). وبالإضافة إلى ذلك، تشتمل موجة ثانية من المشروعات التجريبية المنفذة بالشراكة مع برنامج البنك الدولي من أجل تحقيق النتائج، على ثلاثة مشروعات قيد التصميم في بنغلاديش وكولومبيا والمغرب. وقد جرى تصميم هذه المشروعات لاختبار طرائق مختلفة قائمة على النتائج: بعضها مكونات فرعية قائمة على النتائج ضمن مشروعات الاستثمار التقليدية، في حين أن البعض الآخر منها برامجية من حيث النطاق - جزء من أداة البرنامج مقابل تحقيق النتائج.

لأتمتة الإدارة المالية ومواصلة تحسين الإشراف والإبلاغ عن نظام التمويل الريفي بأكمله لتعاونيات الادخار والائتمان الريفية/اتحاداتهم ومؤسسات التمويل البالغ الصغر. وتقدم ست من مؤسسات التمويل البالغ الصغر بالفعل منتجات الأموال المتنقلة من خلال 800 فرع، وتدرك بقوة أن المبادرات المبتكرة مثل التمويل الرقمي/الخدمات المصرفية المتنقلة يمكن أن تغير مشهد الشمول المالي.

~~70~~-74- **وثالثا، سيستجيب الصندوق للطلب المتزايد على زيادة دعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تعزيز سبل العيش الريفية.** وسيجري التأكيد على دور التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة في برامج الصندوق القطرية، استرشادا باستراتيجية الصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لعام 2022.[82] وسيجري إيلاء اهتمام خاص لتعزيز المراكز اللامركزية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة لوضع استراتيجيات إقليمية مخصصة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تستفيد من الأصول الموجودة وتلبي احتياجات إقليمية محددة، وللعمل مع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا لتعبئة معارفها وخبراتها. وستُدمج مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما لا يقل عن 25 مشروعا استثماريا جديدا، وسيجري التركيز بقوة على رصد وتقييم أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عبر برنامج القروض والمنح في الصندوق. وسيستفيد الصندوق من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة لمعالجة المجالات ذات الأولوية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك التحديات المحددة في الأوضاع الهشة، والضعف في وجه تغير المناخ، ومشاركة القطاع الخاص.

~~71~~-75- **ورابعا، سيكون هناك تركيز أكبر على ضمان التآزر بين مختلف مصادر التمويل لتدخلات الصندوق.** وستُحدد جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة فرص مشاركة القطاع الخاص. وستُعطى الأولوية للمشاركة المبكرة والمستمرة مع القطاع الخاص. وسيحتفظ الصندوق أيضا بذخيرة محدثة من العمليات غير السيادية القابلة للتمويل. وستُعطى الأولوية لدمج مصادر التمويل المتعددة في تصميم البرامج القطرية للصندوق، بما في ذلك التمويل المناخي. وفي هذا السياق، ستوفر المساهمات المناخية الإضافية التي جرى إدخالها مؤخرا مصدرا قيما للتمويل المناخي الإضافي الذي يمكن التنبؤ به ويستكمل مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والتمويل التكميلي للمناخ من خلال برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وصناديق المناخ العالمية، مع تعزيز القدرة المالية الشاملة للصندوق.

[82] EB 2021/134/R.8.

الشكل 3

البرامج القطرية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق – المواءمة وأوجه التكامل

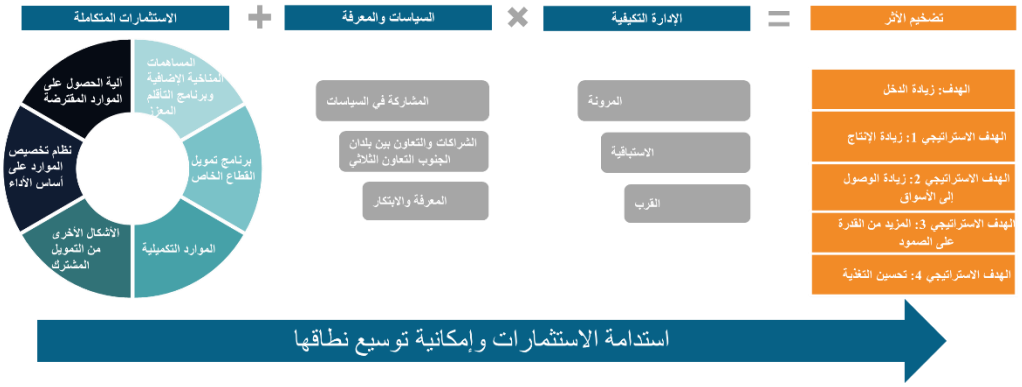

باء - الإدارة التكيفية

76-72- **تعتبر الإدارة التكيفية بالغة الأهمية لتحقيق قدر أكبر من اللامركزية في الصندوق لأنها تتيح للمنظمة الاستجابة بفعالية لأوجه عدم اليقين والتحديات الدينامية في المجتمعات المحلية الريفية في البلدان النامية.** وهي تعزز التعلم والتحسين المستمر، وتصمم التدخلات بما يناسب السياقات والاحتياجات المحلية، وتضمن المرونة والقدرة على الصمود في وجه الأزمات، وتعزز مشاركة أصحاب المصلحة، وتشجع الابتكار، وتحافظ على نهج موجه نحو النتائج. ومن خلال تعزيز الإدارة التكيفية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يمكن أن يظل الصندوق مستجيبا وقادرا على الصمود وفعالا في رسالته المتمثلة في التخفيف من حدة الفقر الريفي وتعزيز التنمية المستدامة، ودفع التغيير الإيجابي والدائم في المناطق الريفية.

77-73- **وتعد المرونة التشغيلية داخل البرامج القطرية بالغة الأهمية لدعم البلدان التي يعمل معها الصندوق في الاستجابة للأزمات.** ويستلزم ذلك التأكد من أن استثمارات الصندوق تتسم بما يكفي من المرونة والسرعة للاستجابة بسرعة لأثر الصدمات، وأن تتمتع المكاتب اللامركزية والموظفون بالقدرات والأدوات اللازمة لتلبية احتياجات البلدان التي يعمل معها الصندوق بشكل أفضل.

78-74- **وكمنظمة متزايدة اللامركزية، أصبح الصندوق أكثر استجابة لاحتياجات عملائه والسكان الريفيين الذين يخدمهم.** وقد ساهم ذلك في تحسين تنفيذ المشروعات، وتعزيز المشاركة في السياسات، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين الآخرين، وهو ما يتضح من خلال المستويات الأعلى للتمويل المشترك الذي جرى تعبئته.

79-75- **وقد أثبت الصندوق قدرته على التعلم، والاستجابة والتطور بسرعة وكفاءة.** فعلى مدار دورات تجديد الموارد الماضية، أدار الصندوق برنامج عمل نشطا كبيرا بشكل متزايد، مدفوعا بتزايد تمويل الصندوق وتزايد التمويل المشترك (انظر الشكل 4). وعلى الرغم من ذلك، تمكّن الصندوق من زيادة نشاطه الاستباقي[83] من 47 في المائة في عام 2018 إلى 80 في المائة في عام 2022 مما يؤكد أن التعديلات على نهج التنفيذ الذي يتبعه تسير على المسار الصحيح. وكانت سياسة إعادة الهيكلة في الصندوق عاملا تمكينيا رئيسيا لتحقيق ذلك.[84] وخلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات لمواصلة إحراز تقدم في نهج الإدارة التكيفية في الصندوق.

[83] يقيس مؤشر النشاط الاستباقي في الصندوق النسبة المئوية للمشروعات الجارية المصنفة كمشروعات تعاني من مشاكل في تصنيفات الأداء الموافق عليها السابقة والتي جرى تحديثها أو إعادة هيكلتها أو إنجازها/إغلاقها أو إلغاؤها أو تعليقها في أحدث تصنيفات أداء موافق عليها.

[84] EB 2018/125/R.37/Rev.1.

الشكل 4
الحافظة النشطة
(بملايين الدولارات الأمريكية)

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية، من 7 مارس/آذار 2016 إلى 2023 والافتراضات المتعلقة بوتيرة الموافقات على المشروعات ودخولها حيز التنفيذ والإنجاز للفترة 2023-2024.

~~76~~-80- **وخلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيكون هناك تركيز على إدارة مخاطر تنفيذ البرامج.** وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيجري تعزيز تنفيذ المصفوفة المتكاملة لمخاطر المشروعات مع التركيز على تحديد المخاطر بشكل متسق وتقييم وتعريف إجراءات التخفيف والرصد الاستباقي للمخاطر. وسيواصل الصندوق العمل مع البلدان التي لديه حضور فيها لتعزيز ثقافة الإقبال على المخاطر استنادا إلى تقييمات شاملة للمخاطر وخطط استجابة قوية لتخفيف آثارها.

~~77~~-81- **وسيواصل الصندوق تعزيز عمليات التوريد في المشروعات.** ففي التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وُضِع نظام توريد متكامل من البداية إلى النهاية لتسهيل الحصول على بيانات المشروعات. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيساعد ذلك بشكل كبير على تحسين المواءمة بين توقعات التنفيذ التي جرى وضعها عند تصميم المشروعات وخطط العمل والميزانيات السنوية وتخطيط التوريد. كما عزز الصندوق التعاون في مجال التوريد مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى: على سبيل المثال، في عام 2022، بدأ الصندوق وبنك التنمية الآسيوي التعاون في تطوير عمليات التوريد التي تكون أكثر مواءمة وتدعم الابتكار، وفي عام 2023 دخل الصندوق والبنك الدولي في اتفاقية للاعتماد المتبادل في مشروعات القطاع العام للتوريد، وتسهيل ممارسات التوريد المشتركة في العمليات السيادية الممولة تمويلا مشتركا.

~~78~~-82- **وسيجري تحديث النظم والعمليات لتحسين الحصول على البيانات من مصادر متعددة.** وسيواصل الصندوق ضمان أن تكون لديه النظم والعمليات التي تمكنه من تقديم برنامج عمل متماسك. ولتحقيق هذه الغاية، سينصب التركيز خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على دمج البيانات وأدوات تحليل البيانات في العمليات الأساسية بدءا من تصميم المشروع وحتى إنجازه. ومن شأن ذلك أن يدعم الاستهداف وتقييمات المخاطر والرصد والتقييم، وإرشاد الاستراتيجيات والنُهج التشغيلية من خلال الإدارة الاستباقية لتحسين النتائج. وتُرشد هذه الأدوات نهج الصندوق إزاء الاستدامة وإمكانية توسيع النطاق (على النحو المبين أدناه).

79-83- **ستحسن ستكون إدارة المعرفة محور تركيز رئيسي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، لأنها ضرورية لنموذج عمل الصندوق.** يمكن لتوليد المعرفة المتطورة واستخدامها بفعالية أن يساعد الصندوق على زيادة تحسين أدائه ورؤيته، وتعزيز مصداقيته وأثره كشريك موثوق به، وتحقيق التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد، وتحسين المشروعات والمشاركة في السياسات القائمة على البيانات والأدلة. ولتحقيق ذلك، سيعمل الصندوق على تعزيز نظمه للتعلم ورصد النتائج، والاستفادة بشكل أكثر كفاءة من معارف الموظفين والشركاء. وسيواصل الصندوق أيضا دعم البحوث الزراعية وتعزيز جهوده لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد واستخدام تعاونه المستمر مع الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية. وعلاوة على ذلك، سيقوم الصندوق أيضا بتحديث استراتيجيته لإدارة المعرفة في التجديد الثالث عشر لموارده، مع التركيز بشكل قوي على استخدام المعرفة. لتحسين المشروعات والمشاركة في السياسات القائمة على البيانات والأدلة.

80-84- **ومن شأن قرب الصندوق من البلدان التي يعمل معها أن يسرّع النتائج الإنمائية.** فمن المتوقع أن تؤدي منافع اللامركزية في الصندوق إلى تحسين أداء الحافظة على المستوى القطري، وتعزيز الشراكات والمشاركة في السياسات. وينبغي أن يؤدي ذلك بدوره إلى نتائج إنمائية أفضل وتحسين رضا العملاء. وسيستمر تقييم هذا الأخير من خلال الاستقصاءات السنوية التي يجريها الصندوق لأصحاب المصلحة، والتي أكدت مؤخرا أنه يُنظر إلى الصندوق على أنه شريك مهم لقدرته على إدارة المعرفة، وتحقيق الاستدامة وتوسيع النطاق، فضلا عن أهميته الشاملة.[85]

جيم - تعزيز استدامة الاستثمارات وإمكانية توسيع نطاقها

81-85- **تقع استدامة النتائج وإمكانية توسيع نطاقها[86] في صميم مهمة الصندوق المتمثلة في الارتقاء بالمجتمعات المحلية الريفية والقضاء على الفقر.** ومن خلال تعزيز الممارسات القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والمراعية للبيئة والشاملة اجتماعيا، ودعم فرص ومشروعات سبل العيش المتنوعة والمربحة، يحسّن الصندوق قدرة المجتمعات المحلية على الصمود ويضمن أن تترك تدخلاته أثرا إيجابيا دائما على حياة المستفيدين وأنه من الأرجح أن يجري توسيع نطاقها. ويستخدم الصندوق العديد من الاستراتيجيات والنُهج الإضافية لضمان استدامة أثره. وهي تشمل النُهج التشاركية بحيث يجري تصميم التدخلات بما يناسب السياق المحلي وأن يكون لها مستويات عالية من الملكية المجتمعية؛ وبناء القدرات الفردية والمؤسسية؛ والرصد والتقييم مع جمع البيانات وتحليلها بطريقة صارمة لتحديد ما ينجح وما يحتاج إلى تحسين. وبهذه الطريقة يمكن للصندوق أن يكيف استراتيجياته وتدخلاته، بما يضمن أن تبقى فعالة ومستدامة مع مرور الوقت. ومن خلال تبادل التجارب الناجحة والدروس المستفادة، بما في ذلك مع الشركاء الخارجيين، يشجع الصندوق على اعتماد الممارسات المستدامة على نطاق كبير وتوسيع نطاقها من قبل الشركاء والحكومات.

82-86- **واستنادا إلى التحسن الذي طرأ مؤخرا على التصنيفات في هذه المجالات، سيواصل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق توسيع الجهود لتحقيق أثر أكبر وأطول أجلا وإيجابية على المجتمعات المحلية الريفية.** وفي التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وضع الصندوق خطة عمل للاستدامة وقام بتحديث نهج توسيع النطاق. وأثناء تنفيذ هذه الاستراتيجيات خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيركز الصندوق على ثلاثة مجالات رئيسية: (1) المشاركة في السياسات على المستوى القطري؛ (2) الشراكات؛ (3) الابتكار.

[85] الصندوق. 2023. استقصاء أصحاب المصلحة: تقرير موجز.

[86] يعد توسيع النطاق جزءا من عملية دينامية ومتطورة أوسع نطاقا تمتد طوال دورة المشروعات وتتجاوزها.

المشاركة في السياسات على المستوى القطري

~~83~~-87- **يعمل الصندوق بنشاط مع الحكومات وواضعي السياسات للتأثير على السياسات التي تدعم التنمية المستدامة والحد من الفقر.** ومن خلال الدعوة إلى إيجاد بيئات سياساتية مواتية، يساعد الصندوق على خلق سياق تمكيني تزدهر فيه الممارسات المستدامة ولإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية الأوسع.

~~84~~-88- **وسيواصل الصندوق الاستفادة من مشاركته في السياسات على المستوى القطري كأداة لتوسيع نطاق الأثر وتعزيز الاستدامة.** وبناء على التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ستواصل المشاركة في السياسات على المستوى القطري العمل لتحقيق ثلاثة أغراض أساسية خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: (1) تعزيز مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين ومنظماتهم في عمليات السياسات على المستويين القطري والإقليمي؛ (2) زيادة توليد واستخدام الأدلة لوضع السياسات وتنفيذها؛ (3) تعزيز قدرة الحكومات على تخطيط وصياغة وتنفيذ السياسات القائمة على البيانات والأدلة.

~~85~~-89- **وسيعمل الصندوق، مسترشدا ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، عبر دورة السياسات لزيادة الأثر.** وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستشتمل جميع المشروعات الاستثمارية الجديدة على أهداف سياساتية على المستوى القطري. وسيجري تخطيط أنشطة المشاركة في السياسات على المستوى القطري بما يتماشى مع الفرص والإمكانات المرتبطة بالقيمة المضافة للصندوق، والقدرة على تطوير واستخدام الأدلة ذات الصلة بالسياسات بما في ذلك الأدلة التي ينتجها الصندوق وأصحاب المصلحة الآخرون. ومن المتوقع أن يؤدي القرب الجغرافي للصندوق من النظراء الحكوميين والشركاء الإنمائيين داخل البلدان إلى تسهيل وجود الصندوق وأثره في العمليات ومنتديات السياسات ذات الصلة.

الإطار 8

نبذة عن توسيع النطاق بأبعاد مختلفة

يعتبر برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان في السودان 2000-2012 مثالا جيدا على عمل الصندوق استراتيجيا مع الحكومة والمجتمعات المحلية على الأولويات الشعبية التي يتعين توسيع نطاقها. وفي إطار برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان، أصبحت الأنشطة الناجحة نماذج يتعين تعزيزها وتكرارها في أماكن أخرى من البلد. وشملت أهمها ما يلي: (1) ترتيب إدارة مبتكر لنقاط تجميع المياه من خلال تطبيق اتفاقية إدارة ثلاثية بين وزارة الموارد المائية في الولاية ورابطات مستخدمي نقاط تجميع المياه والمحليات/الوحدات الإدارية الريفية؛ (2) نهج برامجي لتنفيذ تدخلات الخدمة الاجتماعية من خلال مبادرات التنمية المجتمعية، والتي أصبحت نموذجا.

وجرى جمع الممارسات الجيدة من برنامج الإنتاج الزراعي المستدام في ملاوي ونقلها إلى وحدات إدارة المشروعات الأخرى في ملاوي وزامبيا من خلال مجتمع ممارسي إدارة المعرفة وفر منتدى للبرامج التي يمولها الصندوق في البلدين لمناقشة مسائل تنفيذ البرامج. ويجري الحصول على النتائج من خلال حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء مستودع للدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

التنفيذ وتوسيع نطاق الأثر من خلال الشراكات الاستراتيجية

~~86~~-90- **سيتطلب التغلب على التحديات العالمية الحالية أنواعا جديدة من الشراكات.** ويدرك الصندوق أن تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية يتطلب نهجا تعاونيا يتجاوز قدراته وموارده الخاصة. وسيعطي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الأولوية للشراكات التي تحقق أقصى قدر ممكن من النتائج للمجموعة التي يستهدفها الصندوق. واستنادا إلى إطار الشراكات في الصندوق الذي جرت الموافقة عليه في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، سيعطي الصندوق الأولوية لتطوير وتوسيع نطاق شراكات مختارة من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. وتُمكّن الشراكات الصندوق من الاستفادة من المعرفة والرؤى المحلية للمجتمعات المحلية، وتتيح الوكالة والوصول إلى صنع القرار والملكية للشركاء المحليين. كما أنها تسهل تحديد

الحلول المبتكرة، وتضمن أن تكون التدخلات محددة السياق، وتوسع مدى وصول الصندوق وأثره، مما يمكّن الصندوق من توسيع نطاق المشروعات والمبادرات بشكل أكثر كفاءة.

~~87~~-91- **وسيعزز الصندوق التعاون مع منظمات المجتمع المدني الريفية.** وستظل الشراكات مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين ومنظمات الشعوب الأصلية هي السمة المميزة للصندوق وستعزز الملكية والمساءلة. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيواصل الصندوق تعزيز آليات المشاركة مع هؤلاء الشركاء الرئيسيين، وتسهيل المشاركة على المستوى القطري في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والبرامج القطرية، تنفيذ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في استثمارات الصندوق بما يتماشى مع السياسات ذات الصلة وتوفير منصة عالمية من خلال المشاركة في السياسات المشتركة ومنتدى المزارعين، ومنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، والتحالف الشعبي للشباب، وتعزيز التنسيق المنهجي بشأن السياسات والأولويات التشغيلية والاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق دعم تمكين منظمات المجتمع المدني لرصد نتائج المشروعات والإبلاغ عنها، وبالتالي تعزيز المساءلة المحلية.

~~88~~-92- **وسيجري تحسين الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما.** وعلى المستوى القطري، سيشمل ذلك مشاركة أكثر نشاطا في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمشاركة في وضع وتنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ويعد التعاون الأقوى بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بالغ الأهمية لأنه يسمح للمنظمات الثلاث بالاستفادة من المزايا النسبية لكل منها لإيجاد حلول فعالة ودائمة، وزيادة الكفاءة، وتمكين المجتمعات المحلية، وتشجيع التعلم والتكيف، وتعزيز الشراكات، وجذب الاستثمار، وتوسيع نطاق الأثر. ومن خلال مذكرة تفاهم منقحة، تعتزم منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق تعزيز التعاون بينها. وسيعمل الصندوق بشكل وثيق مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما لدمج نُهج النظم الغذائية في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، استنادا إلى اتفاقات السياسات التي يجري التوصل إليها مع لجنة الأمن الغذائي العالمي. والأمثلة الناجحة للبرامج المشتركة لتعزيز القدرة على الصمود للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها (على سبيل المثال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغواتيمالا وكينيا والنيجر والصومال)، تبين أن هناك إمكانية لتوسيع نطاق التعاون في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، حفز الصندوق الجهود الرامية إلى إنشاء فريق الابتكار للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لتنسيق الجهود المشتركة في مجال الابتكار، مع تنفيذ العديد من المبادرات بالفعل بالتعاون مع فريقي الابتكار التابعين لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة. ومعا يمكن للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها أن تضع استراتيجيات شاملة لبناء القدرة على الصمود تشمل الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والوصول إلى التمويل والأسواق، والحماية الاجتماعية، والحد من مخاطر الكوارث، والتدخلات المراعية للتغذية.

~~89~~-93- **وستكون الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى[87] ضرورية أيضا لتجميع وتقديم التمويل من أجل إحداث الأثر وتعزيز توسيع النطاق.** فمن الناحية العملية، ستساهم هذه الشراكات في توسيع النطاق من خلال الاستفادة من تمويل التنمية الواسع النطاق وزيادة تبادل المعرفة والخبرات والبيانات والتحليلات بشأن مجالات الأولوية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وتعزيز التعاون للنهوض بجداول الأعمال المشتركة ضمن مهام كل منها من أجل بناء اقتصادات ريفية شاملة وتحويل النظم الغذائية. وفي هذا الصدد، سيواصل الصندوق تطوير شراكاته الجديدة مع المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات تمويل التنمية مثلا مع بنك الاستثمار الأوروبي (انظر الإطار 9)، وتعزيز الشراكات القائمة - على سبيل المثال مع البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأفريقي - من خلال زيادة العمل التحليلي المشترك والتحديد الاستباقي لفرص الاستثمار الاستراتيجي المشترك، بما في ذلك اختبار الابتكار وتكراره وتوسيع نطاقه، سواء

[87] بما في ذلك: البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية وبنك التنمية للبلدان الأمريكية.

على المستوى الثنائي أو من خلال الأفرقة العاملة وشبكات المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وسيوسع الصندوق أيضا شراكاته مع المصارف الإنمائية دون الإقليمية والوطنية. وسيواصل قيادة مجموعة التنمية الزراعية والريفية التابعة لمبادرة المصارف الإنمائية العامة التي تعمل على تعبئة التمويل المستدام والأخضر، بهدف إتاحة منتجات الخدمات المالية المبتكرة والمنهجيات والحلول الرقمية لمختلف العملاء داخل النظم الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، يقود الصندوق منصة للنظم الغذائية الخضراء والشاملة تابعة للمصارف الإنمائية العامة ضمن عملية مؤتمر قمة التمويل المشترك، والتي تعتبر أساسية لتعبئة التمويل العام والخاص.

الإطار 9

الاستفادة من الشراكات لجمع التمويل من أجل إحداث أثر – مثال من كمبوديا

يعد مشروع الأصول المستدامة للأسواق الزراعية والأعمال والتجارة في كمبوديا مثالا ممتازا على كيف يمكن للتعاون الدولي بين المؤسسات المالية الدولية أن يُحدث تغييرا إيجابيا وملموسا في المجتمعات المحلية الريفية بشكل فعال. ويجري تمويل هذا المشروع من خلال قرض بقيمة 53.3 مليون دولار أمريكي ومنحة بقيمة 1.2 مليون دولار أمريكي من الصندوق، وقرض بقيمة 57.6 مليون دولار أمريكي من بنك الاستثمار الأوروبي ومساهمة قدرها 12.41 مليون دولار أمريكي من كمبوديا.

ويهدف مشروع الأصول المستدامة للأسواق الزراعية والأعمال والتجارة إلى توظيف ما لا يقل عن 500 4 شاب ريفي، وتطوير 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتدريب 000 25 من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الريفية على استخدام التكنولوجيا الرقمية. كما سيجري بناء أو استصلاح حوالي 650 كيلومترا من الطرق الريفية و75 منشأة سوقية.

~~90~~-94- **وسيظل دور الصندوق في متابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 بارزا، بعد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية+2.** ويؤدي الصندوق دورا مهما في مركز تنسيق النظم الغذائية، ويقود جدول أعمال التمويل الخاص بتحويل النظم الغذائية، جنبا إلى جنب مع البنك الدولي. وسيواصل الصندوق، مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، دعم مركز النظم الغذائية وسيواصل تنظيم وتوجيه العمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية بما يتماشى مع دعوة الأمين العام للعمل من أجل تسريع تحويل النظم الغذائية. وعلى المستوى القطري، سيضمن الصندوق أن تكون برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة متوافقة بنسبة 100 في المائة مع مسارات تحويل النظام الغذائي المعتمدة وطنيا حيثما وجدت. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق المشاركة في قيادة التحالف من أجل العمل اللائق والدخل المعيشي والأجور للعاملين في النظم الغذائية، إلى جانب منظمة العمل الدولية ومنظمة كير الدولية.

~~91~~-95- **وسيعزز التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق المشاركة مع القطاع الخاص بشكل كبير.** وتسلط خطة عمل أديس أبابا الضوء على المساهمة المهمة التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص لتمويل التنمية المستدامة، وهو ما جرى التأكيد عليه من جديد خلال المناقشات التي جرت في قمة باريس في يونيو/حزيران 2023 من أجل ميثاق مالي عالمي جديد، حيث اتفق قادة العالم على أن مكافحة الفقر وتغير المناخ يعتمدان بشكل حاسم على زيادة رأس المال الخاص.[88] وخلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيواصل الصندوق العمل مع الشركاء من القطاع الخاص لتسهيل أو تعبئة الاستثمارات الخاصة المستدامة والشاملة في المناطق الريفية، سواء بشكل غير مباشر كتمويل مشترك لعملياته أو بشكل مباشر، من خلال تعبئة موارد القطاع الخاص كجزء من النموذج المالي للصندوق. وقد اتخذ الصندوق بالفعل خطوات أولية في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق من خلال تعبئة أكثر من 100 مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك للعمليات غير السيادية، بالإضافة إلى تمويل القطاع الخاص المحلي الذي جرى تحفيزه من خلال استثمارات الصندوق السيادية.

[88] قمة ميثاق التمويل العالمي الجديد، اللجنة التوجيهية، ملخص من الرئيس المشارك الفرنسي.

وسيجري بذل المزيد من الجهود في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لتوسيع نطاق تمويل القطاع الخاص لصغار المزارعين والسكان الريفيين.

توسيع نطاق الابتكار

92-96- **إن الابتكار بالغ الأهمية بالنسبة للصندوق.** ومن خلال تبني الابتكار، يمكن أن يعمل الصندوق باستمرار على تحسين نهجه لتحويل النظم الغذائية، والتصدي للتحديات المعقدة بحلول مبتكرة ومناسبة للسياق. وتعمل الابتكارات على تبسيط العمليات وتحسين استخدام الموارد وتمكين المجتمعات المحلية الريفية لتكون عوامل تغيير نشطة. وعلاوة على ذلك، يعزز الابتكار قدرة الصندوق على التكيف مع الظروف المتغيرة ويعزز مكانته كمنظمة إنمائية دولية رائدة، تلهم التغيير الإيجابي على نطاق عالمي بينما تحقق نتائج مستدامة ومؤثرة في المناطق الريفية.

93-97- **وسيركز التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بشكل أكبر على توسيع نطاق الابتكار.** فعلى المستوى القطري، سيواصل الصندوق اختبار الابتكارات، ولا سيما من خلال الموارد التكميلية والمنح العادية، بعد اعتماد السياسة المنقحة للمنح في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وسينصب التركيز على: (1) الاستناد إلى الاستخدام الحالي للتكنولوجيات الجغرافية المكانية وغيرها من التكنولوجيات الرقمية لتحسين الاستهداف الجغرافي واستهداف المستفيدين، ولا سيما في السياقات الهشة؛ (2) تجربة واختبار ابتكارات المنتجات التي يمكن دمجها وتوسيع نطاقها ضمن حافظة استثمارات الصندوق؛ (3) تعزيز وصول المجموعة المستهدفة إلى معلومات وخدمات السوق. وفي هذا الصدد، يهدف الصندوق إلى ضمان أن يدمج 20 مشروعا استثماريا جديدا على الأقل نُهجا مبتكرة محددة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية أو تكنولوجيات الزراعة الرقمية.

94-98- **وعلى المستوى المؤسسي، سيواصل الصندوق في التجديد الثالث عشر لموارده ترسيخ ثقافة الابتكار** التي تشجع الجهود الرامية إلى تطوير حلول ونُهج جديدة لتحويل النظم الغذائية تحولا شاملا (انظر المثال في الإطار 10). كما سيواصل تعزيز شبكة الابتكار في الصندوق، التي توفر مساحة لتبادل الأفكار وأفضل ممارسات الابتكار. وسيقوم الصندوق ببناء قدرات موظفيه على استخدام واعتماد مجموعة أدوات الأمم المتحدة للابتكار الرقمي،[89] في شراكة مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وشبكة الأمم المتحدة للابتكار، وتحالف وحدات الابتكار التابعة للمؤسسات المالية الدولية (المشروعات الواعدة من أجل التنمية المستدامة). وستواصل الإدارة أيضا استكشاف تكامل النُهج المدفوعة بالعلوم السلوكية في عملها، بالإضافة إلى العناصر الأخرى في مجموعة التغيير الخماسية،[90] المحددة في الخطة المشتركة للأمين العام.

الإطار 10

الاستثمار في الابتكارات من أجل العمل المناخي

من خلال التمويل التجريبي المقدم بموجب تحدي الابتكار في الصندوق، يهدف مشروع مخاطر المناخ مع DiGi International إلى زيادة مداخيل أصحاب الحيازات الصغيرة وقدرتهم على الصمود في وجه تغير المناخ من خلال استخدام تطبيق مخاطر الائتمان المناخي. وفي شراكة مع YAPU Solutions والمؤسسات المالية السودانية، يختبر المشروع تطبيق YAPU لمخاطر الائتمان المناخية في الميدان من أجل دمجه على نطاق واسع في أنشطة التمويل الريفي الشاملة الأخرى التي يقوم بها الصندوق.

ومن خلال استخدام تدفقات هائلة من البيانات المناخية من التحالف الدولي للتنوع البيولوجي والمركز الدولي للزراعة الاستوائية، ومصادر أخرى، بالإضافة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي (قيد التطوير)، يقوم التطبيق بتقييم المخاطر

[89] جرى تصميم مجموعة الأدوات حول خمسة عناصر أساسية تعتبر بالغة الأهمية عند تمكين الابتكار وتعزيزه وتعميمه - الاستراتيجية والشراكات والهندسة المعمارية والثقافة والتقييم.

[90] الأمم المتحدة 2.0. التغيير الخماسي.

المناخية المرتبطة بالقروض المقدمة إلى المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويأخذ في الاعتبار تكنولوجيات التكيف مع المناخ ومنهجيات الإقراض المحددة السياق، مما يوفر قروضا شفافة ويمكن تتبعها وتتسم بالكفاءة من حيث التكلفة. وتتضمن النسخة العربية من التطبيق خرائط التعرض للمخاطر المناخية التي تركز على خمسة تهديدات مناخية رئيسية تواجهها أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية لأصحاب الحيازات الصغيرة. وجرى تحديد ستين فئة من فئات استثمار التكيف ذات الأولوية، ويجري حساب المخاطر المناخية الصافية عن طريق التعرض والحساسية والقدرة على التكيف. ويمكن أن يحدد التطبيق أيضا استراتيجيات التكيف العملية والميسورة التكلفة لإنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة والاستثمارات التكنولوجية.

وسيُرشد البرنامج التجريبي الصندوق بشأن كيفية دمج التطبيقات المالية التجارية المشابهة لتطبيق YAPU في برنامجه للقروض والمنح على نطاق واسع، مما يوفر القدرة على تحديد ورصد المخاطر المناخية وأنشطة التمويل المناخي من خلال لوحة معلومات مركزية على مستوى البرامج والبلدان وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

خامسا- تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية

95-99- **استثمر الصندوق بشكل كبير في تعزيز الهيكلية والقدرات المؤسسية.** وابتداء من عام 2017، باشر الصندوق الإصلاح وإعادة الهيكلة المؤسّسيَّين من خلال التميز التشغيلي لتحقيق النتائج من أجل تسريع اللامركزية. وجهزت خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا[91]، التي امتدت من عام 2020 إلى عام 2022، الصندوق بالقدرات الملائمة في مجال الموارد البشرية وبسّطت العمليات المؤسسية والحلول التكنولوجية لتحقيق نتائج إنمائية فعالة. وتهدف استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول[92] الجديدة إلى تعزيز ثقافة مكان العمل في الصندوق، فضلا عن تدابير أخرى. واتخذ الصندوق أيضا خطوات لتحسين تخطيط الميزانية في الأجل المتوسط وترتيب أولوياتها.

96-100- **واستندت هذه الإجراءات إلى عدة استعراضات خارجية وعززت البيئة المؤسسية التمكينية في الصندوق.** وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في قدرات الصندوق في مجال الموارد البشرية (185 موظفا إضافيا، أي زيادة بنسبة 30 في المائة منذ عام 2017)، وتحسين كفاءة عمليات الأعمال في الصندوق، وإلى تحوله لمنظمة لامركزية أكثر ملاءمة للغرض. وخلال العام الماضي، كانت هناك فرص لتقييم الإصلاحات الأخيرة، مثلا من خلال استنتاجات التقييم المؤسسي لتجربة اللامركزية في الصندوق لعام 2022، والاستقصاءات العالمية للموظفين التي تجرى كل عامَين، والتحديثات المتكررة لخطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا والمشاورات الجارية بشأن الميزانية.

97-101- **وأقرت التقييمات الخارجية الأخيرة بفوائد هذه الإصلاحات، مسلطة الضوء على مكامن القوة الجديرة بالثناء في الصندوق، فيما أشارت أيضا إلى مجالات التنمية.** ويظهر الصندوق، المتجذر في دور متخصص محدد جيدا، التزاما قويا بخدمة صغار المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية الذين غالبا ما تتجاهلهم المؤسسات المالية الأكبر حجما. وتضمن ثقافة النتائج المتينة والإطار الشفاف لإدارة النتائج المساءلة والإبلاغ الدقيق عن الإنجازات. ويساهم دوره القيادي في دعم المزارعين للتكيف مع تغير المناخ في تعزيز رسالته في مجال التنمية الريفية المستدامة. وتعززت هذه العوامل من خلال الاستثمارات الأخيرة وارتكزت عليها العديد من التقييمات الخارجية الإيجابية في الأعوام الأخيرة: ففي عام 2021، حصل الصندوق على اعتراف دولي بأنه من المنظمات الإنمائية الدولية الأكثر فعالية وكفاءة.[93] ولكن هذه التقييمات سلطت الضوء أيضا على

[91] للاطلاع على التحديث السنوي الأخير لخطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا، انظر هنا.
[92] EB 2021/134/R.9.
[93] انظر الحاشية 16.

مجالات التحسين، بما في ذلك الدروس المستفادة من عمليات الإصلاح الأخيرة، التي سيجري استهدافها خلال ما تبقى من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وأثناء التجديد الثالث عشر للموارد.

~~98~~-102- **وتعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية ليس ضرورة استراتيجية فحسب؛ بل إنه المسار اللازم لتحقيق أثر أكبر.** ويتوقف التنفيذ الناجح لبرنامج العمل الطموح الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والذي تبلغ قيمته 10 مليارات دولار أمريكي، على القدرات والفعالية المؤسسية للصندوق. ويجب على الصندوق أن يسعى باستمرار إلى تحسين الفعالية والكفاءة المؤسسية. واستنادا إلى الدروس المستفادة والاستنتاجات من التقييمات الخارجية، ومن مكتب التقييم المستقل وبيانات الإدارة وتحليلاتها، ستستهدف فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مجالات التحسين بما يشمل: (1) تعزيز استدامة فوائد المشروعات من خلال تعزيز النظم القطرية والاستخدام الأمثل للموارد؛ (2) معالجة القيود على القدرات في عمليات القطاع الخاص لتحقيق أقصى قدر من الأثر وتلبية الطلب المتزايد؛ (3) مواءمة الميزانيات وتخصيص الموارد البشرية مع الأولويات الاستراتيجية. وتبيّن الفقرات التالية الخطوات العملية التي ستمكّن الصندوق من القيام بعملياته على النحو الأمثل، وتعزيز الشفافية وتحقيق أثر أكبر لأولئك الذين يخدمهم في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

~~99~~-103- **وسيضع الصندوق إطارا استراتيجيا جديدا للفترة 2025-2031.** ونظرا إلى أن الصندوق يهدف إلى مضاعفة أثره بحلول عام 2030، يشكل الإطار الاستراتيجي خارطة طريق بالغة الأهمية لمواءمة إجراءاته ومبادراته مع المشهد العالمي المتغير باستمرار. واستنادا إلى التوجهات المتفق عليها لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ومن خلال وضع أهداف وأولويات ومستويات مستهدفة واضحة، فإن الإطار الجديد سيمكّن الصندوق من تركيز جهوده وتخصيص الموارد بفعالية أكبر، وسيتيح أيضا فرصة لإدماج النُّهج المبتكرة، والاستفادة من التكنولوجيات الناشئة وتعزيز شراكات أقوى مع الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والوكالات الإنمائية.

~~100~~-104- **وسيزيد الصندوق حصة ميزانيته الإدارية المخصصة لتنفيذ البرامج القطرية.** وسيُجرى تقييم نقدي للتكاليف الإدارية في الصندوق لضمان توفير الموارد الكافية للعمليات. وتماشيا مع توصيات التقييم المؤسسي بشأن اللامركزية ونتائج تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف للصندوق لعام 2023، سيضمن الصندوق تخصيص حصة أكبر من ميزانيته الإدارية للبرامج القطرية بما يتماشى مع أولويات التجديد الثالث عشر لموارده. وسيكون تنفيذ البرامج الأولوية المؤسسية الأعلى في تخصيص الموارد الشحيحة. ولهذه الغاية، سيحسن الصندوق منهجياته ونظمه لتحديد التكاليف الإدارية والتشغيلية وتتبعها وقياسها على نحو أفضل. وسيدعم ذلك، فضلا عن التخطيط المجدَّد وعملية ترتيب الأولويات الاستراتيجية، الجهود الهادفة إلى ضمان مواءمة الميزانية مع الأولويات والنتائج.

~~101~~-105- **وستظل وتعتبر اللامركزية أولوية مستمرة.** وقد أظهرت جهود اللامركزية في الصندوق بالفعل نتائج واعدة، من خلال تمكين المكاتب الميدانية للعمل مباشرة مع المجتمعات المحلية الريفية وتنفيذ مبادرات هادفة، والدليل على ذلك تحسن تصنيفات المشاركة على المستوى القطري في الاستقصاء السنوي لأصحاب المصلحة، واستعراضات إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتقييمات البرامج التي يجريها مكتب التقييم المستقل. ومن أجل تعزيز هذا النهج، يجب على الصندوق مواصلة الاستثمار في بناء القدرات في مكاتبه الإقليمية والقطرية. فهذا سيعزز قدرتها على تخصيص الحلول وفقا للتحديات المحلية، وضمان تنفيذ المشروعات بكفاءة، وتوطيد شراكات أقوى مع الحكومات وأصحاب المصلحة على المستوى الشعبي. وحاليا، تتمركز نسبة 43.6 في المائة من الوظائف في 43 مكتبا قطريا تابعا للصندوق.[94] وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستقوم الإدارة باستمرار بإعادة تقييم تنفيذ اللامركزية 2.0 وتعديله، استنادا إلى توصيات

[94] EB 2023/139/R.14.

التقييم المؤسسي بشأن اللامركزية، واستنتاجات التقييم الصادر عن شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لعام 2023، والدروس المستفادة من التنفيذ، وإرشادات المجلس التنفيذي.

~~102~~-106- **وستتيح الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار للصندوق تحقيق أقصى قدر من النتائج.** ومن أجل تبسيط العمليات وتعزيز الكفاءة، سيواصل الصندوق اعتماد التكنولوجيا والحلول المبتكرة. ووفرت منصة Omnidata للبيانات والدراسات التحليلية التي أُنشئت مؤخرا، وسيلة للصندوق لإجراء التجارب وتطوير حلول التعلم الآلي المخصص والذكاء الاصطناعي بطريقة آمنة. وتتيح هذه التكنولوجيات استنباط أنواع جديدة من حالات الاستخدام، وإنجاز مهام لا تُنفَّذ حاليا بسبب الوقت الذي تتطلبه أو التعقيد الذي تنطوي عليه، وزيادة قدرة الصندوق على اتخاذ قرارات مرتكزة على البيانات وتعزيز استجابته للتحديات الناشئة.

~~103~~-107- **وسيعطي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الأولوية للثقافة الإيجابية في مكان العمل ورفاه الموظفين من أجل تعزيز الفعالية المؤسسية.** تمارس الثقافة في مكان العمل تأثيرا مباشرا على قدرة الصندوق على إنجاز رسالته المتمثلة في استئصال الفقر الريفي وتعزيز التنمية الريفية المستدامة. وهذا المجهود بالغ الأهمية لتعزيز ثقافة في مكان العمل تخدم الموظفين والمنظمة جيدا في بيئة تتغير سريعا. وتتطلب الثقافة التمكينية في مكان العمل تعزيزا مطردا لقيم الصندوق الأساسية، بما يضمن التنوع والإدماج، واستكشاف الإجراءات لإرساء توازن أفضل في أعباء العمل للموظفين. وفي التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ومن أجل الاستجابة لشاغل الموظفين الأساسي بشأن عبء العمل المفرط وضمان قدرة الموظفين المعينين حديثا على المساهمة سريعا في عمليات الصندوق، وُضعت خطط عمل لخفض معدل الوظائف الشاغرة، ولضمان تجربة أكثر سلاسة لالتحاق الموظفين في الميدان. وخلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستواصل الإدارة إعطاء الأولوية للمبادرات التي تعزز بيئة داعمة وشاملة وتمكينية للقوى العاملة في الصندوق، تماشيا مع نتائج تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف للصندوق لعام 2023. ويشمل ذلك تنفيذ برامج شاملة للرفاه، والتدريب على التنوع والإدماج، والمبادرات المتعلقة بمشاركة الموظفين، والتواصل الشفاف، والإقرار بالإنجازات، وتنمية الموظفين وبناء قدراتهم. وسيواصل الصندوق أيضا رصد مشاركة الموظفين ورفاههم من خلال مؤشر انخراط الموظفين، كجزء من الاستقصاء العالمي للموظفين، ومن خلال استقصاءات جس النبض.

~~104~~-108- **وسيواصل الصندوق تنفيذ أنشطة لضمان تنوع القوى العاملة، وضمان أن تكون أيضا منصفة وشاملة، تماشيا مع استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول.** ويُعد التزام الصندوق بالتنوع والإنصاف والشمول أساسيا لضمان أن يعكس التوظيف مهمته الشاملة. ويجب أن يواصل الصندوق تعزيز استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول لدى قواه العاملة من أجل تعميق أثره، بما يولّد ثقافة تحتفي بالآفاق والتجارب المتنوعة. وسيواصل الصندوق قياس المستويات المستهدفة والإبلاغ عنها من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين والتمثيل الجغرافي بصورة تدريجية. وعلى نحو أكثر تحديدا، سيركز الصندوق على زيادة تمثيل النساء في الرتب العليا (على النحو الذي تقيسه النسبة المئوية للنساء في الوظائف الدولية من الفئة الفنية ف 5 وما فوق، وتبلغ النسبة المستهدفة 40 في المائة في عام 2025 و50 في المائة في عام 2030)؛ والتكافؤ بين الجنسين في جميع الرتب (النسبة المئوية للموظفين الذكور والإناث في جميع الرتب)؛ وتمثيل بلدان القائمتين باء وجيم بين الموظفين الدوليين من الفئة الفنية (يبلغ المستوى المستهدف 52 في المائة بحلول عام 2025 و60 في المائة بحلول عام 2030).[95]

~~105~~-109- **وسيضمن الصندوق تمتعه بالقدرات الداخلية الملائمة للتنفيذ في جميع أبعاد نموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارده، بما في ذلك مواضيع التعميم، ومجالات الأولوية في التجديد الثالث عشر للموارد:**

(1) **الهشاشة.** يقر الصندوق بضرورة بناء القدرات من أجل معالجة فعالة للمسائل المعقدة التي تواجهها

[95] الصندوق، 2023. التقرير المرحلي عن استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق.

المجتمعات المحلية الريفية في الأوضاع الهشة. ومن خلال مبادرات بناء القدرات، سيضمن الصندوق تمتع موظفيه – وكذلك المنظمات الشريكة وأصحاب المصلحة المحليين – بالمعرفة والمهارات والموارد من أجل التصدي للتحديات الفريدة في البيئات الهشة والاستجابة لها بفعالية. وستشمل الإجراءات الملموسة إنشاء وحدة للهشاشة تضم خبراء مخصصين، وتكمّلها أدوات للتدريب والمعرفة.

(2) **القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتنوع البيولوجي.** سيضمن الصندوق، في إطار استراتيجيته الموحدة الجديدة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي، تمتع الموظفين بالمعرفة والأدوات الضرورية لتصميم وتنفيذ تدخلات تتسم بالقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ ومراعاة التنوع البيولوجي. وسيضمن بناء القدرات الفعال لموظفي الصندوق تعميم اعتبارات التكيف مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي في برنامج القروض والمنح بأكمله.

(3) **القطاع الخاص.** أحرز الصندوق تقدما بالفعل من خلال تنفيذ برنامج تمويل القطاع الخاص والاستثمارات الكبيرة في القدرات الداخلية. واشتمل ذلك على إنشاء وحدة مخصصة للقطاع الخاص وتعزيز الخبرات في مجالات مثل سلاسل القيمة والتمويل الريفي، مع تعزيز نظام إيكولوجي تمكيني للمشاركات ذات الأثر. ومن خلال الإدماج الاستراتيجي للقدرات الداخلية ومواءمة العمليات السيادية وغير السيادية خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيكون الصندوق مجهزا بصورة أفضل للاستفادة من فرص القطاع الخاص ومعالجة التحديات في مشاركة القطاع الخاص.

~~106~~-110 **ولتعزيز المهارات وتجديدها دور بالغ الأهمية في الإدارة الشاملة للمواهب في الصندوق لضمان أن تكون القوى العاملة في الصندوق مناسبة لمستقبل المنظمة.** وسيجري تقييم احتياجات تعزيز مهارات الموظفين وتجديدها على أساس مستمر في سياق إدارة الأداء، وسيجري تخطيط تدخلات التعلم على هذا الأساس. وسينصبُّ تركيز مهم على مواصلة تعزيز المعرفة التشغيلية والتقنية وقدرات الموظفين الذين ينفذون برامج الصندوق على المستوى القطري، بما في ذلك فيما يتعلق بمجالات الأولوية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مثل مشاركة القطاع الخاص والعمل في السياقات الهشة. وسيتواصل هذا المجهود من خلال أكاديمية العمليات المجددة وبرنامج تعزيز مهارات الموظفين الميدانيين في إطار اللامركزية 2.0.

~~107~~-111 **وسيحافظ الصندوق على التزامه القوي بمكافحة التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين ومنع خطاب الكراهية، والعنصرية والتمييز في جميع أنشطته وعملياته.** وسيواصل الصندوق، خلال التجديد الثالث عشر لموارده، اعتماد خطط عمل بشأن منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها كل سنتين، مع مخرجات ملموسة، وسيجري تشاركها مع المجلس التنفيذي. وسوف تستند هذه الخطط باستمرار إلى المجالات الاستراتيجية التالية: منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها وتعميم هذه المواضيع في عمليات الصندوق وأنشطته الممولة. وسيواصل الصندوق جهوده تماشيا مع خطة عمله[96] واستراتيجية التنوع والإنصاف والشمول، بما يتفق مع التزامه بمكافحة خطاب الكراهية، والعنصرية والتمييز.

سادسا- تجميع تمويل التنمية وزيادته

~~108~~-112 **قام الصندوق بخطوات ملحوظة لتعزيز هيكليته المالية خلال التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارده.** ولقد أُدخِلت سياسات جديدة ومنقحة لتعزيز الاستدامة المالية. وعزز الصندوق أيضا قدراته الداخلية في الإدارة المالية وإدارة المخاطر وأرسى إطارا وثقافة راسخَين لإدارة المخاطر. وأدى ذلك إلى إعادة تأكيد تصنيفه الائتماني +AA في عامَي 2021 و2022، وهو أقل بدرجة واحدة فقط من أعلى تصنيف ائتماني

[96] EB 2021/132/R.13.

ممكن. وهذه الجهود – مقرونة بوضع إطار الاقتراض المتكامل ثم تحديثه مؤخرا[97] – مكّنت الصندوق من تنويع موارده الاقتراضية.

~~109~~-113 **ويواصل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تطوير الإطار المالي للصندوق، بما يضمن العالمية، مع إعطاء الأولوية للبلدان الأشد فقرا، –بما يتماشى مع اتفاقية إنشاء الصندوق ومبادئ سياسة التخرج في الصندوق.**[98]: إن الدعوة التي يطلقها المجتمع الدولي لتوسيع نطاق الدعم المالي للبلدان النامية، من دون زيادة تحدياتها على صعيد الديون، تتطلب من الصندوق استخدام مجموعة مختارة ملائمة من الأدوات المالية في برنامج عمله (انظر الشكل 5). وتعني أيضا أنه يجب على الصندوق إعطاء الأولوية للموارد الميسَّرة للبلدان الأقل قدرة على استيعاب الديون مع مواصلة دعم السكان الريفيين في الأماكن الأخرى. ومن أجل بناء برنامج العمل الموسع هذا، يستند الإطار المالي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى ثلاث أولويات رئيسية: (1) زيادة التمويل الأساسي؛ (2) التمويل الحذر لرأس مال الصندوق بالديون؛ (3) زيادة التمويل المشترك والموارد التكميلية.

الشكل 5

التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: منصة مالية لبرنامج عمل موسع

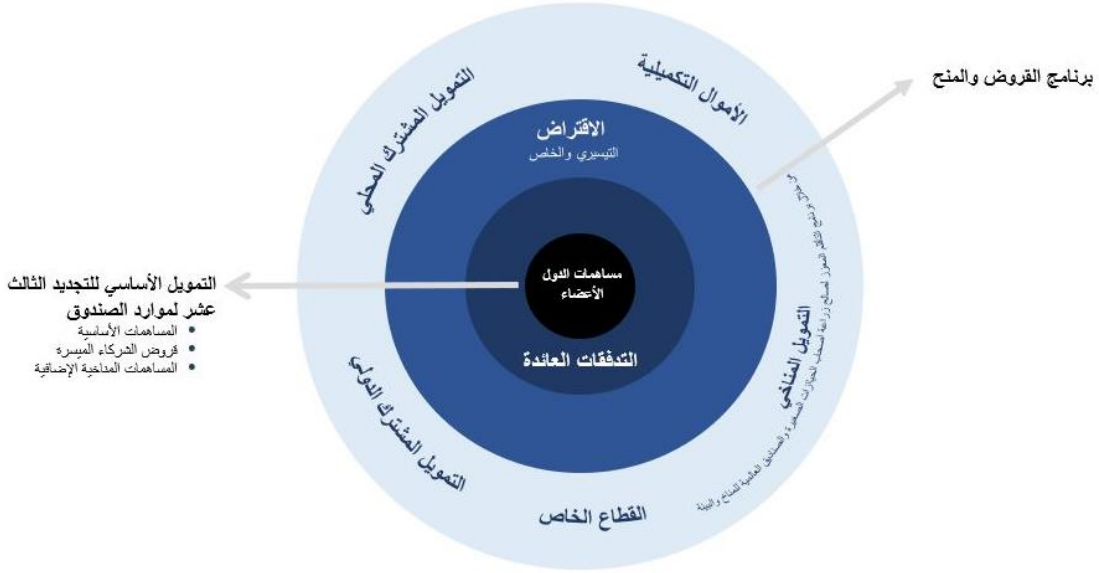

زيادة التمويل الأساسي: شرط مسبق لزيادة الموارد الميسَّرة للبلدان الأشد فقرا

~~110~~-114 **ستظل الموارد الأساسية العمود الفقري للهيكلية المالية للصندوق، مدفوعة بمساهمات الدول الأعضاء في تجديد الموارد.** وفي التجديد الثالث عشر للموارد، ستشمل الموارد الأساسية المساهمات الأساسية، وقروض الشركاء الميسرة، والمساهمات المناخية الإضافية وصافي التدفقات العائدة في الصندوق. وستواصل الموارد الأساسية دعم البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ومن أجل معالجة القدرات المحدودة لاستيعاب الديون في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي تعاني من الضعف، سيواصل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الحفاظ على مستوى

[97] EB 2023/138/R.8.

[98] EB 2021/133/R.5. تم تقديم تحديث عن التقدم المحرز في تنفيذ سياسة التخرج في الصندوق (IFAD13/3/INF.2) إلى أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في دورتها الثالثة وفقا لترتيبات الإبلاغ المتفق عليها في السياسة.

كبير من التيسيرية[99] (عنصر المنحة) في التمويل من موارده الأساسية، وتقديم أقصى قدر من الدعم التيسيري للبلدان الأشد فقرا، ضمن حدود تحوطية تحافظ على استدامته المالية.

~~111~~-115- **ويمكن أن تكون قروض الشركاء الميسرة، مع عنصر المنحة الكبير الذي تنطوي عليه،[100] أساسية في تعزيز قدرة الصندوق التمويلية.** تشكل قروض الشركاء الميسرة جزءا من موارد الصندوق الأساسية ويمكن استخدامها لدعم الإقراض للمقترضين من الصندوق من خلال القروض التيسيرية. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستبقى قروض الشركاء الميسرة بالغة الأهمية للتمويل التيسيري من الصندوق، لا سيما بالنظر إلى وضع الديون التي لا يمكن تحملها في عدد كبير من البلدان المنخفضة الدخل. ومن خلال البناء على ظروف التمويل المواتية التي توفرها قروض الشركاء الميسرة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك متوسط عناصر المنحة الذي هو أعلى من المتوسط في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (انظر الملحق الخامس)، سيولي الصندوق اهتماما متجددا لتعبئة قروض الشركاء الميسرة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في استخدام قروض الشركاء الميسرة في التمويل المناخي نظرا إلى الإدماج الكبير للتمويل المناخي في برنامج القروض والمنح في الصندوق، وتركيز التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على تعزيز مجموعة أدوات الصندوق لتعبئة التمويل المناخي لصغار المزارعين.

التمويل الحذر لرأس مال الصندوق بالديون من أجل توسيع برنامج عمله

~~112~~-116- **يُعد تمويل قاعدة رأس مال الصندوق بالديون بالغ الأهمية كي يقدم الصندوق تمويلا تيسيريا وغير تيسيري أكبر لقاعدة عملائه.** وتبعا لذلك، فإن نجاح استراتيجية التمويل بالديون في الصندوق يتوقف إلى حد كبير على الحفاظ على قاعدة رأس المال تلك وتوسيعها باطراد. ويتحقق ذلك من خلال ممارسات تجديد الموارد في الصندوق والتأكد من استدامة قدرة الصندوق على تقديم المنح استنادا إلى مستوى معين من تجديد الموارد. وهذا أيضا شرط مسبق للحفاظ على الاستدامة المالية للصندوق ومن ثم تصنيفه الائتماني +AA.

~~113~~-117- **وسيواصل الصندوق، خلال التجديد الثالث عشر لموارده، الاستفادة من الإصدارات الخاصة وغيرها من الأدوات في مجموعة الأدوات الاقتراضية القائمة.** في هذا الصدد، من المهم التذكير بأن مصادر التمويل المختلفة ليست قابلة للتبادل ماليا: فالمنح يمكن تمويلها فقط بالمساهمات الأساسية في حين أن القروض التيسيرية يمكن تمويلها بالمساهمات الأساسية والاقتراض التيسيري مثل قروض الشركاء الميسرة وصافي التدفقات العائدة. ويتطلب ذلك مواصلة إدارة الاقتراض بحذر، من خلال الحفاظ على التوازن بين: (1) الطلب؛ (2) قدرات المقترضين على استيعاب الديون؛ (3) الشروط المالية للاقتراض وإعادة الإقراض. ومن خلال القيام بذلك، سيصون الصندوق مهمته العالمية، فيما يوسّع نطاق دوره كمجمّع لتمويل التنمية المستدامة من أجل تعزيز سبل العيش الريفية.

~~118~~- ~~**وخلال التجديد الثالث عشر للموارد، سيكون مهما أيضا للصندوق استكشاف توسيع قدرته على الاقتراض وأدواته الاقتراضية.** وفي حين أن الإدارة ستواصل تعلم الدروس وتقييم مدى ملاءمة إطار الاقتراض المتكامل لاحتياجات التمويل في الصندوق، تشير التجربة الحالية إلى أنه يمكن للصندوق الاستفادة من توسيع اقتراضه لخفض مخاطر التمويل وزيادة قابلية التنبؤ بتعبئة الموارد.~~ **وخلال ما تبقى من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وأثناء التجديد الثالث عشر للموارد، ستواصل الإدارة المناقشات الاستراتيجية مع المجلس التنفيذي بشأن الوصول المحتمل إلى أدوات اقتراضية أخرى** ~~في دورات تجديد الموارد المستقبلية، عملا بالقرار 223/د-44،[101] واستنادا إلى الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة في مجال الإصدارات الخاصة.~~ **عملا بالقرار 223/د-44،[102] واستنادا إلى الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة في مجال الإصدارات**

[99] مع شروط الإقراض المطبقة حاليا.

[100] خلال فترة ممتدة لثلاث سنوات كحد أقصى.

~~[101] GC 44/Resolutions.~~

[102] GC 44/Resolutions.

الخاصة وستزود الإدارة المجلس التنفيذي بتقييم تفصيلي لتكاليف وفوائد الاقتراض، استنادا إلى الدروس المستفادة من تجربة الاقتراض الحالية. وستعطي الإدارة فكرة عن الآفاق المالية العامة للصندوق حتى عام 2030، بما في ذلك أدوات الاقتراض المقترحة التي يمكن أن تفيد الصندوق والدول الأعضاء المقترضة منه من خلال الحد من مخاطر التمويل وزيادة القدرة على التنبؤ بتعبئة الموارد. وستنظر الإدارة أيضا في توصيات مجموعة العشرين التابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لاستكشاف سبل تحسين قوائم موازناتها لتعزيز القدرة على إقراض الأشد احتياجا، مع الحفاظ على الاستدامة المالية.

~~114~~ 119- ومن شأن توسيع مجموعة الأدوات الاقتراضية أن يأخذ في الاعتبار الأدوات التالية، مراعيا التحديات الخاصة بكل أداة منها:

- **القروض من غير قروض الشركاء الميسرة بما في ذلك القروض بشروط أقل تيسيرية التي تقدمها الدول السيادية والمؤسسات فوق الوطنية أو المتعددة الأطراف على النحو المنصوص عليه في إطار الاقتراض المتكامل.** للصندوق خبرة واسعة في التفاوض على القروض من غير قروض الشركاء الميسرة.[103] ورهنا بالشروط والأحكام، يمكن أن تدعم هذه القروض البلدان في جميع فئات الدخل. وتستقطب هذه القروض شروطا تمويلية جاذبة وشراكات طويلة الأجل. ويكمن التحدي الرئيسي لهذه القروض في محدودية توافرها وعدم القدرة على التنبؤ به وطول مدة التفاوض عليها، بالإضافة إلى زيادة اهتمام المقرضين بالتخصيص المواضيعي للقروض السيادية الأمر الذي يثير إشكالية فيما يتعلق بقبول الصندوق به بموجب إطار الاقتراض المتكامل الحالي.
- **الإصدارات الخاصة.** شكلت هذه الإصدارات إضافة مهمة لمجموعة الأدوات الاقتراضية في الصندوق منذ عام 2022. وسيعزز إطار الاقتراض المتكامل المنقح وضع الصندوق ومصداقيته بوصفه جهة إصدار في أسواق رأس المال. ولكن تُجرى الإصدارات الخاصة وفقا لشروط السوق، ولا يمكنها أن تدعم نمو منحة الصندوق أو عرضه التيسيري للغاية. وسيواصل الصندوق، خلال التجديد الثالث عشر لموارده، الاعتماد على سندات الإصدار الخاص، وقروض الشركاء الميسرة والقروض من غير قروض الشركاء الميسرة ضمن مجموعة الأدوات الاقتراضية القائمة وسيبقي المجلس التنفيذي على اطلاع على التقدم المحرز في تنفيذ خطة التمويل وفقا لإطار الاقتراض المتكامل المنقح.
- **الإصدارات العامة.** من شأن الإصدار العام أن يتيح للصندوق الوصول إلى شريحة واسعة من أسواق رأس المال التي تتسم بقدر من الاتساع والعمق أكبر بكثير مقارنة بسوق الإصدارات الخاصة، وهذا لا يقلل من مخاطر التمويل فحسب بل يعزز أيضا سمعة الصندوق ورسالته في أسواق رأس المال العالمية، لا سيما في فئة البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة.[104] ومن شأن قدرة الصندوق على الحصول على التمويل من المستثمرين المؤسسيين في الأسواق غير المعيّنة بالدولار الأمريكي/اليورو أن تستفيد من ترسيخ سمعة الصندوق بوصفه جهة إصدار متخصصة لديها روابط قوية مع أهداف التنمية المستدامة.

[103] كندا، ومصرف KfW للتنمية، والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار.

[104] سيعزز الصندوق، خلال التجديد الثالث عشر لموارده، إبلاغه المالي لضمان تطبيق أفضل المعايير في القطاع. وهذا عنصر أساسي تقيّمه وكالات التصنيف ويجب على الصندوق إيلاء الاهتمام الكافي له: فالبيانات المالية السليمة تشكل الأساس لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة. ومن خلال معايير الملاءمة الدولية، يشهد قطاع المحاسبة والإبلاغ ثورة كبرى مع إدراج المعايير الدولية للإبلاغ المالي في سمات الإبلاغ عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، بهدف زيادة اتساق الإبلاغ عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة على الصعيد الدولي. وسيضمن الصندوق الالتزام بهذه التغييرات في الممارسات المالية العالمية بما يشمل التحسينات في تخطيطه المؤسسي للموارد، وإجراءات الإبلاغ المالي.

زيادة التمويل المشترك والموارد التكميلية

~~115~~-120- **دور الصندوق بوصفه مجمّعا للتمويل محوري في رؤيته المالية.** من خلال الاستفادة من القدرة المالية لقائمة الموازنة في الصندوق، يمكن للصندوق أن ينفذ، في كل دورة لتجديد الموارد، برنامجا للقروض والمنح أكبر بكثير من مستوى مساهمات الدول الأعضاء. وتبعا لذلك، يقدم برنامج القروض والمنح منصة قوية لتجميع التمويل المشترك الإضافي والموارد التكميلية، وبناء الشراكات وتوسيع نطاق الأثر. وهذا يحسّن قدرة الصندوق على تعزيز التنسيق بين مختلف شركاء تمويل التنمية والجهات الفاعلة الأخرى التي تستثمر في المناطق الريفية والنظم الغذائية.

~~116~~-121- **ويستطيع الصندوق تحقيق أقصى قدر من الأثر على الأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي من خلال تعبئة التمويل المشترك المحلي والدولي وتجميعه.** وخلال التجديد الثالث عشر للموارد، سيزيد الصندوق المستوى المستهدف للتمويل المشترك من 1.5 دولار أمريكي إلى 1.6 دولار أمريكي من التمويل المشترك لكل دولار من التمويل المقدم من الصندوق. ولتحقيق هذه الزيادة في المستوى المستهدف، سيهدف الصندوق إلى تعبئة تمويل مشترك دولي إضافي لزيادة المعدل المستهدف من 0.7:1 إلى 0.8:1. وهذا يتواءم مع التزام الصندوق القوي بتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من شركاء التمويل المشترك، وتحفيز تنسيق أفضل على مستوى النظام ككل لتحقيق الأولويات العالمية. وسيحافظ الصندوق أيضا على المستوى المستهدف المحلي الطموح للتمويل المشترك والمتمثل بـ 0.8:1 على الرغم مما تنطوي عليه البيئة الاقتصادية من تحديات في بلدان كثيرة، نظرا إلى أنه يشكل إشارة قوية على التزام البلدان بعمليات الصندوق، كما أنه يزيد من إمكانات توسيع نطاق الاستثمارات المدعومة من الصندوق على المستوى المحلي. كما يتواءم بشكل وثيق مع التزامات مهمة أخرى، مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والذي وافقت الحكومات الأفريقية على دعمه بما لا يقل عن 10 في المائة من ميزانياتها الوطنية. ويعد توسيع نطاق تمويل الصندوق مسألة بالغة الأهمية لدعم هذا الهدف، بما في ذلك المنح والتمويل التيسيري للغاية للبلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجة.

~~117~~-122- **وسيضمن الصندوق إعطاء مزيد من الأولوية للموارد التكميلية ومواءمتها مع البرامج الأساسية للصندوق.** وحققت حافظة الموارد التكميلية في الصندوق نموا كبيرا خلال السنوات الماضية. ويلجأ الشركاء بصورة متزايدة إلى الصندوق لإدارة وتخصيص الموارد المخصصة لبناء نظم غذائية قادرة على الصمود ودعم المجتمعات المحلية الريفية. وهذا شاهد على قدرات الصندوق القوية في مجال الإدارة المالية وعمليات الأعمال الراسخة في الصندوق، وهو ما يظهره أيضا تصنيفه الائتماني القوي، كما أنه شاهد على الميزة النسبية للصندوق والقيمة المضافة لأوجه التآزر مع عملياته. وسيواصل الصندوق تعبئة الموارد التكميلية خلال التجديد الثالث عشر لموارده، فيما يحافظ على تركيز واضح على أولويات التجديد الثالث عشر للموارد، وينتهز الفرص لإنشاء مبادرات متعددة الجهات المانحة حيثما أمكن. وسيكون التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مجالا خاصا للتركيز، حيث إنه يمكن للموارد التكميلية أن تكمّل مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المشروعات الاستثمارية التي يموّلها الإقراض السيادي في الصندوق، مع تمويل إضافي عن طريق المنح لتبادل المعرفة والابتكار والمشاركة في السياسات.

ألف- السيناريوهات المالية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وأثره

~~118~~-123- **تستند سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى استخدام رأس المال المتاح والمساهمات الجديدة بكفاءة، مقرونا بنهج تدريجي لزيادة التمويل بالديون من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من الأثر.** وتتمثل المتغيرات الاستراتيجية الرئيسية في مستوى المساهمات في تجديد الموارد، بما في ذلك المساهمات المناخية الإضافية وقروض الشركاء الميسرة؛ والمستوى المستهدف للتمويل بالديون؛ ومستوى

التيسيرية في حزمة التمويل الشاملة. وتُعَد المساهمات في تجديد الموارد بالغة الأهمية في ضمان مستوى كافٍ من التيسيرية، فضلا عن دعم التمويل بالديون وتحديد البرنامج المستدام الشامل للقروض والمنح.

~~119~~-124- **وسيحافظ الصندوق على استدامته المالية من خلال التعزيز الإضافي لخط الأساس المستدام لتجديد الموارد.**[105] تتطلب الاستدامة المالية للصندوق أن تغطي مساهمات تجديد الموارد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ما يلي على الأقل: (1) التمويل المسبق لالتزامات المنح القطرية الجديدة؛ (2) المنح العادية والتخصيص الأساسي المقترح لبرنامج تمويل القطاع الخاص؛ (3) النفقات التشغيلية المتوقعة لدورة تجديد الموارد؛ (4) التعويض الأساسي المتنازل عنه من الالتزامات الموافق عليها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون والذي يستحق في دورة تجديد الموارد ولا تسدده الدول الأعضاء بطريقة أخرى؛ (5) الأموال المرصودة لمعالجة تدهور المديونية الحرجة خلال الدورة والاحتياجات المحتملة للتمويل الإضافي للمنح القطرية. وتشتمل جميع السيناريوهات المالية على هذه المتطلبات.

~~120~~-125- **وسيدير الصندوق المفاضلات بين المتغيرات المالية الأساسية.** وإذا لم يحقق أي من المتغيرات الأساسية المستويات المستهدفة، سيتعين على الصندوق تعديل المتغيرات الأخرى لضمان استدامته المالية. وعلى سبيل المثال، سيكون لتجديد الموارد عند مستوى أقل من المستوى المستهدف أثر مباشر على قدرة الصندوق على تقديم المنح والتمويل التيسيري، مما يتطلب تخفيض برنامج القروض والمنح، والأهم من ذلك، خفض الدعم للبلدان الأشد فقرا. وبالمثل، إذا لم يتمكن الصندوق من زيادة حقوق المساهمين (المستمدة من المساهمات الأساسية والمساهمات المناخية الإضافية التي تزيد عن خط الأساس المستدام لتجديد الموارد)، أو من تحقيق اقتراض كافٍ غير تيسيري، ستترتب أيضا تداعيات على حجم برنامج القروض والمنح وعلى الدعم للبلدان المنخفضة الدخل. ويتيح التقييم السنوي للموارد المتاحة لعقد الالتزامات إعادة معايرة القدرة على الالتزام والصرف استنادا إلى الموارد الفعلية المستلمة.

سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والمتغيرات المالية الأساسية

~~121~~-126- **جرى وضع مجموعة من السيناريوهات المالية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والتي تهدف إلى إرساء توازن بين الطموح والواقعية.** وفيما يتعلق بالمتغيرات الرئيسية:

(1) **مستوى المساهمات في تجديد الموارد.** يتراوح مستوى المساهمات الأساسية، في مختلف السيناريوهات، من 1.38 مليار دولار أمريكي إلى 1.79 مليار دولار أمريكي، ويمثل كل سيناريو زيادات اسمية بنسبة نحو 10 في المائة مقارنة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. والمستويات المستهدفة للمساهمات الإضافية (من صفر إلى 200 مليون دولار أمريكي) ولقروض الشركاء الميسرة (من 150 مليون دولار أمريكي إلى 250 مليون دولار أمريكي) مدرجة أيضا في كل سيناريو؛

(2) **التمويل بالديون.** تشتمل جميع السيناريوهات على نسبة مستهدفة للديون إلى حقوق المساهمين خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق قدرها 35 إلى 39 في المائة، مقارنة بنسبة 31 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وضمن الحدود التحوطية. وتضمن زيادة التمويل بالديون هذه مواصلة اضطلاع الصندوق بمهمته العالمية.

(3) **التيسيرية.** يبلغ عنصر المنحة المستهدف في القدرة الشاملة على الالتزام في جميع السيناريوهات 47 في المائة، مقارنة بـ 44 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، مما يمثل التزام الصندوق بتحقيق أقصى قدر من الدعم التيسيري للبلدان الأشد فقرا، ضمن الحدود التحوطية.[106] وتعكس الزيادة

[105] استُحدث خط الأساس المستدام لتجديد الموارد من خلال إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، ووافق عليه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2019.

[106] التفاصيل عن الافتراضات الأخرى مضمنة في الملحق الرابع لوثيقة نموذج العمل والإطار المالي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (IFAD13/2/R.2).

في عنصر المنحة دور الصندوق المواجه للتقلبات الدورية، وكيف أن الإقراض الشامل في الصندوق يصبح أكثر تيسيرية، ضمن قدراته، في وضع عالمي حيث يعاني مزيد من البلدان من المديونية الحرجة.

~~122~~-127- **وفي حين أن جميع السيناريوهات مستدامة ماليا، وستزيد مستويات التمويل بالقيمة الاسمية لجميع مجموعات البلدان في جميع السيناريوهات بدءا من السيناريو ألف+ فصاعدا، وسيؤدي السيناريوهان باء وجيم فقط إلى زيادة تمويل جميع مجموعات البلدان حسب مستوى الدخل وإبقاء الصندوق على المسار الصحيح نحو مضاعفة الأثر بحلول عام 2030:**

- يستند **السيناريو ألف** إلى مساهمات عادية شبه ثابتة بالقيمة الحقيقية، أو زيادة بنسبة 10 في المائة بالقيمة الاسمية. ولكنه غير أنه يؤدي إلى تخفيض البرنامج الشامل للقروض والمنح من أجل الحفاظ على التيسيرية وزيادة القدرة على تقديم المنح مقارنة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وكذلك بسبب زيادة التعويض الخاص بإطار القدرة على تحمل الديون إلى 137 مليون دولار أمريكي (مقارنة بـ 93 مليون دولار أمريكي في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق).
- يستند **السيناريو ألف+** إلى زيادة اسمية بنسبة 20 في المائة في المساهمات الأساسية بالإضافة إلى افتراض المساهمات المناخية الإضافية والزيادة في قروض الشركاء الميسرة. ويؤدي ذلك إلى زيادة اسمية بنسبة 5 في المائة في برنامج القروض والمنح مقارنة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، مع أخذ زيادة التعويض الخاص بإطار القدرة على تحمل الديون والقدرة على تقديم المنح في الاعتبار، بالإضافة إلى عوامل أخرى. ومع ذلك، سيظل هناك انخفاض في القيمة الحقيقية لبرنامج القروض والمنح بسبب التضخم.
- يستند **السيناريو باء** إلى زيادة اسمية بنسبة 30 في المائة في المساهمات الأساسية، بالإضافة إلى زيادة المساهمات المناخية الإضافية وقروض الشركاء الميسرة، مما يحافظ على الأقل على القيمة الحقيقية لبرنامج القروض والمنح في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (مع زيادة بنسبة 10 في المائة تقريبا في القيمة الاسمية)، ويتيح للصندوق البقاء على المسار الصحيح نحو مضاعفة الأثر بحلول عام 2030 (انظر الجدول 4).
- **السيناريو جيم** هو سيناريو طموح يهدف إلى زيادة المساهمات الأساسية بنسبة 40 في المائة، فضلا عن المساهمات المناخية الإضافية وقروض الشركاء الميسرة، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في مجموع الموارد الميسرة، وإلى زيادة حقيقية كبيرة في البرنامج الشامل للقروض والمنح. ومن شأن هذا السيناريو أن يقود إلى تحقيق أكبر أثر، قيما يُعَد أيضا الأكثر استدامة من الناحية المالية.

الجدول 1

سيناريوهات تجديد الموارد للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

(بملايين الدولارات الأمريكية)

السيناريوهات	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق**	التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق			
		ألف	ألف+	باء	جيم
المساهمات					
المساهمات الأساسية الجديدة	1 257	1 380	1 500	1 655	1 790
المساهمات المناخية الإضافية		0	150	150	200
قروض الشركاء الميسرة	93	150	175	200	250
مجموع التمويل الجديد لتجديد الموارد	**1 350**	**1 530**	**1 825**	**2 005**	**2 240**
استخدام الموارد					
برنامج القروض والمنح	**3 350**	**3 240**	**3 510**	**3 640**	**3 850**
عنصر المنحة الخاص بالبرنامج الشامل للقروض والمنح (%)	*44*	*47*	*47*	*47*	*47*
برنامج العمل (برنامج القروض والمنح + التمويل المشترك)	**8 375**	**8 535**	**9 220**	**9 540**	**10 080**
المستوى المستهدف للتمويل المشترك*	5 025	5 295	5 710	5 900	6 230

* تقديرات التمويل المشترك تتضمن التمويل المشترك لموارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة بمعدل 1: 1.6 والتمويل المشترك لموارد برنامج تمويل القطاع الخاص القابلة للتخصيص بمعدل 1: 5.

** بتاريخ مارس/آذار 2023.

~~123~~-128 **فيما يلي العناصر والمفاهيم الرئيسية التي تستند إليها سيناريوهات تجديد الموارد:**

- يمثل **برنامج القروض والمنح** قدرة الصندوق على الالتزام، أي المستوى الأقصى المستدام للبرمجة الجديدة خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في كل سيناريو من سيناريوهات المساهمات الأساسية المدفوعة نقدا، والمساهمات المناخية الإضافية، ومستوى الديون (بما في ذلك قروض الشركاء الميسرة) واستهلاك رأس المال. وعند حساب البرنامج المستدام للقروض والمنح، يأخذ الصندوق في الاعتبار احتياجات الصرف في الحافظة الحالية مع الحفاظ على مستوى ملائم من السيولة، تماشيا مع بيان الموارد المتاحة لعقد الالتزامات الذي يُقدَّم سنويا إلى المجلس التنفيذي. وسيستعرض الصندوق بانتظام، خلال الدورة، المحددات الأساسية لقدرته على الالتزام ويعدّل المسار عند الاقتضاء، بالتشاور مع المجلس التنفيذي.
- تتوقف **قدرة الصندوق المستدامة على تقديم المنح** على المساهمات الأساسية الجديدة لتجديد الموارد وعلى حصة من المساهمات المناخية الإضافية تُقدَّم عملا بشروط المنح. وبعد طرح النفقات غير القابلة للاسترداد، بما في ذلك المنح السابقة لإطار القدرة على تحمل الديون والتعويض الخاص بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يحدد الصندوق قدرته على تقديم المنح. ونظرا إلى أن 54 اقتصادا ناميا على الأقل تواجه الديون الشديدة والفقر الواسع، تُعَد منح الصندوق بالغة الأهمية لتمويل استراتيجيات التنمية الريفية والزراعية. ومن أجل ضمان الاستدامة المالية والدعم المتواصل للدول الأعضاء، تُفصَل المنح في جميع السيناريوهات، بما يتواءم مع إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون.

ويتطلب إعطاء الأولوية للمنح في مختلف السيناريوهات، مع احترام قيود خط الأساس المستدام لتجديد الموارد، زيادة مساهمات تجديد الموارد و/أو قروض الشركاء الميسرة لتحقيق زيادات إضافية في المنح أو التيسيرية. ومثلما كان الحال في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيُنشأ احتياطي لتدهور المديونية الحرجة، كي تظل البلدان التي تقع في المديونية الحرجة قادرة على الحصول على التمويل عن طريق المنح حين تكون بأمس الحاجة إليه، من دون خفض مخصصات البلدان الأخرى. ويمكن استخدام الاحتياطي طوال دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وسيُحدَّد عند مستوى 10 في المائة تقريبا من ~~التخصيص~~ حجم الموارد الشامل للبلدان التي تعاني من المديونية الحرجة أو المعرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة.

الجدول 2

توزيع التقديم المستدام للمنح في سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

(بملايين الدولارات الأمريكية)

سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	ألف	ألف+	باء	جيم
برنامج القروض والمنح (1+2)	**3 350**	**3 240**	**3 510**	**3 640**	**3 850**
مجموع الموارد الميسرة (1)*	**1 880**	**1 930**	**2 110**	**2 185**	**2 315**
ومن ضمنها القدرة المستدامة على تقديم المنح (3+4)	470	*550*	*625*	*655*	*700*
المنح للبلدان التي تعاني من المديونية الحرجة أو المعرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة** (3)	435	475	550	580	625
المنح غير القطرية (4)	35	75	75	75	75
ومن ضمنها الموارد المستخدمة في تمويل القطاع الخاص	-	*18*	*18*	*18*	*18*
عنصر المنحة في الموارد الميسرة (%)	***65***	***67***	***68***	***68***	***68***
مجموع الموارد غير الميسرة (2)	**1 470**	**1 310**	**1 400**	**1 455**	**1 535**
ومن ضمنها برنامج تمويل القطاع الخاص		*90*	*90*	*90*	*90*

* يشمل القدرة الشاملة على تقديم المنح والقروض التيسيرية المعينة بشروط فائقة التيسيرية، وشروط تيسيرية للغاية وشروط مختلطة.

** تشمل الاحتياطي لتدهور المديونية الحرجة (نحو 10 في المائة من المجموع).

- يُحسَب **مستوى التيسيرية** بطريقتَين: (1) في المظروف الذي يشكل الموارد الميسرة للصندوق؛[107] (2) في البرنامج الشامل للقروض والمنح بافتراض شروط التمويل الحالية والمخصصات المستمدة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ومستوى الموارد المقترَضة. ويتوقف مستوى التيسيرية في العرض المالي للصندوق على التفاعل بين ثلاثة أبعاد رئيسية: (1) مستوى تجديد الموارد؛ (2) استخدام رأس المال ومستوى الاقتراض؛ (3) تكوين البرنامج الشامل للقروض والمنح على النحو الموزَّع بين مجموعات البلدان ذات شروط التمويل المختلفة. ويزيد التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تيسيرية موارده الميسرة إلى ما يقرب من 67 إلى 68 في المائة، مقارنة بـ 65 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.[108]
- وسيستمر تطبيق **مبادئ الانتقائية القطرية**، ~~وكذلك حصر~~ وسيظل – عدد البلدان التي تحصل على

[107] يتضمن هذا المظروف الموارد المقدمة في شكل منح وقروض تيسيرية للغاية وقروض تيسيرية وفقا للتعريف الذي وضعه صندوق النقد الدولي (أي شروط فائقة التيسيرية، وشروط تيسيرية للغاية وشروط مختلطة).

[108] يعكس مستوى التيسيرية هذا شروط الإقراض المطبقة حاليا. ويمكن أن ينخفض المعدل قليلا بعد تحديث شروط الإقراض.

التمويل الجديد خلال الدورة بـقدره 80 بلدا في الحد الأقصى. وتضمن معايير الانتقائية القطرية،[109] التي استُحدثت لأول مرة في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، جاهزية البلد وتعزز كفاءة الصندوق من خلال تقليل الحاجة إلى إعادة التخصيص المتكرر للموارد. وتتيح كما تتيح إدارة عدد البلدان التي تحصل على التمويل الجديد لكل بلد الاستفادة من مبالغ أكبر من التمويل. ويمكن للبلدان التي لا تحصل على التمويل في إحدى الدورات أن تحصل عليه في الدورة التالية، فيما تستفيد من تركيز أكبر على دعم تنفيذ العمليات الجارية.

- وسيظل **نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترَضة** يمثلان الآليتين الرئيسيتين لتوزيع الموارد لإقراض القطاع العام في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيُستخدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لتحديد المخصصات القطرية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بينما سيتاح الحصول على الموارد من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا المؤهلة. **وبالقيمة الاسمية، من المتوقع أن يزيد حجم الموارد لجميع مجموعات دخل البلدان، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا مقارنة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في جميع السيناريوهات من ألف+ إلى جيم.**

الجدول 3

توزيع استخدام الموارد حسب القناة في مختلف سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	ألف	ألف+	باء	جيم
برنامج القروض والمنح	**3 350**	**3 240**	**3 510**	**3 640**	**3 850**
حجم الموارد حسب القناة					
نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (بما في ذلك إضافات التمويل المناخي، ومنح إطار القدرة على تحمل الديون والاحتياطي لتدهور المديونية الحرجة)	2 270	2 295	2 510	2 600	2 760
آلية الحصول على الموارد المقترضة	1 045	780	840	870	920
برنامج تمويل القطاع الخاص (المنح الأساسية والموارد المقترضة)	غير منطبق	108	108	108	108
المنح الأخرى غير القطرية/العالمية-الإقليمية	35	57	57	57	57

- سيكون **برنامج عمل برنامج تمويل القطاع الخاص** انعكاسا مباشرا لكل من استراتيجية تمويله وطلب السوق. وسيكون تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص مزيجا من: (1) مساهمة من رأس مال الصندوق نفسه، وتتألف من جزء صغير من الموارد الأساسية وجزء أكبر من الموارد المقترَضة، المحتفظ بها كلها في قائمة الموازنة[110]؛ (2) الموارد التكميلية التي تجري تعبئتها من الجهات المانحة، وتُدار من خلال الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص والمحتفظ بها خارج قائمة الموازنة. وعلى وجه التحديد، يُقترَح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص من خلال مساهمة من الموارد الأساسية تبلغ 18 مليون دولار أمريكي ومساهمة بقيمة 90 مليون دولار أمريكي من الموارد المقترضة مع الحفاظ على الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص للموارد التكميلية. وسيمكّن

[109] تشمل المعايير التركيز الاستراتيجي (تتاح استراتيجية قطرية صالحة في وقت مبكر من الدورة)؛ والقدرة الاستيعابية (يجب أن تكون جميع العمليات السارية لأكثر من عام قد صرفت أموالا لمرة واحدة على الأقل في الأشهر الثمانية عشر السابقة) والملكية (عدم وجود قروض موافق عليها تنتظر التوقيع منذ أكثر من 12 شهرا).

[110] الإشارات إلى "المحتفظ بها كلها في قائمة الموازنة" تشير إلى القوائم المالية للصندوق وحده، في حين تشير "من خارج قائمة الموازنة" إلى كيانات أخرى ضمن القوائم المالية الموحدة - مثل الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص.

هذا التمويل برنامجَ تمويل القطاع الخاص من تحفيز ما يصل إلى 450 مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك للقطاع الخاص من خلال استخدام التمويل المختلط والهياكل المالية المبتكرة. ويُعَد تحقيق ذلك ممكنا في ضوء تجربة الصندوق وتجارب المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

- **نسبة التمويل بالديون (الديون إلى حقوق المساهمين).** أتاح الحصول على تصنيف ائتماني للصندوق إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال. وتتوخى الإدارة زيادة تدريجية للتمويل بالديون من أجل ضمان قدرة الصندوق على خدمة عملائه في الطيف الكامل لفئات الدخل. ويُتوقَّع أن تزداد نسبة التمويل بالديون باطراد من 25 في المائة، ابتداء من النصف الثاني من عام 2022، لتبقى أقل من عتبة الـ 50 في المائة بحلول نهاية التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بحيث يبلغ رصيد الديون الشامل المستدام نحو 4 مليارات دولار أمريكي. وللتمكن من تحمل هذا المستوى من الديون المتوقعة، من الضروري أن يحافظ الصندوق على حجم رأس مال مستقر. وسيتحقق ذلك من خلال عمليات التجديد الراسخة المستمرة للموارد، وتنفيذ إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون واعتماد سياسة حذرة لكفاية رأس المال.

- **رأس المال القابل للتخصيص.** منذ الموافقة على سياسة كفاية رأس المال في الصندوق في عام 2019، أصبح التدبير الداخلي الرئيسي لتقييم رسملة الصندوق هو رأس المال القابل للتخصيص. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة الداخلية لرأس المال القابل للتخصيص ليست وحدها أعلى بكثير من عتباتها الدنيا ولكن أيضا النسبة الخارجية لرأس المال الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني. وتماشيا مع أفضل الممارسات، تُستكمَل نسبة رأس المال القابل للتخصيص في الصندوق (نسبة كفاية رأس المال المستندة إلى المخاطر) بنسبة التمويل بالديون غير المستند إلى المخاطر. والصندوق بصدد إجراء استعراض شامل لسياسته بشأن كفاية رأس المال، بناء على النتائج التي رُصدت منذ الموافقة على السياسة في عام 2019، مع إيلاء اهتمام شديد لخصائص الأصول وملامح المخاطر. وسيشمل استعراض السياسة إعادة تقييم حدود التمويل بالديون في الصندوق. ويأتي هذا الاستعراض في أعقاب الاستعراض الأخير لأطر كفاية رأس المال للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الذي أُجري بتكليف من مجموعة العشرين، ويمثل جهدا إضافيا نحو زيادة موارد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى أقصى حد.

- **المفاضلة بين المصروفات ووضع البرامج.** من الضروري تحقيق التوازن الدقيق بين قدرة الصندوق على الالتزام وقدرته على الصرف. ويضمن ذلك القدرة على صرف الأموال بما يتماشى مع ملامح الصرف في المشروعات مع الحفاظ على الامتثال لعتبات السيولة في الصندوق. وقد اتخذ الصندوق، خلال الدورات القليلة الماضية، تدابير حكيمة لتحقيق التوازن الدقيق بين حالة السيولة لديه وسرعة الصرف. وبالمضي قدما، سيستكشف الصندوق خيارات ونهج لإدارة الصرف مع مراعاة الاحتياجات ~~عبر ستُدار عمليات الصرف من خلال مظاريف صرف أكثر دقة من أجل التفريق بين سرعة عمليات الصرف~~ مختلف شروط الإقراض وبناء على الوضع النقدي الفعلي للصندوق.

- تشمل **المستويات المستهدفة لتجديد الموارد** المبلغ الكامل للمساهمات الأساسية والمساهمات المناخية الإضافية، ولكن فقط عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة (نظرا إلى أن عنصر المنحة مؤهل للحصول على حقوق التصويت في حين أن القيمة الاسمية لقروض الشركاء الميسرة غير مؤهلة). ويظهر الجدول 4 أدناه المستويات المستهدفة التي تنطبق في كل سيناريو من سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق استنادا إلى هذا الحساب. ويظهر الجدول 1 أعلاه المبلغ الكامل للتمويل الجديد لتجديد الموارد في كل سيناريو، بما في ذلك القيمة الاسمية لقروض الشركاء الميسرة نظرا إلى أنها ذات صلة لتمويل برنامج القروض والمنح.

الجدول 4

المستويات المستهدفة لتجديد الموارد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق حسب السيناريو

(بملايين الدولارات الأمريكية)

		التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	ألف	ألف+	باء	جيم
مساهمات الدول الأعضاء	المساهمات الأساسية الجديدة **(1)**	*1 257*	1 380	1 500	1 655	1 790
	المساهمات المناخية الإضافية **(2)**		0	150	150	200
	قروض الشركاء الميسرة **(3)**	*93*	150	175	200	250
	عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة **(4)** (المتوسط المفترض 35 في المائة)	23	52.5	61.25	70	87.5
	مجموع التمويل الجديد لتجديد الموارد (1+2+3)	**1 350**	**1 530**	**1 825**	**2 005**	**2 240**
	المستوى المستهدف لتجديد الموارد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق *(1+2+4)*		**1 433**	**1 711**	**1 875**	**2 078**

سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق حسب فئة الدخل ونوع التمويل

124-129- **في التجديد الثالث عشر للموارد، سيهدف الصندوق إلى ضمان حصول البلدان المنخفضة الدخل على ما لا يقل عن 45 في المائة من جميع الموارد الأساسية الموزعة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.** إنها المرة الأولى التي يحدد فيها الصندوق مستوى مستهدفا محددا لحصة البلدان المنخفضة الدخل من الموارد الأساسية (الشكل 6). ويمثل المستوى المستهدف زيادة مقارنة بحصة الموارد الأساسية التي تلقتها البلدان المنخفضة الدخل في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، والتي بلغت 42 في المائة. ويضمن ذلك، مقرونا بزيادة القدرة على تقديم المنح والتيسيرية في جميع سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وفاء الصندوق بالتزامه بإعطاء الأولوية للبلدان الأشد فقرا، لا سيما تلك التي تعاني من المديونية الحرجة أو أوجه الهشاشة. ويفي الصندوق أيضا بالتزامه بالعالمية والاستدامة المالية: إذ يُقدَّم ثلث موارد الصندوق بشروط عادية،[111] ويمكن أن تستوعبه بصورة أساسية البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا وتمويل القطاع الخاص (الشكل 7). وعلى النحو المبين أدناه، كلما ازدادت المساهمات في تجديد الموارد، ازداد في الإجمال حجم الموارد الأساسية والمقترَضة على السواء المتاحة لجميع مجموعات البلدان، مع بقائها متشابهة بصورة عامة من حيث النسب المئوية.

130- **وسيواصل الصندوق تخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وضمان قدرة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا على الحصول على 11 إلى 20 في المائة من برنامج القروض والمنح.** في السيناريوهات المالية الحالية، تُقدَّر الموارد التي يمكن للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا الحصول عليها بمستويات مشابهة لتلك المقدَّرة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وتبلغ 14 في المائة من برنامج القروض والمنح. وتموّل الموارد المقترَضة البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا المؤهلة، والعمليات غير السيادية، بما يحافظ على عالمية الصندوق.

125-131- **وسيستفيد جميع فئات دخل البلدان من زيادة الموارد في السيناريو ألف+ وباء وجيم، في حين ستنخفض لكافة المجموعات في السيناريو ألف.** ويظهر الشكل 8 كيف تُوجَّه الموارد الأساسية والمقترَضة في السيناريوهات الأربعة، فيما يبيّن الشكل 6 كيف يُوزَّع التمويل على أساس مجموعة البلدان حسب مستوى الدخل في كل سيناريو. وفي السيناريو ألف، ستشهد جميع مجموعات البلدان حسب مستوى الدخل انخفاضا

[111] في ظل ظروف السوق الحالية، تُصنَّف القروض ذات الشروط العادية على أنها غير تيسيرية وفقا لتعريف صندوق النقد الدولي.

في الموارد بالقيمة الاسمية بالدولار الأمريكي، مع زيادة اسمية طفيفة في السيناريو ألف+ وزيادات أكبر في السيناريوهين باء وجيم.

الشكل 6

سيناريوهات برنامج القروض والمنح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: التوزيع حسب فئة الدخل

(بملايين الدولارات الأمريكية)

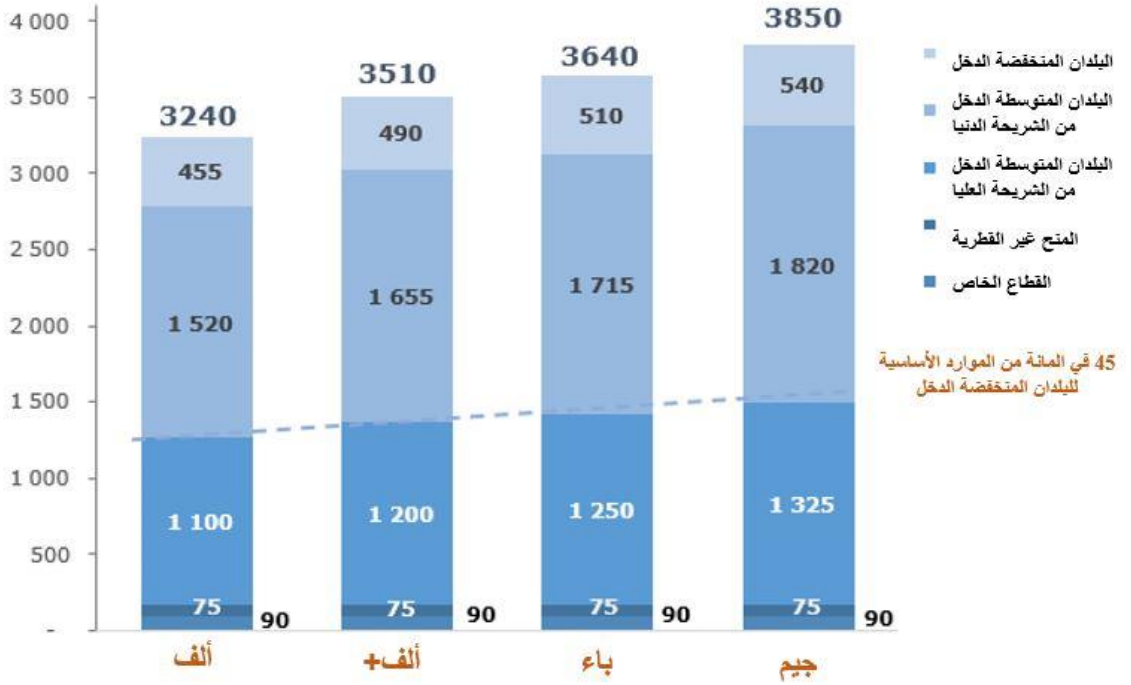

الشكل 7

سيناريوهات برنامج القروض والمنح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق حسب نوع التمويل (بما يشمل برنامج تمويل القطاع الخاص)

(بملايين الدولارات الأمريكية)

الشكل 8

سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: توزيع الموارد الأساسية والمقترضة للعمليات السيادية، حسب فئة الدخل*

(بملايين الدولارات الأمريكية)

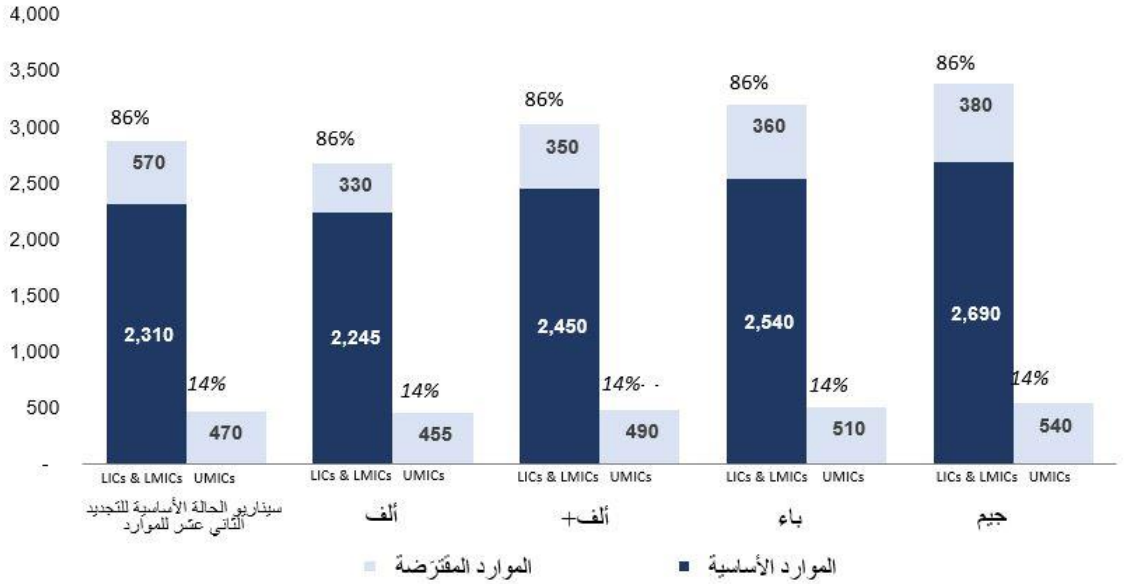

* باستثناء برنامج تمويل القطاع الخاص، ولم يجر تحديد المنح غير القطرية واحتياطي إطار القدرة على تحمل الديون كتخصيص حسب فئة الدخل.

LICs	البلدان المنخفضة الدخل
LMICs	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
UMICs	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا

~~126~~-132 **سيحافظ الصندوق على التزاماته بالتمويل لأفريقيا، مع زيادة المستوى الذي يستهدفه للأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات.** زاد الصندوق، في التجديد الثاني عشر لموارده، مستويات التمويل المستهدفة لأفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى 55 في المائة و50 في المائة من الموارد الأساسية على التوالي. وسيجري الإبقاء على هذه المستويات المستهدفة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، في حين أن الحصة المستهدفة من الموارد الأساسية للبلدان المتأثرة بالهشاشة أو النزاعات وفقا لتعريف البنك الدولي ستزيد من 25 في المائة إلى 30 في المائة على الأقل، كما ورد أعلاه. وفي الإجمال، وفي حين أن الحصص المستهدفة تظل هي نفسها في مختلف السيناريوهات، فإنها تُترجَم إلى أحجام أكبر من الموارد الأساسية بالدولار الأمريكي.

طموحات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من حيث الأثر

~~127~~-133 **سيواصل الصندوق العمل لتحقيق طموحه بمضاعفة أثره بحلول عام 2030 وسيواصل القياس المنهجي للأثر القابل للإسناد إلى العمليات التي يموّلها.** تعني مضاعفة الأثر زيادة عدد الأشخاص الذين يستفيدون من زيادة الدخل من 20 مليون شخص في السنة (استنادا إلى تقييمات الأثر في التجديد العاشر لموارد الصندوق) إلى 40 مليون شخص في السنة بحلول عام 2030. وقد أشارت تقييمات الأثر الأخيرة إلى أن الصندوق حسّن دخل 25.8 مليون شخص في السنة في التجديد الحادي عشر للموارد. وفي التجديد الثاني عشر للموارد، يتوقع الصندوق زيادة دخل 29 مليون شخص سنويا.

~~128~~-134 **ومن أجل تحقيق طموح مضاعفة الأثر بحلول عام 2030، ينبغي على الصندوق وضع برنامج عمل لا تقل قيمته عن 10 مليارات دولار أمريكي في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** سيضع ذلك الصندوق

على المسار الصحيح لضمان استفادة 34 مليون إلى 35 مليون شخص سنويا من زيادة الدخل خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وعندئذ سيكون الصندوق في وضع يمكّنه من مساعدة 40 مليون شخص سنويا لزيادة دخلهم بحلول عام 2030، وهو العام الأخير في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويقدم الجدول 5 مستويات الأثر التي يجب بلوغها خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في كل واحد من السيناريوهات الأربعة، ويظهر أنه ينبغي على الصندوق أن يهدف إلى تحقيق السيناريو باء على الأقل، ويُفضَّل أن يهدف إلى تحقيق السيناريو جيم، لضمان بقائه على المسار الصحيح لمضاعفة الأثر بحلول عام 2030. وستضطلع التحسينات في نموذج عمل الصندوق ونهج البرامج القطرية والتحسينات في القيمة مقابل المال والأثر لكل دولار بدور أيضا في تحقيق هذا الطموح، على الرغم من أن هذه التحسينات في الكفاءة والفعالية ليست مدرجة في عمليات المحاكاة.

~~129~~ 135- **وسيعمل الصندوق أيضا لزيادة تعميق أثره.** يُعَد الالتزام المستمر بالمنظور الجنساني وقضايا الشباب والإدماج الاجتماعي عنصرا أساسيا في تعميق الأثر، وكذلك التركيز المتزايد على البلدان الأشد فقرا والبلدان المتأثرة بالهشاشة. كما أن زيادة الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ وتعزيز المشاركة مع القطاع الخاص يدعمان تحقيق أثر أعمق وأكثر استدامة، فضلا عن زيادة التركيز على توسيع النطاق. وكذلك يعكس إدراج مؤشرات الأثر للأمن الغذائي وتمكين المرأة في إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، هذا التركيز على تعميق الأثر عبر المجالات المختلفة التي هي في صلب مهمة الصندوق، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بأولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بالإضافة إلى القياس المستمر للآثار على الإنتاج، والوصول إلى الأسواق، والقدرة على الصمود والتغذية.

الجدول 5

السيناريوهات المالية لبرنامج العمل وعمليات محاكاة الأثر على غاية الصندوق وأهدافه الاستراتيجية[112]

	السيناريوهات المالية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق			
	ألف	ألف+	باء	جيم
برنامج العمل ***(بملايين الدولارات الأمريكية)***	**8 535**	**9 220**	**9 540**	**10 080**
الأثر (عدد الأشخاص [بالملايين] الذين حققوا ما يلي)				
- **زيادة في الدخل/تنقل اقتصادي إيجابي (غايتا هدفي التنمية المستدامة 2-3 و1-2)**	93-87	100-94	104-98	110-103
- **زيادة في الإنتاج (غاية هدف التنمية المستدامة 2-3)**	75-71	81-76	84-79	89-83
- **زيادة في الوصول إلى الأسواق (غاية هدف التنمية المستدامة 2-3)**	77-73	84-79	86-81	91-86
- **قدرة أكبر على الصمود (غاية هدف التنمية المستدامة 1-5)**	46-43	50-47	51-48	54-51

سابعا- الإبلاغ عن النتائج والتقدم المحرز في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

~~130~~ 136- **ثمة اعتراف واسع بسمعة الصندوق بوصفه جهة رائدة عالمية في ثقافة المساءلة والنتائج.** ويحافظ الصندوق على التزامه الراسخ بدعم الشفافية وتحقيق نتائج موثوقة وذات أثر من خلال آلياته للإبلاغ.

[112] تُقدَّر أرقام الأثر استنادا إلى مجموع برنامج العمل المستمد من برنامج القروض والمنح في الصندوق، باستخدام بارامترات من تقديرات الأثر للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق والوصول الذي تحقق في المشروعات التي أُغلقت في فترة التجديد الحادي عشر للموارد. ويشمل برنامج العمل المقابل للسيناريوهات المالية للتجديد الثالث عشر للموارد تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص، وتُستخدَم نتائج تقييم الأثر للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لتقدير الأثر المسند إلى برنامج القروض والمنح بالطريقة نفسها لبرنامج تمويل القطاع الخاص وبرنامج العمل على السواء.

~~131~~ 137- **وستقاس أهداف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ويُبلَّغ عنها بطريقة منهجية وشفافة.** والوسيلتان الرئيسيتان لتوضيح طموح الصندوق وقياسه خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هما مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (الملحق الأول)، وإطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (الملحق الثاني).

~~132~~ 138- **وتعكس مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الالتزامات الرئيسية التي عُقِدت أثناء هيئة المشاورات.** ويعبّر كل التزام عن مجالات عمل ذات أولوية عالية جرى الاتفاق عليها أثناء هيئة المشاورات، ويرتبط بمجموعة من الإجراءات المحددة زمنيا والقابلة للرصد التي يجب اتخاذها بغية الوفاء بهذه الالتزامات. كما تحدد المصفوفة مؤشرات إطار إدارة النتائج التي ستتأثر بكل التزام. ويمثل هذا النموذج استمرارا لممارسات التجديد الثاني عشر للموارد والمتمثلة في توفير إطار متكامل للمساءلة، والتمييز بين الالتزامات الأعلى مستوى والإجراءات القابلة للرصد، وتوضيح نظرية التغيير عبر الربط بمؤشرات محددة لإطار إدارة النتائج.

~~133~~ 139- **ويقدم إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أساسا لتبيان أداء الصندوق.** ويُعتبر إطار إدارة النتائج جزءا لا يتجزأ من إطار الفعالية الإنمائية للصندوق، وأداة بالغة الأهمية لتبيان الأداء وإدارته على المستوى المؤسسي. وهو يعبّر عن المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي جرى تحديدها والاتفاق عليها خلال مشاورات تجديد الموارد، كما أنه يتضمن مؤشرات ~~أساسية~~ لتتبع التقدم المحرز. ويعتمد إطار إدارة النتائج للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على نتائج الاستعراض المستقل الذي أجري في عام 2023 لإطار إدارة النتائج للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.[113] ودعم الاستعراض التحسينات التي أجريت بناء على الدروس المستفادة من أطر إدارة النتائج السابقة، بما في ذلك التحول من تحديد الأهداف إلى تتبع التقدم المحرز في النتائج والمخرجات، وتبسيط المؤشرات.

~~134~~ 140- **وكما في عمليات تجديد الموارد السابقة، سيقوم الصندوق بالإبلاغ عن مؤشرات الأثر خلال العام الأخير من التجديد الثالث عشر لموارده.** وسيواصل الصندوق إجراء تقييمات الأثر في نحو 15 في المائة من مشروعاته، وهي عينة كبيرة بالقدر الكافي للدقة الإحصائية، على الرغم من أنه ستُبذَل جهود لتعبئة الموارد من أجل زيادة حصة المشروعات التي تخضع للتقييم، لا سيما في ضوء المستوى المستهدف الطموح المتمثل بمضاعفة الأثر بحلول عام 2030. وسيُقدَّم تقرير تجميعي عن حصائل تقييمات الأثر في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى المجلس التنفيذي في الفصل الثالث من عام 2028. وهذا يشكل استمرارية لممارسة الصندوق بوصفه إحدى المؤسسات المالية الدولية القليلة التي تقيس على نحو منهجي الأثر القابل للإسناد إلى العمليات التي تمولها.

~~135~~ 141- **وابتداء من نهاية التجديد الثاني عشر للموارد، سيبدأ الصندوق أيضا بتقديم تقرير قائم بذاته عن إنجاز تجديد الموارد.** ففي حين أن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق سيبقى الأداة الرئيسية لإبلاغ المجلس التنفيذي عن عمليات الصندوق، سيوضع تقرير إنجاز تجديد الموارد ليشكل بصورة أساسية أداة تواصل أكثر فعالية، استنادا إلى تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق ومصادر أخرى. وسوف يتيح فرصا، من خلال إعداده ونشره، للتفكير في الإنجازات الرئيسية التي تحققت في فترة تجديد الموارد وتسليط الضوء عليها مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين. وسيُقدَّم تقرير إنجاز التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في أواخر عام 2025، ويُتوقَّع صدور تقرير إنجاز تجديد الموارد الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في عام 2028.

[113] EC 20203/123/W.P.3 و EC 2023/123/W.P.3/Add.1.

ثامنا- ترتيبات استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

~~136~~ 142- **استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** سيُقدَّم استعراض منتصف المدة لتنفيذ التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق واستنتاجاته في دورة مبكرة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

~~137~~ 143- **اختيار رئيس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.** سيجري اختيار رئيس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من خلال عملية مفتوحة تُنجَز قبل انعقاد الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بالتعاون مع المجلس التنفيذي.

تاسعا- التوصية

~~138~~ 144- **توصي هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مجلس المحافظين بإقرار مشروع القرار المرفق في الملحق التاسع لهذا التقرير.**

مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

الالتزامات	*الإجراءات القابلة للرصد*	*الإطار الزمني*	*المؤشرات ذات الصلة في إطار إدارة النتائج*
1- التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الضعيفة			
1-1 ضمان الشمول	1- زيادة حافظة المشروعات ذات التركيز على المنظور الجنساني، من خلال ضمان أن 35 في المائة من المشروعات السيادية الجديدة تهدف إلى تحقيق نتائج تحويلية في ~~تحدث تحولا إيجابيا في المعايير الجنسانية والعلاقات~~المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	الفصل الرابع من عام 2027	6-2-2 المساواة بين الجنسين (درجة التصنيف 4 أو أعلى/درجة التصنيف 5 أو أعلى) (النسبة المئوية) – 90 لدرجة التصنيف 4 و60 لدرجة التصنيف 5 أو أعلى 4-1-3 المشروعات المصممة لإحداث نتائج تحويلية في ~~لإحداث تحول في المعايير الجنسانية والعلاقات~~ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – 35 في المائة 5-1-3 مدى ملاءمة نُهج الاستهداف في مشروعات الصندوق الاستثمارية (درجة التصنيف 4 أو أعلى/درجة التصنيف 5 أو أعلى) ستُصنَّف جميع المؤشرات المستندة إلى الأشخاص بحسب وضع الشباب (شباب وغير شباب)، ونوع الجنس، بالإضافة إلى وضع الأشخاص من الشعوب الأصلية وحالة الإعاقة عندما يكون ذا صلة بالتركيز المحدد للمشروع. ~~وسيجري الإبلاغ عن الإجراء 6 المقابل للرصد (تشمل المشروعات الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم مجموعة مستهدفة ذات أولوية) على أساس المشروع.~~
	2- زيادة حافظة المشروعات ذات التركيز على الشباب، من خلال ضمان أن 60 في المائة من المشروعات السيادية الجديدة مراعية لقضايا الشباب وتوسيع نطاق تحالف الشباب الشعبي ليشمل ثلاثة بلدان إضافية.	الفصل الرابع من عام 2027	
	3- الدعم المستمر للعمليات المؤسسية لشراكات المجتمع المدني الثلاث: منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، ومنتدى المزارعين وتحالف الشباب الشعبي.	الفصل الرابع من عام 2027	
	4- ضمان استشارة منظمات المزارعين والشعوب الأصلية والشباب خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات التشغيلية ذات الصلة، واستكشاف المزيد من الخيارات لضمان مشاركة جميع أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة المعنيين على النحو الواجب في العمليات ذات الصلة، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص أو المجموعات التي قد تواجه حواجز إضافية أمام المشاركة، وهذا استنادا إلى إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق، وآليات التنسيق القائمة والعمليات التشاورية و-احترام هياكل وعمليات الحوكمة المعتمدة في الصندوق.	الفصل الرابع من عام 2027	

الالتزامات	*الإجراءات القابلة للرصد*	*الإطار الزمني*	*المؤشرات ذات الصلة في إطار إدارة النتائج*
	5- زيادة حافظة المشروعات ذات التركيز على التغذية، من خلال ضمان أن 60 في المائة من المشروعات السيادية الجديدة مراعية للتغذية.	الفصل الرابع من عام 2027	
	6- ضمان أن خمسة مشروعات جديدة على الأقل تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم مجموعة مستهدفة ذات أولوية.	الفصل الرابع من عام 2027	
	7- ضمان أن 10 مشروعات جديدة على الأقل تشمل الشعوب الأصلية بوصفها مجموعة مستهدفة ذات أولوية.	الفصل الرابع من عام 2027	
	8- تجديد مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال تعبئة موارد إضافية من شركاء آخرين.	الفصل الرابع من عام 2027	
2-1 تعزيز التركيز على السياقات الهشة	~~8~~-9- تخصيص ما لا يقل عن 30 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان ذات الأوضاع الهشة (استنادا إلى قائمة البنك الدولي للبلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات للسنة المالية 2024).	الفصل الرابع من عام 2024	– يمكن تصنيف مؤشرات إطار إدارة النتائج حسب وضع الهشاشة
	~~9~~-10- إنشاء وحدة الهشاشة.	الفصل الرابع من عام 2024	
3-1 الاستثمار في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وفي التنوع البيولوجي	~~10~~-11- تقديم استراتيجية موحدة عن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي إلى المجلس التنفيذي، وتخطيط خارطة طريق لمواءمة الصندوق مع اتفاق باريس.	الفصل الثاني من عام 2025	7-2-2 إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ (النسبة المئوية) - 90 3-1-3 القدرة المناخية: المشروعات المصممة لبناء القدرة على التكيُّف (النسبة المئوية) - 90
	~~11~~-12- زيادة المستوى المستهدف للتمويل المناخي إلى ما لا يقل عن 45 في المائة من برنامج القروض والمنح الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ومنها زيادة بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2030 ستُخصَّص للحلول المستندة إلى الطبيعة. وستوضَع منهجية لقياس تمويل التنوع البيولوجي كجزء من استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي.	الفصل الرابع من عام 2027	

الالتزامات	*الإجراءات القابلة للرصد*	*الإطار الزمني*	*المؤشرات ذات الصلة في إطار إدارة النتائج*
	~~12~~ 13- ضمان أن 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة متوائمة مع المساهمات القطرية المحددة وطنيا والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي.	الفصل الرابع من عام 2027	
4-1 تعزيز إشراك القطاع الخاص	~~13~~ 14- تقديم استراتيجية محدّثة عن مشاركة القطاع الخاص إلى المجلس التنفيذي.	الفصل الثالث من عام 2024	
	~~14~~ 15- تقديم إطار عمل لتنفيذ الطرائق الجديدة لتمويل برنامج تمويل القطاع الخاص إلى المجلس التنفيذي.	الفصل الثالث من عام 2024	3-4-4 تأثير الرفع المالي للاستثمارات غير السيادية في الصندوق -
	~~15~~ 16- ضمان أن نسبة 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة تحدد فرص القطاع الخاص.	الفصل الرابع من عام 2027	
2- تحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة			
1-2 تعزيز نهج متكامل للبرامج القطرية	~~16~~ 17- ضمان أن ما لا يقل عن 10 في المائة من المشروعات الجديدة تستخدم نُهجا برامجية متعددة المراحل.	الفصل الرابع من عام 2027	
2-2 الإدارة التكيفية	~~17~~ 18- تقديم نسخة محدثة عن استراتيجية إدارة المعرفة في الصندوق إلى المجلس التنفيذي.	الفصل الثالث من عام 2026	2-3-1 نسبة الصرف - 16 2-3-2 التقدم الشامل للتنفيذ (درجة التصنيف 4 أو أعلى) - 80 3-2-3 مؤشر الاستباقية - 80 3-3-3 إدارة المعرفة (درجة التصنيف مرض إلى حد ما أو أعلى) – 90 (استقصاءات أصحاب المصلحة)، 80 (تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية)
	~~18~~ 19- توحيد الحافظة من خلال خفض عدد المشروعات الاستثمارية السيادية الجارية إلى نحو 200 مشروع.	الفصل الرابع من عام 2027	
3-2 تعزيز استدامة الاستثمارات وقابليتها للتوسع	~~19~~ 20- ضمان أن 100 في المائة من المشروعات الاستثمارية السيادية وغير السيادية مرتبطة بأهداف السياسات القطرية ذات الصلة وبالعمل السياساتي الداعم الذي يقوم به الصندوق.	الفصل الرابع من عام 2027	3-3-1 فعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق (درجة التصنيف مرض إلى حد ما أو أعلى) – 90 (استقصاءات أصحاب المصلحة)، 80 (تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية) 3-2-3 المشاركة في السياسات القطرية (درجة التصنيف مرض إلى حد ما أو أعلى) – 90 (استقصاءات أصحاب المصلحة)، 80 (تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية)
	~~20~~ 21- ضمان أن 25 مشروعا على الأقل تتضمن مبادرات جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	الفصل الرابع من عام 2027	

الالتزامات	*الإجراءات القابلة للرصد*	*الإطار الزمني*	*المؤشرات ذات الصلة في إطار إدارة النتائج*
	~~21~~-22- ضمان أن ما لا يقل عن 20 مشروعا تشمل نُهجا مبتكرة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية أو الزراعة الرقمية.	الفصل الرابع من عام 2027	3-3-4 الجودة الشاملة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية) - 100
	~~22~~-23- ضمان أن 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة متوائمة مع المسارات المعتمدة وطنيا لتحويل النظم الغذائية حيث وُجدت.	الفصل الرابع من عام 2027	
3- تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية			
3-1 تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية	~~23~~-24- استحداث نهج متجدد للتوقعات المتعلقة بالميزانة.	الفصل الرابع من عام 2027	3-5-1 نسبة النفقات الإدارية للصندوق إلى برنامج القروض والمِنح (بما يشمل الأموال التي يديرها الصندوق) - 12.5
	~~24~~-25- إدخال منهجية لحساب نسب الكفاءة متوائمة مع المنظمات المقارنة الأخرى.	الفصل الرابع من عام 2027	3-6-1 فعالية اللامركزية - 80 3-6-2 النسبة المئوية للنساء في الوظائف الفنية من الرتبة ف-5 وما فوقها - => 45 3-6-3 مؤشر انخراط الموظفين (الاستقصاء العالمي للموظفين) مع مؤشرات محددة خاصة باستراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق - 80
	~~25~~-26- تقديم إطار استراتيجي محدّث إلى المجلس التنفيذي.	الفصل الثاني من عام 2025	
4- تجميع تمويل التنمية وزيادته			
4-1 زيادة الموارد إلى أقصى حد لمَن هم في أمس الحاجة إليها	~~26~~-27- زيادة حصة الموارد الأساسية المخصصة للبلدان المنخفضة الدخل إلى 45 في المائة، ومع الاستمرار في تخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و55 في المائة لأفريقيا و50 في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكذلك ضمان قدرة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا على الحصول على نسبة تتراوح من 11 إلى 20 في المائة من برنامج القروض والمنح الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من خلال استخدام الموارد المقترضة.	الفصل الرابع من عام 2027	

الالتزامات	*الإجراءات القابلة للرصد*	*الإطار الزمني*	*المؤشرات ذات الصلة في إطار إدارة النتائج*
4-2 توسيع التمويل لتحقيق أقصى قدر من الأثر	~~27~~ 28- تقديم تحديث عن إدخال المساهمات المناخية الإضافية بوصفها أداة جديدة لزيادة التمويل المناخي في استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.	الفصل الأول من عام 2026	3-4-1 رأس المال القابل للتخصيص - قيد التتبع 3-4-2 نسبة الدين إلى حقوق المساهمين - قيد التتبع 3-4 3- نسبة التمويل المشترك – 1:1.6
	~~28~~ 29- تقديم تحديثات مقترحة إلى المجلس التنفيذي لسياسة الاقتراض غير التيسيري قبل بدء التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.	الفصل الرابع من عام 2024	

إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (2025-2027)

يرجى الاطلاع على الوثيقة IFAD13/3/R.2/Rev.1/Add.1.

برنامج تمويل القطاع الخاص: نموذج التمويل وترتيبات التنفيذ

أولا- مقدمة

1. تهدف رؤية الصندوق الطموحة لمشاركة القطاع الخاص في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى إقامة شراكات مربحة لجميع الأطراف بين القطاع الخاص وصغار المنتجين في المجتمعات الريفية. وسيعمل الصندوق، مستفيدا من شراكاته الراسخة ووجوده الميداني، على تمكين وتحفيز وتجميع استثمارات القطاع الخاص التي تمكن صغار المنتجين من خلال تحسين سبل العيش وزيادة قدرة المؤسسات على الصمود وإنشاء فرص العمل، مع ضمان الاستثمارات المربحة التي تحقق آثارا اجتماعية وبيئية إيجابية. وبالاستفادة من خبرته في مجال التنمية الريفية، سيتعاون الصندوق بفعالية مع المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة والوسطاء الماليين لتوفير حلول مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحلية في المناطق الريفية وتعزيز الروابط بين المناطق الريفية والحضرية. وبفضل فهمه العميق للتحديات الريفية وشراكاته الواسعة، سيعمل الصندوق على زيادة تأثيره إلى أقصى حد من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص عن طريق سد الفجوة بين القطاع الخاص والمجتمعات الريفية.

2. واستنادا إلى التقدم المحرز والقدرات التي تطورت خلال التجديد الحادي عشر والتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والدروس المستفادة من الشركاء الإنمائيين الآخرين (انظر القسم خامسا)، سيقوم الصندوق بتوسيع نطاق برنامج تمويل القطاع الخاص لزيادة الاستثمارات الخاصة التي تحقق أثرا أكبر على القضايا ذات الأولوية، دون ممارسة المزيد من الضغوط على الحكومات المثقلة بالديون بشكل متزايد.

3. ويصف هذا الملحق طرائق تنفيذ برنامج تمويل القطاع الخاص المقترح لتحقيق الطموح الرامي إلى توسيع نطاق أثر هذا البرنامج. وهو لا يغطي النطاق الكامل لمشاركة القطاع الخاص في الصندوق، والتي ستظل أيضا موضع تركيز قوي في إطار العمليات السيادية للصندوق والمرافق والبرامج الأخرى المدعومة بالموارد التكميلية.

ثانيا- موضع برنامج تمويل القطاع الخاص وميزته النسبية

4. للبرنامج ثلاثة أهداف محددة هي: (1) إنشاء فرص العمل والإدماج الاقتصادي للشباب؛ (2) تمكين المرأة؛ (3) تعزيز جهود التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره لتعزيز القدرة على الصمود بين صغار المنتجين والفقراء الريفيين. وتُترجم هذه الأهداف إلى التزام بتخصيص 50 في المائة من موارد برنامج تمويل القطاع الخاص للاستثمارات التي تراعي المنظور الجنساني، و30 في المائة للاستثمارات المراعية للشباب، و50 في المائة للاستثمارات التي تعزز الزراعة القادرة على الصمود في وجه المناخ والتكيف معه والتخفيف من آثاره.

5. وقد صُمم برنامج تمويل القطاع الخاص في عام 2020 للاستفادة من الميزة النسبية للصندوق واستكمال عمل الشركاء الإنمائيين الآخرين. ويحظى البرنامج بالميزات الفريدة التالية:

(1) التركيز حصريا على الفقراء الريفيين وصغار المنتجين، بالاستعانة بالقدرات الإبداعية التي تعززها حافظة الصندوق النشطة البالغة 20 مليار دولار أمريكي (بما في ذلك التمويل المشترك) واستراتيجيات الاستهداف الموثوق بها في كل عملية. ويستند ذلك إلى قدرة الصندوق القوية على استهداف صغار المنتجين والفقراء الريفيين والنساء والفئات الأخرى التي تفتقر إلى الخدمات مثل الشباب والشعوب الأصلية، والنجاح في بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص. وهذا من شأنه أن يمكّن برنامج تمويل القطاع الخاص من إنشاء قطاعات السوق والوصول إليها بشكل فعال، وهي قطاعات لا تستطيع الجهات الفاعلة الأخرى الوصول إليها بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

(2) حتى الآن، بُنيت استراتيجية برنامج تمويل القطاع الخاص على الإقبال الشديد على المخاطر مع استخدام طرق فعالة لإزالة المخاطر، بما في ذلك الخبرة التقنية التي يتمتع بها الصندوق واستثماراته السيادية. وتُصمم

حلول برنامج تمويل القطاع الخاص لتناسب الفئة المستهدفة: فأحجام القسائم غالبا ما ستكون أصغر من أحجام قسائم المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وينصب تركيزها حصرا على صغار المنتجين والفقراء الريفيين. وتعد شبكة شركاء الصندوق القوية في المناطق الريفية وخبراته القائمة، إلى جانب أنشطة الحد من المخاطر من خلال الاستثمارات السيادية، من المكونات الرئيسية لبرنامج تمويل القطاع الخاص لتقديم قسائم صغيرة وعالية المخاطر مع الحفاظ على جدواها تجاريا لجذب المستثمرين من القطاع الخاص وضمان الاستدامة المالية.

(3) إن لعرض قيمة برنامج تمويل القطاع الخاص للجهات المانحة والمستثمرين أثرا كبيرا، جنبا إلى جنب مع استرداد التكاليف بالإضافة إلى احتمالية تحقيق عائد منخفض نسبيا. ولذلك، يمثل نموذج برنامج تمويل القطاع الخاص تحولا هاما، يقع بين النموذج القائم على المنح، الذي يستخدم في كثير من الأحيان لتلبية احتياجات صغار المنتجين، ولكنه غير مستدام ماليا، والعائدات بمعدل عشري المرتفعة نسبيا والتي يتوقعها المستثمرون التجاريون أو المؤثرون، والتي لا يستطيع أن يقدمها صغار المنتجين والمؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة. والصندوق في وضع جيد يمكنه من المشاركة في مجال الاستثمار في القطاع الخاص بفضل مهمته وسبب وجوده، اللذين يتعلقان بإحداث أثر إنمائي على السكان الريفيين الأشد فقرا وضعفا.

(4) تستند استراتيجية برنامج تمويل القطاع الخاص إلى متطلبات الإضافية والتكامل مع استثمارات الصندوق في القطاع العام واستثمارات الشركاء الآخرين. ويجب أن تتواءم المشروعات مع الأهداف الاستراتيجية للبلدان وجهود القطاع العام. ويلزم أيضا تحقيق التكامل بين جهود القطاعين العام والخاص في كل مشروع من مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص لتجنب التجزؤ، مع تحقيق الهدف النهائي المتمثل في زيادة الأثر إلى أقصى حد. ويعني هذا التكامل أيضا أن مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص ستستفيد من أنشطة إزالة المخاطر التي تُنفذ من خلال البرنامج السيادي للصندوق ومجموعة واسعة من البرامج المواضيعية. ويسعى برنامج تمويل القطاع الخاص أيضا إلى الاستفادة من عمل الشركاء الإنمائيين الآخرين لتقديم المساعدة التقنية لتعزيز أوجه التآزر والاستخدام الأمثل لموارد الجهات المانحة. وسيستفيد البرنامج أيضا من الخبرة التقنية الداخلية القوية للصندوق لتعزيز المفاهيم المبتكرة مثل الحلول القائمة على الطبيعة، وقياس القدرة على الصمود، والزراعة الدقيقة، وما إلى ذلك، وتوسيع نطاقها عالميا.

(5) يشارك برنامج تمويل القطاع الخاص بشكل خاص مع مشروعات وكيانات شريكة: (1) تلتزم بتحسين سبل عيش صغار المنتجين في النظم الغذائية؛ (2) تملكها وتديرها النساء والشباب؛ (3) تقدم نماذج أعمال مبتكرة تعتمد على التكنولوجيات الرقمية أو غيرها من التكنولوجيات الموجهة نحو إنشاء الدخل وفرص العمل لمزيد من صغار المنتجين وسلاسل القيمة الشاملة بطريقة فعالة من حيث التكلفة؛ (4) تدعم بقوة النُهج القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ويجب أن يكون لدى جميع الكيانات المستثمر فيها أهداف إنمائية قوية تتواءم مع أولويات برنامج تمويل القطاع الخاص وتوفر خدمات يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة للمستفيدين النهائيين المستهدفين من برنامج تمويل القطاع الخاص كجزء من أعمالهم الأساسية. وفي كثير من الحالات، لا سيما خلال مراحل بذل العناية الواجبة والتفاوض لدى الجهات المتلقية، يسعى برنامج تمويل القطاع الخاص إلى إيجاد حوافز لكيانات القطاع الخاص ذات التوجه الربحي وينجح في إيجادها للالتزام بالأهداف الإنمائية التي لا تحققها هذه الكيانات عادة في سياق عملها المعتاد.

الإطار 1

كيف يخدم برنامج تمويل القطاع الخاص الأولويات المؤسسية فيما يتعلق بالشباب والمنظور الجنساني والمناخ

حتى الآن، استثمر برنامج تمويل القطاع الخاص في ست عمليات تمثل النساء فيها نحو 60 في المائة من المستفيدين المتوقعين. وفيما يتعلق باستهداف الشباب، يتوقع أن يكون نحو 35 في المائة من المستفيدين من الشباب. وعلاوة على ذلك، فإن ثلاث من هذه العمليات تتخذ تغير المناخ موضوعا رئيسيا.

ويُكفل التركيز الدقيق على مسائل المنظور الجنساني والشباب والمناخ لكل استثمار طوال دورة المشروع من التصميم إلى الإشراف. ويجري الاتفاق على استراتيجيات الاستهداف لكل عملية من عمليات القطاع الخاص غير السيادية مع الجهة المتلقية، وتُدرج الأهداف في الاتفاقيات القانونية وتُرصد عن كثب أثناء التنفيذ. ولكل عملية غير سيادية إطار للنتائج تُقاس على أساسه أيضا الحصائل الإنمائية. ونظرا لأن جميع مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص يديرها فريق تطوير المشروع، أثناء عملية بذل العناية الواجبة، سيقيّم فريق تطوير المشروع قدرة المشروع والجهة المتلقية من القطاع الخاص على جمع بيانات المؤشرات الأساسية. وتُحدد المؤشرات بالتنسيق مع الجهة المتلقية من القطاع الخاص وتُرصد من خلال اجتماعات الإشراف وتقارير الإشراف السنوية.

وخلال عملية بذل العناية الواجبة، يتولى خبير من شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي في الصندوق مسؤولية التحقق من أن المشروع يفي بمتطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق، وتقدير المخاطر المحتملة وممارسات الجهات المتلقية الحالية في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية، وأن هذا المشروع يستجيب لأولويات الاستهداف المذكورة أعلاه. ويقدم الخبير أيضا الدعم التقني في هذه المجالات أثناء تنفيذ المشروع. ويشمل ذلك استعراض مدى كفاية نظام الإدارة البيئية والاجتماعية للجهة المتلقية وتقييم قدرتها على إدارة الآثار البيئية والاجتماعية والمناخية التي يمكن أن تولدها العملية غير السيادية. ومن خلال عملية الرصد المتوخاة، يتعاون الصندوق مع الجهات المتلقية لضمان توافق تطوير المنتجات والاستراتيجيات مع احتياجات المستفيدين المستهدفين مثل أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء والشباب وتحقيق النتائج على أرض الواقع. ولهذا الغرض، يعتمد الصندوق على فريقه المخصص للقطاع الخاص ومكاتبه الميدانية على حد سواء.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الاستهداف الاجتماعي المناسب قد أدرج أيضا باعتباره "ضرورة" في الاستعراضات المستقلة التي تجريها مجموعة ضمان الجودة لجميع المشروعات التي يدعمها برنامج تمويل القطاع الخاص، والتي يجب أن يخضع لها كل مقترح استثماري مرتين: مرة من جانب لجنة من المستوى الأول قبل الإدراج في ذخيرة الاستثمارات، ومرة من جانب لجنة من المستوى الثاني قبل إرسال مقترح الاستثمار في نهاية المطاف إلى المجلس التنفيذي للموافقة النهائية عليه. وتمارس أيضا اللجنة الاستشارية الحالية، التي تضم الجهات المانحة لبرنامج تمويل القطاع الخاص، مهام الإشراف على ذخيرة المشروعات وتقدم التوجيه بشأن مواءمة المشروعات المقترحة مع أهداف برنامج تمويل القطاع الخاص.

ثالثا- نموذج التمويل المقترح لبرنامج تمويل القطاع الخاص

6. خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يهدف برنامج تمويل القطاع الخاص إلى إحداث أثر أكبر من خلال إنشاء فرص العمل والإدماج الاقتصادي للشباب، وتمكين المرأة، وتعزيز جهود التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره لزيادة القدرة على الصمود بين صغار المنتجين والفقراء الريفيين. ويتطلب تحقيق هذا الطموح موارد واسعة النطاق ويمكن التنبؤ بها لبرنامج تمويل القطاع الخاص، والتي ستتطلب بدورها نموذجا جديدا للتمويل لا يعتمد بالكامل على الموارد التكميلية بخلاف نموذج التمويل الحالي. وقد استكشفت الإدارة خيارات مختلفة (مثل الاستمرار بالموارد التكميلية وحدها، أو الاعتماد على الموارد الأساسية وحدها، أو استخدام مزيج من مصادر التمويل) وخلصت إلى أن النهج المناسب سيستلزم مزيجا من الموارد التكميلية والمساهمات الأساسية من مظروف المنح غير القطري، والاقتراض. وتستند هذه الاستراتيجية أيضا إلى الدروس المستفادة من المؤسسات المالية الدولية الأخرى، على النحو الموجز في القسم خامسا.

7. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيُدبر ويُوجه تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص من المصادر التالية: (1) الأموال التيسيرية (أي الأموال التكميلية المعبأة[114])، وفي المقام الأول المنح المقدمة من الجهات المانحة، والتي يجري الاحتفاظ بها خارج قائمة موازنة الصندوق؛ (2) موارد المنح غير القطرية (المساهمات

[114] حتى الآن، حصل برنامج تمويل القطاع الخاص على مساهمات بقيمة 39.3 مليون دولار أمريكي من ألمانيا ولكسمبرغ وفنلندا والمفوضية الأوروبية، والمناقشات جارية مع شركاء آخرين للحصول على مساهمات إضافية.

الأساسية)، المودعة في قائمة موازنة الصندوق؛ (3) الموارد المقترضة، المحتفظ بها أيضا في قائمة موازنة الصندوق. والأساس المنطقي للحصول على المنح والاقتراض من الصندوق هو ضمان إمكانية التنبؤ والنطاق اللذين لا تسمح بهما الموارد الممولة من الأموال التكميلية وحدها. وسيستلزم نموذج التمويل المقترح لبرنامج تمويل القطاع الخاص ما يلي:

ألف- الأموال من خارج قائمة الموازنة[115]

8. الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص هو كيان ~~خارج قائمة الموازنة~~ يديره الصندوق بالكامل ويمول حتى الآن بشكل أساسي من الموارد التكميلية من الجهات المانحة المدرجة في القوائم المالية الموحدة وليست جزءا من القوائم المالية للصندوق وحده.[116] وفي حين أنه لن يكون المضيف الوحيد للموارد المخصصة لتنفيذ مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص، فإن دوره المركزي سيستمر في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وستستخدم الموارد التيسيرية المقدمة من الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص (الموارد التكميلية المعبأة) لتلبية الطلب على المنتجات الشديدة الأثر وذات المخاطر العالية، ويمكن أن تتبع أولويات محددة لتخصيص الجهات المانحة. ومن المتوقع أن تدعم هذه الموارد التدخلات، لا سيما في البلدان ذات الاحتياجات الأعلى (أي في السياقات الهشة و/أو المثقلة بالديون). ويمكن أيضا استخدام موارد الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص على أساس الطلب لدمجها مع الموارد المقترضة من الصندوق.

باء- الأموال من قائمة الموازنة

9. ستوفر موارد الصندوق المقترضة (90 مليون دولار أمريكي على مدى فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق التي تدوم ثلاث سنوات) الجزء الأكبر من الأموال للمراكز المنخفضة المخاطر وزيادة حجم العمليات غير السيادية، إذ يمكن دمج موارد الصندوق المقترضة بالموارد التيسيرية، إذا لزم الأمر. ويؤدي ذلك إلى الاستفادة من قائمة موازنة الصندوق لتزويد برنامج تمويل القطاع الخاص بموارد أكبر ويمكن التنبؤ بها لإحداث أثر على نطاق أوسع لا يمكن أن تحققه الموارد المتأتية من المصادر التكميلية. وسيكون الإقبال على المخاطر المرتبطة باستخدام هذه الموارد المقترضة متناسبا مع موجز المخاطر الشاملة لحافظة الكيان المصنف من قبل الصندوق. وعلاوة على ذلك، فإن موارد المنح الأساسية التي تصل إلى 18 مليون دولار أمريكي على مدى فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق التي تدوم ثلاث سنوات ستشكل مظروف دعم مختلط، يوفر الأموال اللازمة للدمج[117] مع موارد الصندوق المقترضة. والغرض من تخصيص المنح هذا هو ضمان الحد الأدنى من إمكانية التنبؤ بموارد المنح لاستكمال الأموال الأخرى، إذ يمكن أن يكون توقيت الموارد التكميلية غير متوقع. وسيُستخدم المبلغ الكامل للمنحة غير القطرية لتوفير التمويل المختلط للاستثمارات في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وكذلك البلدان المتأثرة بالهشاشة.

10. ومشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص مؤثرة والوقت نفسه مجدية تجاريا. ونظرا لأن رأس المال المقترض ينطوي على التزامات السداد ودفع الفوائد، فإن استخداماته تتطلب نهجا حصيفا لتخصيصه. وعند الضرورة، ستُستخدم موارد المنح لدمج العمليات الممولة من الموارد المقترضة أو تعزيزها الائتماني، والسماح بتخصيص حافظة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتأثرة بالهشاشة، إلى جانب البلدان المتوسطة

[115] الإشارات إلى "المحتفظ بها كلها في قائمة الموازنة" تشير إلى القوائم المالية للصندوق وحده، في حين تشير "من خارج قائمة الموازنة" إلى كيانات أخرى ضمن القوائم المالية الموحدة - مثل الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص.

[116] قدم الصندوق أيضا 25 مليون دولار أمريكي إلى الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص من مظروف المنح غير القطرية في إطار استجابته لجائحة كوفيد-19. واستخدمت هذه الموارد كرأس مال أولي للبرنامج.

[117] تشمل خيارات الدمج ما يلي: (1) إزالة مخاطر الاستثمارات، أي التمويل المباشر للقروض للمعاملات ذات المخاطر العالية من خلال تعزيز الائتمان؛ (2) دعم تسعير المعاملات العالية المخاطر لضمان تحقيق قيمة إيجابية للعائد على رأس المال المعدل حسب المخاطر؛ (3) تقديم منح مباشرة علاوة على القروض الممولة من الموارد المقترضة؛ (4) توفير تغطية محددة لإهلاك العملات الأجنبية؛ (5) تغطية تكاليف التحوط الخاصة بالعملات الأجنبية.

الدخل من الشريحة العليا، وتوسيع استثمارات برنامج تمويل القطاع الخاص على طول سلسلة المخاطر والعائدات. وفي الجوهر، سيُتبع نهج حافظة فيما يتعلق بعمليات البرنامج.

11. وكما ذكر أعلاه، فثمة جزء من مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص سيتطلب استخدام موارد المنح لدمج أو تعزيز الائتمان للموارد المقترضة. وتعد إزالة مخاطر الاستثمارات، وهي شكل من أشكال الدمج المعروفة أيضا باسم "تعزيز الائتمان" (أو حماية الائتمان)، تحسينا لملامح الائتمان للمعاملة المالية من خلال استخدام تقنيات مختلفة. وهي تنطوي على رأس مال أكثر إقبالا على المخاطر (مثل موارد المنح) لامتصاص جزء من التعرض الائتماني لرأس مال أقل إقبالا على المخاطر (مثل الموارد المقترضة). ويُمارس هذا الإجراء بالفعل في عمليات التمويل المختلطة لمؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى، وهو أمر شائع في الأسواق المالية للقطاع الخاص. ويمكن أن يكون التفعيل داخليا للاستثمار (على سبيل المثال، التبعية) أو خارجيا للاستثمار (على سبيل المثال، التعرضات المغلفة). وستوضع إرشادات محددة، بما في ذلك شرح كيفية عمل تعزيز الائتمان، لبرنامج تمويل القطاع الخاص بحلول الفصل الرابع من عام 2024.

12. ويعكس الأساس المنطقي لتوسيع نطاق برنامج عمل برنامج تمويل القطاع الخاص الأثر الواعد والفعالية اللذين حققهما البرنامج بفضل التمويل الأولي للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق البالغ 25 مليون دولار أمريكي. وفي الواقع، استخدمت هذه الموارد، إلى جانب مساهمات الجهات المانحة الأخرى، لتمويل سبع ست عمليات غير سيادية للقطاع الخاص بتمويل مشترك متوقع قدره 153.7 ~~140.7~~ مليون دولار أمريكي، وينبغي أن يستفيد منه 000 493 ~~403~~ مستفيد مباشر و1.54 ~~1.4~~ مليون مستفيد غير مباشر، من المتوقع أن يكون 57 ~~60~~ في المائة منهم من النساء و33 ~~35~~ في المائة من الشباب.[118] وتسمح السمات الفريدة لأدوات برنامج تمويل القطاع الخاص، مثل الديون الثانوية، بالوصول إلى موارد القطاع الخاص بطريقة لا يتيحها القرض السيادي للحكومة. وهذا جزء رئيسي من الأساس المنطقي لتوسيع نطاق برنامج تمويل القطاع الخاص.

13. وبالمبالغ المقترحة من التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وحدها، وباستبعاد الأموال التكميلية المعبأة أو قيد التفاوض، من المتوقع أن يحفز برنامج تمويل القطاع الخاص ما يصل إلى 450 ~~540~~ مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك في لبرنامج عمل جديد بشأن القطاع الخاص لا تقل قيمته عن 540 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك 90 مليون دولار أمريكي من الأموال التي يقترضها الصندوق من ~~خلال استخدام التمويل والمختلط والهياكل المالية المبتكرة التي تستلزم~~ بمعدل تمويل مشترك قدره 1:5. ويمكن تحقيق هذا المعدل في ضوء خبرة الصندوق الذاتية وتجربة المؤسسات المالية الدولية الأخرى. ومن المتوقع أن يصل عدد المستفيدين إلى حوالي 5.9 مليون شخص.

[118] تقع العمليات غير السيادية ~~الست~~ السبع من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص التي وافق عليها المجلس التنفيذي في كمبوديا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق ونيجيريا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وأوغندا.

الشكل 1:

نموذج التمويل المقترح لبرنامج تمويل القطاع الخاص في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

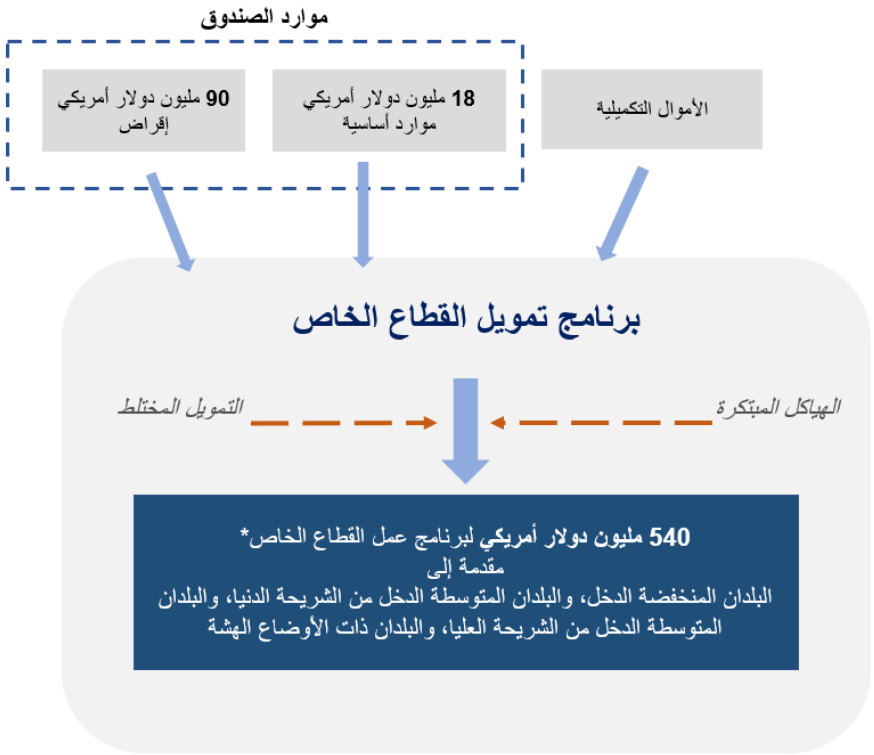

* الحجم الشامل لبرنامج العمل مبني على معدل تمويل مشترك متوقع لبرنامج تمويل القطاع الخاص حتى تاريخه قدره 1:5.

تدفقات الأموال الخاصة ببرنامج تمويل القطاع الخاص

14. سيجري الاحتفاظ بالأصول الممولة من الموارد المقترضة التي تبلغ حوالي 90 مليون دولار أمريكي في قائمة موازنة الصندوق، وسيستهدف التخصيص في المقام الأول المعاملات المتوسطة المخاطر. وستُحدد درجة الإقبال على المخاطر المحددة كجزء من المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه التي سيضعها الصندوق.

15. وسيجري أيضا الاحتفاظ بمساهمة المنح غير القطرية (المساهمة الأساسية) التي تصل إلى 18 مليون دولار أمريكي في قائمة الموازنة، وهو ما يشكل مظروف دعم مختلط. وعند الاقتضاء، ستُدبر موارد المنح من هذا المظروف لدمج أو حماية الائتمان للأصول الممولة من الاقتراض.

16. وسيستمر الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص في العمل كمنصة مخصصة لتوجيه الموارد التكميلية من الجهات المانحة إلى برنامج تمويل القطاع الخاص، وبذلك سيظل كيانا خارج قائمة الموازنة، يحتفظ بأصول عالية المخاطر ممولة من المنح والمساهمات القابلة للإرجاع. ويمكن أيضا استخدام موارد الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص لدمجها مع الموارد المقترضة من الصندوق على أساس الطلب. وسيتبع تخصيص أموال الجهات المانحة ولايات محددة للجهات المانحة (مع نطاقات مختلفة من الإقبال على المخاطر). وبما أن الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص هو كيان خارج قائمة الموازنة، فإن للأصول المحتفظ بها أثرا محدودا على التصنيف الائتماني للصندوق.

17. وسيظل المبدأ التوجيهي لتخصيص الموارد هو إعطاء الأولوية للبلدان التي تكون في أمس الحاجة إلى الموارد مع ضمان العالمية. ومع ذلك، فإن التوزيع الفعلي لبرنامج عمل برنامج تمويل القطاع الخاص بأكمله حسب فئة الدخل القطري سيختلف، اعتمادا على عدد من العوامل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مقدار الموارد التكميلية التي جمعت على مستوى الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص والحاجة إلى تعزيز الائتمان. ومن المتوخى أن يتطابق التخصيص عموما مع مصادر الأموال وأن يحقق نهجا متوازنا للحافظة من حيث الأساس المنطقي الإنمائي، ومطالب

واحتياجات البلدان المستهدفة، والقيود المتعلقة بملامح المخاطر للكيان المصنف من جانب الصندوق. ولن تستخدم الموارد المقترضة إلا بشروط غير تيسيرية لضمان الاستدامة المالية؛ ومع ذلك، فإن الدمج مع الأموال التيسيرية (وفقا لمبادئ التمويل التيسيري المختلط المعززة لضمان الانضباط) سيمكّن من استخدام جزء من هذه الأموال في سياقات عالية المخاطر.

~~الشكل 2~~
~~التخصيص المقترح من برنامج تمويل القطاع الخاص للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق~~

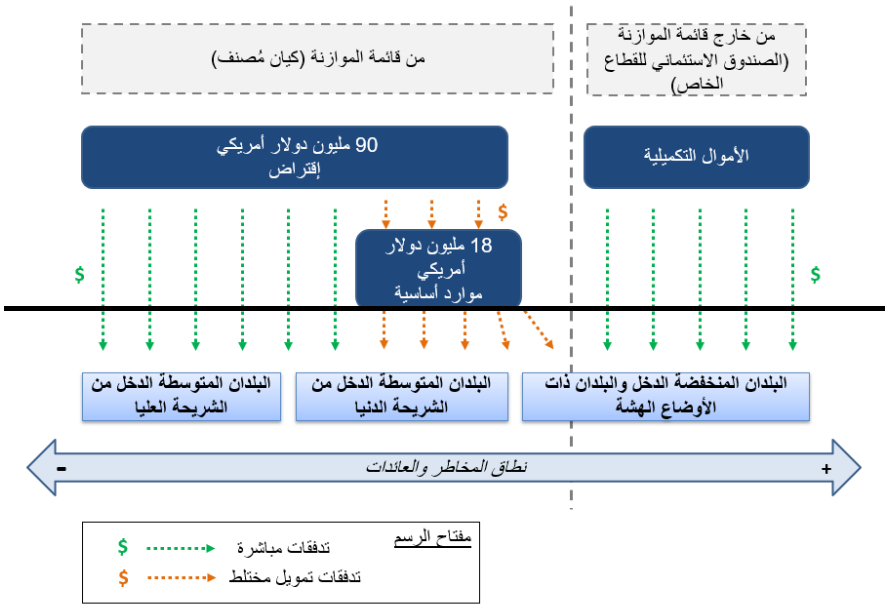

اختيار المشروعات

18. سيستند اختيار المشروعات إلى المبادئ ومعايير- الفحص الموضحة في إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق[119] التي وافق عليها المجلس التنفيذي للصندوق، وهي: الملاءمة، والإضافية، والأثر، والمعايير والمخاطر البيئية والاجتماعية.

19. وسيظل المبدأ التوجيهي لنشر الموارد هو إعطاء الأولوية للبلدان الأكثر احتياجا. ومع ذلك، فإن الاختيار النهائي سيعتمد على الامتثال لمعايير فحص العمليات غير السيادية المذكورة أعلاه والقيود الناجمة عن مصادر التمويل.

20. وتمشيا مع النهج المتفق عليه للعمليات السيادية في الصندوق، سيجري تمويل العمليات غير السيادية في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا بموجب برنامج تمويل القطاع الخاص باستخدام موارد مقترضة وربما أيضا موارد تكميلية. ويمكن تمويل العمليات غير السيادية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتأثرة بالأوضاع الهشة بالطرق التالية:

(1) سيجري مزج الموارد المقترضة، حسب الاقتضاء، مع الموارد التيسيرية (المتأتية من الأموال التكميلية و/أو موارد المنح الأساسية التي تصل إلى 18 مليون دولار أمريكي). وللتوضيح، تجدر الإشارة إلى أنه يمكن تمويل مثل هذه العمليات بدون أموال تكميلية، وبالتالي فإن تمويل العمليات غير السيادية في هذه المواقع في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لا يعتمد على تعبئة أموال تكميلية إضافية؛ أو

[119] EB 2020/129/R.11/Rev.1.

(2) من خلال توجيه استثمارات برنامج تمويل القطاع الخاص عبر كيانات القطاع الخاص الموجودة في البلدان ذات المخاطر المتوسطة والتي لديها فروع في البلدان المنخفضة الدخل و/أو البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و/أو البلدان ذات الأوضاع الهشة، وتحويل فوائد التمويل للبلدان ذات الاحتياجات العالية. وقد اتبعت العديد من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف هذا النهج للتوفيق بين المخاطر والأثر؛ أو

(3) حصريا باستخدام الموارد التكميلية الموجهة من خلال الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص.

رابعا- طرائق تنفيذ برنامج تمويل القطاع الخاص

ألف- الأدوات المالية لبرنامج تمويل القطاع الخاص

21.~~18.~~ تماشيا مع إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء صندوق استئماني للقطاع الخاص،~~[120]~~ يتضمن العرض المالي لبرنامج تمويل القطاع الخاص للمستفيدين من القطاع الخاص ثلاث أدوات مالية رئيسية:

(1) **أدوات الدين،** بما في ذلك رأس المال العامل والقروض الطويلة الأجل للمؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة المؤهلة، والتعاونيات، وجهات فاعلة مختارة في سلسلة القيمة التي تركز على الزراعة من أجل النفقات الرأسمالية (أي الاستثمار)؛ وخطوط الائتمان والقروض المقدمة للمؤسسات المالية، والمصارف الريفية والزراعية، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر، والمصارف التجارية، وصناديق الاستثمار والأنواع الأخرى من المؤسسات التي تستهدف صغار المنتجين والمؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة.

(2) **تخفيف المخاطر،** بما في ذلك مرافق تقاسم المخاطر والضمانات. وقد يحتاج صغار المنتجين إلى تمويل ما قبل الحصاد لشراء الأسمدة والمدخلات الأخرى، والمصارف المحلية ليست على استعداد لتقديم التمويل بسبب المخاطر المرتفعة. ومرفق تقاسم المخاطر هو اتفاق يدخل فيه الصندوق - عادة مع وسيط مالي - لتشجيعه على إقراض صغار المنتجين والمؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة أو مجموعات فرعية محددة مثل النساء والشباب أو لأغراض التخفيف من آثار تغير المناخ. ويتقاسم الصندوق المخاطر عبر التزامه بتغطية جزء من أية خسائر متكبدة في أحد الأصول أو في حافظة الأصول المؤهلة. ويمكن للصندوق أيضا تقديم ضمان للوسطاء الماليين المحليين المستعدين لتحمل المخاطر في حال حصولهم على الحوافز المناسبة. ويشكّل الضمان وعدا للوسيط المالي بتغطية نسبة معينة من قيمة القرض في حال التخلف عن السداد.

(3) **أدوات حقوق المساهمين** توفر الاستثمارات في حقوق المساهمين نموا طويل الأجل في رأس المال للمؤسسات الخاصة المشاركة في سلاسل القيمة الزراعية حيث الحاجة إلى حقوق مساهمين للإضافة إلى القاعدة الرأسمالية لهذه المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، حتى تتمكن من الحصول على المزيد من التمويل بالديون وزيادة الاستثمار في عملياتها والأصول الثابتة.

22.~~19.~~ وفيما يتعلق بالتخصيص الاستراتيجي لهذه الأدوات، اعتمد الصندوق نهجا تدريجيا يبدأ بأدوات بسيطة، وأعطى الأولوية للإقراض غير المباشر في المراحل الأولى. وحتى الآن، استُخدمت أدوات الدين الرئيسية والثانوية في استثمارات برنامج تمويل القطاع الخاص الستة التي وافق عليها المجلس التنفيذي، بالإضافة إلى استثمار في حقوق المساهمين في صندوق الاستثمار الرأسمالي في الأعمال الزراعية في عام 2020. وخلال دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بالإضافة إلى الديون الرئيسية والثانوية، من المتوخى أن تدخل أدوات تخفيف المخاطر - لا

~~[120] الوثيقة EB 2020/129/R.11/Rev.1.~~

سيما مرافق تقاسم المخاطر والضمانات - بشكل أكثر وضوحا في التخصيص، في حين لن يجري متابعة تخصيص أدوات حقوق المساهمين ما لم تكن هناك فرصة حقيقية لتحقيق الأثر والفعالية.

باء- عملية تنفيذ برنامج تمويل القطاع الخاص

23.~~20.~~ استنادا إلى الدروس المستفادة، استثمر الصندوق بشكل كبير في السنوات الأخيرة لبناء القدرات لتنفيذ عمليات غير سيادية يمولها برنامج تمويل القطاع الخاص. وجرت استضافة فريق الاستثمار المسؤول عن قيادة تخصيص موارد برنامج تمويل القطاع الخاص في الوحدة الاستشارية والتنفيذية للقطاع الخاص في الصندوق، وهي وحدة أُنشئت في عام 2020 لتنسيق مبادرات برنامج تمويل القطاع الخاص وقيادة تنفيذها، إلى جانب المبادرات الأخرى التي تركز على القطاع الخاص. وتضم الوحدة الاستشارية والتنفيذية للقطاع الخاص حاليا مهنيين متخصصين في الاستثمار يتمتعون بخبرات متنوعة، سواء من مؤسسات التمويل الإنمائي الأخر أو من القطاع الخاص (بنك التنمية الأفريقي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية وجمعية Oikocredit ومصرف التنمية لشرق أفريقيا ومصرف Deutsche Bank). ولتنفيذ الاستثمارات الفردية، تعمل الوحدة الاستشارية والتنفيذية للقطاع الخاص جنبا إلى جنب مع دائرة إدارة البرامج وبدعم من نظام إيكولوجي كامل – لا سيما على سبيل المثال لا الحصر، مكتب إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق، وشعبة المراقب المالي، وشعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي، ومكتب المستشار العام.

24.~~21.~~ ووُضعت أيضا سلسلة من السياسات والمبادئ التوجيهية والنماذج. وهي تشمل ما يلي:

- إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص؛
- والمبادئ التوجيهية لتصميم العمليات غير السيادية (الفصل الأول من عام 2021)؛
- والمبادئ التوجيهية للمخاطر الائتمانية للعمليات غير السيادية (الفصل الثالث من عام 2021)؛
- والنماذج القانونية للعمليات غير السيادية: اتفاقية القرض، ودفتر الشروط، وخطاب المعلومات، والقائمة المرجعية القانونية للعناية الواجبة، وخطاب التفويض، واتفاقية عدم الإفصاح (الفصل الرابع من عام 2021، جارية)؛
- وأداة ضمان جودة العمليات غير السيادية (الفصل الثالث من عام 2021)؛
- وإطار أثر العمليات غير السيادية (الفصل الرابع من عام 2022)؛
- والمبادئ التوجيهية للتوريد في العمليات غير السيادية (الفصل الثالث من عام 2020)؛
- ومذكرة استعراض إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي ومصفوفة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للعمليات غير السيادية (الفصل الرابع من عام 2020)؛
- وسياسة الصندوق الخاصة بكشف وثائق عمليات القطاع الخاص غير السيادية[121] (الفصل الرابع من عام 2022).

25.~~22.~~ وتتضمن عملية الاستعراض الداخلي لتدخلات برنامج تمويل القطاع الخاص مرحلتين[122]:

(1) مرحلة المذكرة المفاهيمية، والتي جرى فيها بالفعل وصف المشروع والجهة المتلقية بإيجاز، بما في ذلك الآثار والمخاطر المتوقعة، ولكن بدون تحليل واضح للغاية لبيانات الجهة المتلقية والزيارة الميدانية. وتنتهي مرحلة المذكرة المفاهيمية بمناقشة المذكرة المفاهيمية للمشروع في لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه

[121] EB 2022/136/R.5

[122] يقوم مكتب إدارة المخاطر حاليا باستعراض هذه العملية لمواصلة تعزيزها وضمان مواءمتها مع نموذج التمويل الجديد المقترح.

السياسات، بتوجيه من مجموعة ضمان الجودة، وبعد ذلك يوافق نائب الرئيس على الإدراج الرسمي لتدخل برنامج تمويل القطاع الخاص في ذخيرة المشروعات؛

(2) مرحلة التقييم أو العناية الواجبة، والتي تستلزم التحليل الدقيق للتدخل المقترح من جميع الزوايا (التكامل مع برنامج القروض والمنح، والجوانب المالية، والمخاطر، والحوكمة البيئية والاجتماعية، والإضافية، والأثر)، بما في ذلك تحليل تفصيلي لبيانات الجهة المتلقية أثناء إحدى بعثات العناية الواجبة. وتنتهي هذه المرحلة بمناقشة تقرير تقدير المشروع في لجنة الموارد الاستثمارية، وبعد ذلك يوافق نائب الرئيس على تقديم التدخل بموجب برنامج تمويل القطاع الخاص للموافقة عليه من جانب المجلس التنفيذي.

26.~~23.~~ وبالتوازي مع المذكرة المفاهيمية للمشروع وتقرير تقدير المشروع، تُقدَّم تقارير مستقلة من مكتب إدارة المخاطر المؤسسية وشعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي إلى اجتماعات اللجنة المعنية (لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات ولجنة الموارد الاستثمارية). وخلال الخطوات النهائية لتقدير المشروع، يجري مكتب المستشار العام استعراضا مستقلا للعناية القانونية الواجبة (يشمل أيضا مستشارا قانونيا محليا)، وتجري وحدة الجرائم المالية التابعة لشعبة المراقب المالي فحصا مفصلا للغاية لنزاهة الجهة المتلقية وموظفيها الرئيسيين وأصحاب المصلحة.

27.~~24.~~ ومن حيث المخاطر، تخضع استثمارات برنامج تمويل القطاع الخاص لتقدير دقيق للمخاطر من أجل تقييم المخاطر المحتملة التي تنطوي عليها. وعلى الرغم من أن مخاطر الائتمان هي النوع الرئيسي من المخاطر المالية، واعتمادا على طبيعة المقترح، سينظر في مخاطر أخرى عند التعامل مع الجهات المتلقية، بما في ذلك مخاطر الحوكمة والتشغيل والنزاهة والإدارة المالية والمخاطر الائتمانية والتجارية، وكذلك أداة التمويل المطلوبة.

28.~~25.~~ ومكتب إدارة المخاطر المؤسسية، بدعم من شعبة الرقابة المالية، هو المسؤول عن تنفيذ ورصد نظام تصنيف المخاطر. وهذا النظام هو الأداة الداخلية لتحديد درجات مخاطر الائتمان، التي تشمل سجلات الأداء الخاصة بالقطاع وتجمع بين مصادر البيانات الداخلية والخارجية والنماذج والقوالب المالية. وتقدير المخاطر هو الأساس لقياس مخاطر العمليات غير السيادية الفردية وحافظة برنامج تمويل القطاع الخاص الشاملة للصندوق. وتحدد تصنيفات المخاطر مقدار التعرض، والتسعير أو عائد تدخلات برنامج تمويل القطاع الخاص، ويُسترشد بها لوضع هيكل مناسب وعملية الإشراف، وتحديد الخسارة عند التخلف عن السداد واحتمال التخلف عن السداد، وتيسير تحليل نقل المخاطر.

جيم- معالجة عمليات التمويل المختلط

29.~~26.~~ من أجل ضمان الدقة في استخدام أنشطة التمويل المختلط، يتبع الصندوق منذ عام 2020 مبادئ التمويل التيسيري المختلط المعززة لعمليات القطاع الخاص في مؤسسات التمويل الإنمائي لمجموعة عمل مؤسسات التمويل الإنمائي المعنية بالتمويل التيسيري المختلط لمشروعات القطاع الخاص ("مبادئ التمويل المختلط لمؤسسات التمويل الإنمائي"). وهذه المبادئ هي[123]:

(1) **الأساس المنطقي لاستخدام التمويل التيسيري المختلط**. ينبغي أن يقدم الدعم الذي توفره مؤسسات التمويل الإنمائي للقطاع الخاص مساهمة تتجاوز ما هو متاح في الأسواق، أو غائب عنها، وألا يزاحم القطاع الخاص. وينبغي للتمويل التيسيري المختلط أن يعالج إخفاقات السوق.

(2) **جمع التمويل والحد الأدنى للتيسيرية**. ينبغي أن يساهم دعم مؤسسات التمويل الإنمائي المقدم إلى القطاع الخاص، بقدر الإمكان، في تحفيز تنمية الأسواق وتعبئة موارد القطاع الخاص والتقليل إلى أدنى حد من استخدام الموارد التيسيرية.

[123] الفريق العامل لمؤسسات التمويل الإنمائي المعني بالتمويل الميسر المختلط لمشروعات القطاع الخاص: التقرير المشترك 2018 (الإنجليزية). واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

(3) **الاستدامة التجارية**. ينبغي أن يهدف الدعم المقدم من مؤسسات التمويل الإنمائي للقطاع الخاص والأثر الذي تحققه كل عملية إلى أن تحقيق الاستدامة. ويجب أن يساهم هذا الدعم في تحقيق الجدوى التجارية لعملائها. وينبغي إعادة النظر في مستوى التيسيرية في قطاع ما مع مرور الوقت.

(4) **تعزيز الأسواق**. ينبغي هيكلة دعم مؤسسات التمويل الإنمائي للقطاع الخاص بحيث يعالج بفعالية وكفاءة إخفاقات السوق، ويقلل إلى أدنى حد من مخاطر عرقلة الأسواق أو الإخلال بها بدون مبرر، أو مزاحمة التمويل الخاص، بما يشمل الوافدين الجدد إلى السوق.

(5) **تعزيز المعايير العالية**. ينبغي أن تسعى عمليات مؤسسات التمويل الإنمائي في القطاع الخاص إلى تعزيز الالتزام بمعايير السلوك العالية لدى عملائها، بما يشمل مجالات الحوكمة المؤسسية، والأثر البيئي، والشمول الاجتماعي، والشفافية، والنزاهة والكشف.

30.~~27.~~ وتخضع مشروعات برنامج تمويل القطاع الخاص (عملياته غير السيادية) التي تنطوي على استخدام التمويل المختلط لاستعراض مستقل إضافي تجريه دائرة العمليات المالية لضمان الالتزام بالمبادئ المذكورة أعلاه. ويُقدم هذا التقييم المستقل إلى اللجان المختلفة (لجنة استراتيجيات العمليات وتوجيه السياسات، ولجنة الموارد الاستثمارية) ويُدرج في الوثائق النهائية المقدمة إلى المجلس التنفيذي ليبين بوضوح كيفية امتثال العملية لمبادئ التمويل المختلط لمؤسسات التمويل الإنمائي، بما في ذلك حساب الحد الأدنى من التيسيرية. وفي سياق الإصلاح التمويلي المقترح لبرنامج تمويل القطاع الخاص، سيستعرض الصندوق عملياته غير السيادية الحالية – على سبيل المثال، تلك المتعلقة بحوكمة دمج الموارد غير التيسيرية والتيسيرية. وسيجرى هذا الاستعراض باستخدام أفضل ممارسات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتحديد ما إذا كان هناك ما يبرر اتخاذ تدابير إضافية للحوكمة. وستنعكس نتيجة هذا التقييم وأي تغييرات مقترحة في المبادئ التوجيهية التي سيضعها الصندوق.

دال- حوكمة برنامج تمويل القطاع الخاص

31.~~28.~~ تشتمل حوكمة برنامج تمويل القطاع الخاص حاليا على الهيئات التالية:

(1) يتولى المجلس التنفيذي الإشراف العام على برنامج تمويل القطاع الخاص ويحتفظ بالحق الحصري على الموافقة على جميع المشروعات ومقترحات التمويل ضمن هذا البرنامج. وسيظل المجلس التنفيذي هو صلاحية صنع القرار العليا لكل استثمار مع القطاع الخاص بموجب هذا البرنامج وسيوافق على مقترحات المشروعات والاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة. وفي عام 2019، وافق المجلس على استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص 2019-2024؛ وفي عام 2020 على إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق؛ وفي عام 2022 على سياسة الكشف عن الوثائق لعمليات القطاع الخاص غير السيادية.

(2)~~(1)~~ تقدم اللجنة الاستشارية لبرنامج تمويل القطاع الخاص التوجيه الاستراتيجي والتعقيبات العامة بشأن ذخيرة برنامج تمويل القطاع الخاص وأنشطته. وأعضاء اللجنة الحاليون هم من المانحين والمساهمين الذين يقدمون أموالا تكميلية والدعم المالي لبرنامج تمويل القطاع الخاص، بما في ذلك ممثلين من الصندوق.

(3)~~(2)~~ تقوم لجنة استراتيجيات العمليات وتوجيه السياسات ولجنة الموارد الاستثمارية باستعراض سمات المعاملات الفردية. وتجري مجموعة ضمان الجودة استعراضا مستقلا.

32. ~~يوافق المجلس التنفيذي على مشروع برنامج تمويل القطاع الخاص ومقترحات التمويل.~~ كجزء من إطار تنفيذ أساليب تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص الجديد المقرر تقديمه إلى المجلس في الفصل الثالث من عام 2024 (الالتزام 1-4، الإجراء القابل للرصد 14)، ستستعرض الإدارة هذه الترتيبات استنادا إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في منظمات أخرى. وستقوم الإدارة بعد ذلك بعرض تدابير الحوكمة المحدثة لبرنامج تمويل القطاع الخاص على المجلس التنفيذي. وسيظل المبدأ التوجيهي هو الإشراف القوي من جانب المجلس التنفيذي.

خامسا- الدروس المستفادة

33.~~29.~~ وضعت معظم المؤسسات المالية الدولية برامج للعمل مباشرة مع القطاع الخاص. وتعتبر الدروس المستفادة من هذه المؤسسات ذات صلة بالصندوق حيث يسعى إلى تكثيف برنامجه لتمويل القطاع الخاص وأشكال أخرى من المشاركة مع القطاع الخاص. ويرد أدناه وصف لدروس مختارة وهي مذكورة في نهج الصندوق المقترح الوارد وصفه أعلاه.

34.~~30.~~ **المؤسسة الدولية للتنمية - نافذة القطاع الخاص.**[124] كجزء من التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، أُنشئت نافذة القطاع الخاص بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي (من إجمالي مظروف التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة البالغ 75 مليار دولار أمريكي) لتعبئة استثمارات القطاع الخاص. ويعكس إنشاء نافذة القطاع الخاص أهمية الاستفادة من القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة، بما في ذلك إيجاد فرص عمل أفضل وأكثر شمولا. وفي حين كان التنفيذ بطيئا في البداية، مع الموافقة على مشروع واحد فقط في عام 2017، فقد زاد استخدام المرفق مع الالتزام بمبلغ إجمالي قدره 3.19 مليار دولار أمريكي (في أبريل/نيسان 2023) لدعم تمويل القطاع الخاص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وبعد عامين من التنفيذ، ازداد الطلب على مرفق التمويل المختلط، ومرفق تخفيف المخاطر، ومرفق العملة المحلية، ومرفق الضمان التابع للوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار[125]، الأمر الذي دفع المؤسسة الدولية للتنمية إلى تخصيص مبالغ أكبر لهذه المرافق الأربعة.

35.~~31.~~ وتشمل الدروس المستفادة من تجربة المؤسسة الدولية للتنمية - نافذة القطاع الخاص حتى الآن ما يلي:

(1) يتطلب أثر نافذة القطاع الخاص والقدرة على التنفيذ معايير أهلية مرنة لاستخدام موارد نافذة القطاع الخاص، وقدرة مثبتة للوكالات المنفذة على الاستفادة من البرامج الحالية وعلاقات العملاء في المجالات التي تستهدفها نافذة القطاع الخاص، وتوافر ذخيرة من المشروعات المناسبة لتمويل نافذة القطاع الخاص، وفترات لتطور المشروعات في مختلف القطاعات، وتوافر التدريب والتواصل اللازمين للموظفين، بالإضافة إلى عمليات الموافقة ذات الصلة. ويتطلب التنفيذ، من بين أمور أخرى، إنشاء هياكل الحوكمة، ووضع قواعد ومبادئ توجيهية للمنتجات والموظفين، وتثقيف الموظفين بشأن استخدام مختلف المنتجات في عدة مرافق.

(2) يمكن لنافذة القطاع الخاص أن تقدم تدخلات ناجحة، حتى في السياقات الصعبة. ويُظهر تقييم نافذة القطاع الخاص أن مشاركتها قد مكّنت مؤسسة التمويل الدولية والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار من دعم المشروعات المرتفعة المخاطر في الأسواق والقطاعات بما يتجاوز ما كان ممكنا بدونها. فعلى سبيل المثال، ساعدت المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار في تحويل قطاع الاتصالات الذي بالكاد يعمل في أفغانستان بعد عقود من النزاع.

(3) تتمتع مشروعات القطاع المالي بأكبر إمكانات الاستخدام، حيث تمثل ما يقرب من ثلثي الموافقات منذ إطلاق دورة التجديد الثامن عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية الخاصة بنافذة القطاع الخاص. ومع ذلك، شكلت الصناعات التحويلية والأعمال الزراعية والخدمات 8 في المائة، مما يشير إلى محدودية تغطية هذه القطاعات.

(4) وأبرز استعراض منتصف المدة لنافذة القطاع الخاص العدد الكبير المحتمل من المشروعات الصغيرة (هو أمر معتاد بالنسبة للبلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع والبلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية) وأشار إلى زيادة استخدام المنصات البرنامجية لتحسين الكفاءة والتحكم بالتكاليف على السواء.

[124] تجربة مجموعة البنك الدولي مع نافذة القطاع الخاص الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية: تقييم في مرحلة مبكرة.
[125] لا ينطبق باللغة العربية.

36.32. **بنك التنمية الأفريقي.** على مدى العقد الماضي، زادت الموافقات على العمليات غير السيادية بشكل كبير، وهو ما ساهم في تعزيز المركز المالي للبنك وتنويع الحافظة. وتدعم حافظة القطاع الخاص جهود البنك الرامية إلى تحقيق هدفه الشامل المتمثل في تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم الاجتماعي من خلال المشروعات والبرامج التحويلية.[126] وقد تضمنت القوى الدافعة الرئيسية للتنفيذ الناجح الالتزام المؤسسي القوي والقدرات المتخصصة الداخلية المستضافة في إدارة مخصصة، بالإضافة إلى تبسيط عمليات الاستعراض الداخلي للعمليات غير السيادية. وأنشأ بالفعل بنك التنمية الأفريقي في عام 2015 مرفق القطاع الخاص كجزء من صندوق التنمية الأفريقي التابع له، من أجل إزالة مخاطر تعرضه المتزايد للعمليات غير السيادية في الأوضاع الهشة.[127] ومرفق القطاع الخاص مولته الجهات المانحة لتجديد موارد صندوق التنمية الأفريقي في الفترة من التجديد الثالث عشر إلى التجديد الخامس عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي، بمبلغ إجمالي قدره 645 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو 4 في المائة من إجمالي عمليات تجديد الموارد خلال الفترة من التجديد الثالث عشر إلى التجديد الخامس عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي. وبحسب ما ورد، طُلب تخصيص إضافي لمرفق القطاع الخاص في التجديد السادس عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي. وتُخصص أموال مرفق القطاع الخاص للتخفيف من المخاطر، وبالتالي الحد من التعرض للعمليات غير السيادية في الأوضاع الهشة، ويمكن أن تغطي ما يصل إلى 50 في المائة من المخاطر التي يتحملها بنك التنمية الأفريقي في هذه المعاملات. وتساعد الأموال التي حشدها مرفق القطاع الخاص حتى الآن، والمقدرة بمبلغ 645 مليون دولار أمريكي، على تخفيف مخاطر حافظة العمليات غير السيادية لبنك التنمية الأفريقي التي تبلغ قيمتها 1.8 مليار دولار أمريكي تقريبا.

37.33. وفيما يلي الدروس الرئيسية المستفادة من تجربة بنك التنمية الأفريقي:

(1) ينبغي أن تسترشد المشروعات بمعايير أهلية واضحة وبارامترات للمخاطر التحوطية؛

(2) ينبغي تغطية كل من المشروعات ذات المخاطر المتوسطة والعالية بإقبال واضح على المخاطر، مع مع ما يصاحب ذلك من حوكمة لتجنب المخاطر الأخلاقية؛

(3) ينبغي إجراء استعراض نشط ومستمر للحافظة للتخفيف من مخاطر خسائر المشروعات؛

(4) يتطلب بنك التنمية الأفريقي تعزيز الائتمان عبر مرفق القطاع الخاص لعملياته غير السيادية في البلدان المنخفضة الدخل أو البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وذلك من أجل إزالة المخاطر والحفاظ على تصنيفه الائتماني (AAA).

38.34. **بنك التنمية الآسيوي.** بدأ بنك التنمية الآسيوي العمل بنافذة القطاع الخاص على أساس تجريبي خلال التجديد الثالث عشر لموارد صندوق التنمية الآسيوي[128] للمساعدة على توسيع عمليات القطاع الخاص في بلدان المجموعة ألف وفي مجموعة أوسع من القطاعات، بما في ذلك القطاعات الجديدة والبنية التحتية للطاقة غير التقليدية.[129] وخلال استعراض منتصف المدة الأخير[130] لنافذة القطاع الخاص، نوقش أيضا التطبيق المستقبلي للنافذة على العمليات غير السيادية في بلدان المجموعة باء. وتوفر نافذة القطاع الخاص خمسة أساليب تمويل: (1) منح الاستثمار المشترك، في شكل منح مباشرة أو مشاركة مُمولة، مع قروض بنك التنمية الآسيوي أو قروض أخرى؛ (2) تمويل فجوة الجدوى؛ (3) توفير غطاء محدد لإهلاك العملات الأجنبية؛ (4) تغطية تكاليف التحوط الخاصة بالعملات الأجنبية؛ (5) ضمانات الائتمان وتقاسم المخاطر، والتي قد تكون لتغطية الخسارة الأولى أو الجزئية.

---

[126] الاجتماع الثاني للتجديد السادس عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي، 5-7 يوليو/تموز 2022.

[127] صندوق التنمية الأفريقي.

[128] لفترة السنوات الأربع 2021-2024.

[129] نافذة القطاع الخاص التجريبية الخاصة ببنك التنمية الآسيوي الهادفة إلى تعزيز عمليات القطاع الخاص في بلدان المجموعة ألف (ملاحظة إضافية).

[130] استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد صندوق التنمية الآسيوي: نافذة القطاع الخاص التجريبية، مارس/آذار 2023.

39.~~35.~~ وتشمل الدروس المستفادة ما يلي:

(1) يمكن تنظيم الحوكمة المستقلة المناسبة لمرفق يقدم أدوات مختلطة داخليا في حالة بنك التنمية الآسيوي/نافذة القطاع الخاص عن طريق مستقلة للتمويل المختلط. وتتخذ اللجنة خطوات صارمة في عملية اتخاذ القرار الخاصة بها لحماية تخصيص واستخدام موارد نافذة القطاع الخاص لضمان عدم استخدامها إلا للمعاملات التي تفي بمعايير أهلية نافذة القطاع الخاص.

(2) بالرغم من توسيع نطاق الأداة لتشمل بلدان المجموعة باء كما نوقش، ستظل هذه الأداة تركز بشكل شبه حصري على دعم العمليات غير السيادية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

40.~~36.~~ **مؤسسة التمويل الدولية.** مؤسسة التمويل الدولية هي مؤسسة التمويل الإنمائية الرائدة التي تركز حصريا على تنمية القطاع الخاص بما في ذلك من خلال التمويل المختلط. وأظهرت دراسة حديثة تغطي الفترة من 2006 إلى 2013، أن مؤسسة التمويل الدولية أجرت 39 معاملة استثمارية باستخدام التمويل المختلط، أُجريت ثلاثة أرباعها من خلال وسطاء ماليين محليين، حيث جمع كل دولار من التمويل التيسيري للوسطاء الماليين أكثر من 13.8 دولار أمريكي من الاستثمار على أرض الواقع، بما في ذلك 9 دولارات أمريكية من استثمارات مؤسسة التمويل الدولية التي لم تكن لتحدث لولا هذا الدعم لتخفيف المخاطر. وعلى وجه الخصوص، في عام 2013، أُنشئت نافذة القطاع الخاص للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي كأول وسيلة استثمار للتمويل المختلط تستهدف مجال التنمية الغذائية والزراعية. وبهذا المفهوم الجديد، وافق المانحون على السماح لمؤسسة التمويل الدولية بإدارة البرنامج، والاعتماد على خبراتها وعملياتها الداخلية في هذا القطاع (وتعويض مؤسسة التمويل الدولية برسوم إدارية بنسبة 8 في المائة على مرفق الاستثمار البالغ 300 مليون دولار). غير أن أحد الشروط المفروضة ينص على أن تستثمر مؤسسة التمويل الدولية نسبة 1:1 مماثلة مع صناديق إزالة المخاطر التابعة للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. وكان الجزء المخصص للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي عادة عبارة عن شريحة ثانوية، ولكن يمكن أن يكون أيضا شريحة ذات سعر فائدة أقل أو شريحة ذات فترة سماح أطول وأجل سداد أطول. ومن نتائج اشتراط الاستثمار المشترك من جانب مؤسسة التمويل الدولية، حتى مع الحد الأدنى من أنشطة إزالة المخاطر من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، أن الاستثمار يجب أن يفي بمعايير الاستثمار الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية. وتجري حاليا عملية إصلاح تسمى GAFSP/BIFT 2.0 قد تمكّن أيضا مؤسسات أخرى من مؤسسات التمويل الإنمائي، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من استخدام الموارد لأغراض الدمج.[131]

41.~~37.~~ وتشمل الدروس الرئيسية المستفادة من عمل مؤسسة التمويل الدولية ما يلي:

(1) يمكن للتمويل المختلط أن يحدث فرقا في دفع المشروع إلى الأمام وتوسيع نطاق التمويل المناخي.

(2) ينبغي عدم محاولة تطبيق نُهج التمويل المختلط باستخفاف - فالانضباط والاستخدام الاستراتيجي عاملان بالغا الأهمية.

(3) من الممكن تطبيق التمويل المختلط لقائمة الموازنة على العمليات غير السيادية في المجال الزراعي والغذائي.

[131] مذكرة قرار بشأن مسار تمويل الاستثمار التجاري التابع للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، مع مذكرة تقنية لإعادة تجهيز البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي بنموذج تدخل منقح لمسار تمويل الاستثمار التجاري، 15 مارس/آذار 2023.

نهج الصندوق المحدّث للعمل في الأوضاع الهشة

أولا- الأوضاع الهشة: تهيئة الأجواء لهذا النهج المحدث

1- يصف هذا الملحق **نهج الصندوق التشغيلي المحدث للعمل في الأوضاع الهشة**، مما يوفر إرشادات عملية للبرمجة والممارسة المؤسسيتَين في مثل هذه السياقات. ويرتكز النهج على ما يلي: (1) نموذج العمل ووثيقة الإطار التمويلي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق اللذان قُدِّما إلى الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؛ (2) وثيقة الصندوق إلى المجلس التنفيذي بعنوان "معالجة الهشاشة من خلال التركيز على سبل العيش الريفية: تفكّر في دور الصندوق"؛ (3) التقرير الداخلي عن الفريق العامل عبر الدوائر بشأن تدخلات الصندوق في الأوضاع المتأثرة بالنزاعات؛ (4) الدروس المستفادة لتعزيز نهج الصندوق فيما يتعلق بالهشاشة، على النحو الوارد في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؛ (5) برنامج الصندوق الخاص للبلدان التي تواجه أوضاعا هشة؛ (6) استراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة. ويعكس النهج أيضا أفضل الممارسات المتبعة من شركاء الصندوق في الأمم المتحدة والبنك الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى[132] ويسترشد بالدروس المستفادة من البرامج الممولة من الصندوق وبخبرة الموظفين في الأوضاع الهشة، على النحو المفصّل أيضا في الوثيقة التي قُدِّمت إلى المجلس التنفيذي في مايو/أيار 2023.

2- والعمل من أجل تعزيز قدرة السكان الريفيين على الصمود والمسارات المستدامة للخروج من الفقر في السياقات الهشة هو جزء من العمل الرئيسي للصندوق منذ إنشائه قبل أكثر من 40 عاما استجابة للأزمات الغذائية في مطلع سبعينيات القرن العشرين. ويُعزى ذلك إلى أن الهشاشة، وفقا لتعريفها أدناه، موجودة بأشكال مختلفة في عدد كبير من المناطق الريفية حيث يعمل الصندوق، وغالبا ما تكون على ارتباط وثيق بالفقر وانعدام الأمن الغذائي، ويمكن أن تشكل عائقا كبيرا أمام إحراز تقدم مستدام للخروج من الفقر. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي جوانب الهشاشة المختلفة إلى زيادة ضعف السكان الريفيين في وجه أنواع مختلفة من الصدمات – وغالبا ما يكون ذلك بطرق قائمة على أساس جنساني أو بطرق تعيد إنتاج أوجه عدم المساواة الاجتماعية وأنماط الإقصاء القائمة وتزيد من حدتها. وقد أصبحت تحديات الهشاشة الجلية أكثر وضوحا في الأعوام الأخيرة، مما دفع بعدد كبير من الجهات الإنمائية الفاعلة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للهشاشة بوصفها عاملا سياقيا يمكن أن يؤثر في ولاياتها، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر مجالَي انعدام الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية.

الإطار 1

تعريف الصندوق للهشاشة

> "... وضع يتسم بالتعرّض الكبير للهزات الطبيعية وتلك التي يتسبب بها الإنسان، وغالبا ما تتزامن أيضا بمخاطر عالية للعنف والنزاع. وتعتبر هياكل الحوكمة الضعيفة، مع المؤسسات التي تتسم بتدني القدرات، محركا ونتيجة مشتركة للأوضاع الهشة. وينجم عن الأوضاع الهشة نمطيا بيئات تمكينية أضعف للتحول الريفي المستدام، وتتّسم بأزمات ممتدة و/أو متكررة، مع ما لذلك من تبعات على الغالب على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي". استراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة (2016).

3- **ويتركز الفقر بصورة متزايدة في الأوضاع الهشة.** يصبح الفقر بالفعل أكثر تركزا في الأوضاع الهشة، ويسجل هذا الاتجاه نموا هائلا. ووفقا للتقارير الأخيرة، كان نحو 48 في المائة من الفقراء الريفيين يعيشون في سياقات حدد البنك

[132] الأمم المتحدة والبنك الدولي، 2018. مسارات من أجل السلام: نُهج شاملة لمنع النزاعات العنيفة.
البنك الدولي، 2020. استراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف 2020-2025.

الدولي أنها سياقات هشة أو متأثرة بالنزاعات في عام 2019. وبحلول عام 2030، يُتوقَّع أن يزداد هذا الرقم إلى ما لا يقل عن 66 في المائة.[133]

4- **والعوامل التي تساهم في الهشاشة معقدة ومتعددة الأبعاد وغالبا ما تكون متآزرة.** الهشاشة هي ذات أبعاد اقتصادية وبيئية ومناخية وسياسية ومؤسسية وأمنية واجتماعية.[134] والأبعاد ذات الملاءمة التشغيلية الخاصة للصندوق هي: (1) مؤسسية؛ (2) بيئية ومناخية؛ (3) اجتماعية.

- فيما يتعلق **بالبعد المؤسسي** (النظم والقواعد والمنظمات الرسمية وغير الرسمية على السواء)، وحين تعاني المؤسسات من الهشاشة والخلل الوظيفي، يكون الأشخاص ضعفاء بشدة في وجه الصدمات التي يتسبب بها الإنسان والصدمات الطبيعية على السواء، والتي يمكن أن تشمل: (1) الصدمات الاقتصادية، مثل الزيادات في أسعار الأغذية والأسمدة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا؛ (2) الأحداث الجوية القاسية – العواصف والجفاف والفيضانات؛ (3) المخاطر الطبيعية – مثل الأمراض الحيوانية، وآفات الجراد والجوائح والزلازل. وحين تكون المؤسسات ضعيفة في أوضاع هشة، يصبح من الأصعب بكثير معالجة الظروف الهيكلية التي تقود إلى الفقر وانعدام الأمن الغذائي، مثل نقص الاستثمار في رأس المال البشري والمادي وعدم توفير الخدمات الضرورية للمجتمعات المحلية الريفية.

- وفيما يتعلق **بالبعد البيئي والمناخي**، تؤثر المخاطر المتصلة به في سبل العيش الريفية والنظم الغذائية، ما يؤجج الضعف. ووفقا للموقف المشترك بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي والهشاشة البيئية الصادر عن الشبكة الدولية المعنية بحالات النزاع والهشاشة، فإن "تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي هي عناصر تؤجج الهشاشة، والهشاشة بدورها تجعل من الصعب التكيف مع تغير المناخ، وخفض المخاطر المتعلقة بالمناخ وإدارتها، والتعامل مع آثار فقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي".[135] ومن المعلوم أن تغير المناخ هو عامل مفاقم، أو عامل مضاعِف للتهديد، لا سيما حين تكون هناك ضغوط قائمة مسبقا على الموارد الطبيعية، وهو أمر شائع في الأوضاع الهشة.[136]

- **وفيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية، فإن أوجه عدم المساواة الاجتماعية الحادة والإقصاء هي عوامل هشاشة بحد ذاتها، لأنها قد تؤدي إلى العنف وتقوّض شرعية المؤسسات العامة أو قدراتها.** وفي عدد كبير من المناطق الريفية حيث يعمل الصندوق، غالبا ما تكون لأوجه عدم المساواة الاجتماعية والإقصاء سمات جنسانية، لأنها تؤثر سلبا، بوتيرة أكبر، في النساء والفتيات الريفيات الفقيرات. وغالبا ما يتأثر الأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية سلبا بأوجه عدم المساواة الاجتماعية والإقصاء أيضا. وأوجه عدم المساواة هي أيضا عامل ضعف بوجود أبعاد أخرى للهشاشة، مثل الهشاشة المؤسسية والتعرض الشديد للصدمات المناخية. وعلى سبيل المثال، يتسبب الجفاف والفيضانات والعواصف بقتل عدد أكبر من النساء مقارنة بالرجال بسبب أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين.[137]

5- **وغالبا ما تكون الهشاشة والنزاع مترابطَين.** وفي حين أن هناك دائما استثناءات، القاعدة هي أن الأوضاع الأكثر هشاشة تكون أكثر عرضة للمعاناة من الأزمات والنزاعات. وغالبا ما يقع النزاع حين تكون هناك تظلمات عميقة الجذور ومستويات مرتفعة من الإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وحين تنهار العلاقات والآليات لتبديد التشنجات بين الجهات الفاعلة النخبوية من دون اللجوء إلى العنف (الحوار، نظم العدالة، الانتخابات)، أو حين لا تُبنى هذه العلاقات والآليات من الأساس. ويتسبب النزاع بمزيد من الهشاشة، إذ تنشأ تظلمات جديدة وتزداد المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ضعفا، مما يؤدي إلى دورات من النزاع والهشاشة. وفيما يتجذر الفقر، وانعدام الأمن،

---

[133] انظر الحاشية 15.

[134] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2022. تقرير أوضاع الهشاشة لعام 2022. أوضاع الهشاشة.

[135] الشبكة الدولية المعنية بحالات النزاع والهشاشة، 2022. متاح هنا.

[136] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2022. مذكرة إحاطة صادرة عن الصندوق – المناخ والنزاع: ماذا تظهر الأدلة؟

[137] هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2017. حقائق وأرقام: العمل الإنساني. سد الفجوة الجنسانية في العمل الإنساني.

والإجرام، وفقدان القدرة على الصمود وضعف المؤسسات، تصبح مساعدة البلدان على الإفلات من هذه الدورات تحديا بالغ الأهمية للتنمية الدولية، مثلما تبيّن مؤخرا في السودان.

الإطار 2

المناخ والنزاع

ثمة إجماع متزايد على أن تغير المناخ يزيد من احتمالات النزاع، وأنه عامل مضاعف للتهديد، لا سيما حين تقترن تأثيراته مع مسائل حيازة الأراضي، والأنشطة الاقتصادية المراعية لأحوال الطقس، والمؤسسات الضعيفة والحوكمة الهشة، والفقر وعدم المساواة. وتشير الأدلة إلى وجود رابط بين تغير المناخ والعنف المنخفض الحدة، لا النزاع المسلح الدولي. وتلفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن "المجموعات المعتمدة على الزراعة والمستبعدة سياسيا ضعيفة بصورة خاصة في وجه الجفاف المرتبط بخطر النزاعات"، مشددة على أن "تقلبية المناخ والظواهر المناخية المتطرفة مرتبطة بنزاعات أطول مدة من خلال الزيادات في أسعار الأغذية، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، وخسارة الدخل وسبل العيش" (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ على النحو الوارد في مذكرة الإحاطة في الصندوق).

ولا يمكن قياس أثر التمويل المناخي في التخفيف من النزاعات بسبب نقص البيانات، ولكن كلما كان البلد أكثر هشاشة، انخفض حجم التمويل المناخي الذي يتلقاه. ويُظهر قياس نصيب الفرد من التمويل أن الأوضاع الأكثر هشاشة تلقت 2.1 دولار أمريكي فقط للفرد مقارنة بـ 10.8 دولار أمريكي للفرد في الأوضاع الهشة و161.7 دولارا أمريكيا للفرد في الأوضاع غير الهشة (بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية). ويجب أن يكون التمويل المناخي أفضل استهدافا للأوضاع الهشة، ويمكن أن تضطلع المنظمات المتعددة الأطراف بدور في مساعدة الدول ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات على الحصول على التمويل المناخي، وإدراج تحليل الهشاشة والنزاعات في مشروعات التمويل المناخي لضمان أن الاستجابات المناخية تضع السياق الهش في اعتبارها على نحو كامل، وأنها تراعي ظروف النزاعات. وبالمثل، من المهم ضمان أن الجهود الإنمائية في السياقات الهشة غير متأثرة بالمناخ.

المصدر: **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، "مذكرة إحاطة في الصندوق – المناخ والنزاع: ماذا تظهر الأدلة؟"** روما: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، نوفمبر/تشرين الثاني 2022. متاح هنا.

6- وقد أدى الفهم المتزايد لتحديات الهشاشة المعقدة إلى **الإقرار بأن نُهج تسيير الأمور كالمعتاد – تطبيق السياسات والبرامج والممارسات نفسها المستخدمة في السياقات المستقرة – لا تنجح في معالجة الهشاشة**. وتسببت التحديات المتعددة المرتبطة بالعمل في أوضاع هشة بتسريع الابتعاد عن التحديد والتسلسل الصارمَين لاستجابات مجتمع الجهات المانحة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام. وقد جرى تأكيد **النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام** خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016 إقرارا بالحاجة إلى مزيج من النُّهج القصيرة والطويلة الأجل لمعالجة هذه السياقات. ويجب أن تُشرك هذه النُّهج جهات فاعلة متعددة تعمل بصورة متزامنة من أجل تحقيق نتائج جماعية، وتعزز، حيثما أمكن، الإمكانات والقدرة على الصمود على المستويين الوطني والمحلي.[138]

7- **وفي رصيد الصندوق خبرة ممتدة لعقود في السياقات الهشة**، مسترشدا في ذلك بأدوات مخصصة يركز بعضها على أبعاد أو مراحل محددة للهشاشة، مثل الأزمة والإنعاش. وفي عام 2006، اعتمد الصندوق سياسته بشأن تفادي الأزمات والإنعاش منها، وأعقبتها المبادئ التوجيهية للإنعاش المبكر من الكوارث. وفي عام 2016، اعتمد الصندوق استراتيجية الانخراط في البلدان التي تواجه أوضاعا هشة بعدما أوصى تقييم مؤسسي بأن يضع الصندوق سياسة

[138] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2017. طريقة العمل الجديدة.

شاملة بشأن الهشاشة، بما في ذلك تعريف جديد، تحدد المبادئ لنهج الصندوق المتعلق بالعمل في الأوضاع الهشة.[139] ومن أجل دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية، صُمِّم برنامج خاص للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة في عام 2019. وللصندوق أيضا استراتيجية العمل مع الدول الجزرية الصغيرة لعام 2022 بوصفها مجموعة من البلدان ذات عناصر هشاشة مشتركة.

8- ووفقا لما ورد في وثيقة مايو/أيار 2023 المقدّمة إلى المجلس التنفيذي للصندوق بشأن تجربة الصندوق في السياقات الهشة،[140] تُظهر تجربة الصندوق في السياقات الهشة أن تحقيق نتائج إيجابية في هذه السياقات ممكن، ولكنه يتطلب استثمارا في تقييمات الهشاشة وإشرافا متكيّفا مع الهشاشة، وإشرافا على الإدارة المالية وتوريدا مصممَين خصيصا، وتعزيز المؤسسات، لا سيما في أوضاع الأزمات والظروف الأمنية المتدهورة. وتبيّن أيضا أن التصاميم البسيطة، والشراكات الفعالة واستخدام آليات تنفيذ بديلة مرنة، عند الاقتضاء، هي عوامل أساسية في التنفيذ الفعال للبرامج في السياقات الهشة.

9- وفيما يتعلق بالشراكات على وجه الخصوص، سلط تقييم دون إقليمي أُجري أخيرا لعمل الصندوق في منطقة الساحل[141] الضوء على أهمية عمل الصندوق عن كثب مع الحكومات والوكالات الأخرى واستخدامه على نحو كامل الهيكليات المؤسسية القائمة، حين تعمل كما يجب وتتسم بالفعالية، فيما يحدد خيارات تنفيذ بديلة، بما في ذلك إشراك المنظمات الشعبية، عند الاقتضاء. وخلص التقييم أيضا إلى أن تجربة الصندوق تظهر أن مجموعات المستخدمين المحليين للموارد الطبيعية هي غالبا مهمة لمعالجة الهشاشة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وتعزيز الإدارة المستدامة، وأن منظمات المنتجين والمنظمات المجتمعية بالغة الأهمية لبناء القدرة على الصمود في الأوضاع الهشة.

عناصر التصميم البسيط.

(1) نطاق جغرافي محدود (إقليم أو إقليمان/دولة أو دولتان).
(2) تركيز عناصر المشروعات على البنية التحتية الصغيرة النطاق أو المجتمعية، وبناء رأس المال البشري والاجتماعي.
(3) نهج تدريجي، يبدأ حيثما أمكن في المناطق الأكثر أمانا، مع مشروعات تجريبية وحزم/مجموعات أدوات استهلالية.
(4) شراكات محدودة مع شركاء محليين ذوي مصداقية.
(5) توريد منخفض القيمة وتدفق محدود للأموال.
(6) خطط طوارئ مدمجة ومرونة للسماح بتبديل الموارد مع تطور الأوضاع.

10- وخلص التقييم دون الإقليمي أيضا إلى أن تحقيق مكاسب على صعيد الكفاءة في السياقات الهشة ينطوي على تحديات ولكنه ممكن. وكانت تصنيفات الكفاءة المستمدة من البرامج القطرية في بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر ونيجيريا أعلى منها في باقي حافظة أفريقيا الغربية والوسطى، وشبيهة بتصنيفات الحافظة الكاملة للصندوق. ومن أسباب هذا الاستنتاج أن الصندوق كثّف دعمه للإشراف والتنفيذ لإرساء توازن في مقابل تحديات القدرات المؤسسية المحدودة التي تنطوي عليها عادة السياقات الهشة. وبمرور الوقت، تعلم موظفو المشروعات والأفرقة القطرية تحسين الإجراءات المالية المحلية وإجراءات التوريد المحلية، مما أدى إلى تسريع الصرف والتدفقات النقدية وخفض الوقت اللازم للتوريد في المشروعات. ولكن تكاليف إدارة المشروعات اتجهت نحو الزيادة خلال التنفيذ، فتجاوزت تقديرات الكلفة أثناء التصميم. وكان ذلك صحيحا بصورة خاصة في الأماكن التي يصعب الوصول إليها، حيث تسببت التدابير الأمنية بزيادة التكاليف. وألقت الصدمات الجديدة وأوضاع الهشاشة المتدهورة بضغوط إضافية على كفاءة المشروعات.

11- **وفي ضوء الظروف الحالية، من المهم أن يجدد الصندوق نهجه التشغيلي، استنادا إلى خبرته وخبرة المؤسسات المالية الدولية الأخرى.** وثمة إجماع عام في المجتمع الدولي على أن الهشاشة تصبح أكثر انتشارا، مع ازدياد حدوث

[139] مكتب التقييم المستقل، 2015. تقييم مؤسسي لعمل الصندوق في الدول والأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات.
[140] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2023. معالجة الهشاشة من خلال التركيز على سبل العيش الريفية: تفكّر في دور الصندوق حاضرا ومستقبلا (EB 2023/138/R.2).
[141] مكتب التقييم المستقل، 2023. تقييم دون إقليمي للبلدان ذات الأوضاع الهشة في شعبة أفريقيا الغربية والوسطى في الصندوق. التعلم من تجارب عمل الصندوق في المجموعة الخماسية لبلدان منطقة الساحل وشمال نيجيريا.

وتضافر الصدمات وعوامل الإجهاد البيئية والمناخية، والنزاعات والتركز المتزايد للفقر المدقع في السياقات التي تمتزج فيها الجوانب الاجتماعية والبيئية والمؤسسية للهشاشة. وبالنسبة إلى مؤسسة مثل الصندوق لديها خبرة ممتدة لسنوات طويلة في هذه البيئات، تتطلب هذه الاتجاهات تعزيز النُّهج القائمة للإقرار بأن العمل في السياقات الهشة محوري بصورة متزايدة لنموذج عمل الصندوق. ويستجيب هذا النهج للحاجة إلى تحسين قدرة الصندوق على العمل في الأوضاع الهشة بوصفها جزءا مشتركا بصورة متزايدة من عمله. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ازدياد حدوث الهشاشة والإقرار بأهميتها يدفع بالجهات الفاعلة الجديدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية الأخرى، إلى تعزيز تركيزها وأدواتها المتعلقة بالهشاشة. ويتيح ذلك للصندوق فرصا جديدة للاستفادة من عمل الجهات الفاعلة الأخرى وبناء شراكات من شأنها أن تعزز قدرته على تحقيق أثر إيجابي في هذه السياقات، فيما تيسّر الفعالية من حيث التكلفة في عمله في الأوضاع الهشة. وهذه الاعتبارات هي في أساس القرار المتمثل بوضع نهجه المحدّث. وتوضح الأقسام التالية النهج المحدّث، من خلال التركيز على المبادئ الرئيسية للعمل (القسم ثانيا) والسمات الرئيسية لنهج تشغيلي محدّث (القسم ثالثا). واستنادا إلى هذه الوثيقة، وبعد إنشاء وحدة الهشاشة، سيجري وضع مبادئ توجيهية مفصلة لجوانب محددة في النهج.

ثانيا- المبادئ الرئيسية للعمل في الأوضاع الهشة

الإطار 3

"يجب على الصندوق أن يضطلع بدور بالغ الأهمية في الدول والأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات من أجل تعزيز التنمية المستدامة الشاملة والتحول الريفي. ويعيش عدد كبير جدا من الأشخاص في فقر مدقع في هذه السياقات. وبما أن الصندوق هو المنظمة الإنمائية المتعددة الأطراف الوحيدة التي تركز حصرا على تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية، يتحمل مسؤولية فريدة بدعم النظم المحلية للإنتاج وسبل العيش في الأوضاع الهشة، ومساعدة السكان الريفيين الفقراء على تحسين دخلهم وتغذيتهم وأمنهم الغذائي ورفاههم". التقييم المؤسسي، عمل الصندوق في الدول والأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات (2015).

مبادئ العمل الرئيسية

12- استرشد عمل الصندوق في السياقات الهشة ضمنا بالعديد من مبادئ العمل. ويحدد هذا النهج التشغيلي المحدّث هذه المبادئ بوضوح لضمان المواءمة عبر المؤسسة وكي تكون انعكاسا للممارسة الجيدة على نطاق أوسع، بما في ذلك في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، في هذا المجال.

13- **بناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل للسكان الريفيين وسبل عيشهم ومؤسساتهم.** يجب أن ينصب تركيز البرامج الممولة من الصندوق في السياقات الهشة على بناء القدرة على الصمود والحد من الضعف للفقراء الريفيين وسبل عيشهم ومؤسساتهم. ويشمل ذلك الحد من الضعف في وجه الأحداث والعمليات الطبيعية والتي يتسبب بها الإنسان، وآثار تغير المناخ والأحداث الجوية القاسية، والعنف والأزمات السياسية، والأمراض والجوائح. ويتطلب تطبيق هذا المبدأ فهما عميقا للعوامل المحركة للضعف ومصادره، وللنُّهج وسبل التكيف (المادية والمالية والمستندة إلى الموارد البشرية) التي من شأنها أن تعزز قدرة المجتمعات المحلية والمؤسسات على الصمود. وفي حين أن بناء القدرة على الصمود هو أيضا هدف رئيسي في السياقات المستقرة، فإنه يُعَد بالغ

*هدفت **"صناديق القدرة على الصمود"** في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا ومالي إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه النزاع، و/أو عدم الاستقرار المؤسسي و/أو تغير المناخ.*

ويستند هذا النهج إلى الدروس المستفادة من التقييمات السابقة التي سلطت الضوء على الحاجة إلى مزيج من العمل المجتمعي الاجتماعي والتقني والمالي لممارسة أثر حقيقي على قدرة السكان الذين أضعفتهم النزاعات المتكررة على الصمود وسبل عيشهم.

الأهمية في السياقات الهشة بسبب الأثر المحتمل الذي قد يترتب على المستفيدين من الصندوق جراء التهديدات والمخاطر المترابطة المتعددة – مثل الحاجة إلى أن تؤخَذ في الاعتبار ليس فقط القدرة على الصمود في وجه مسائل مثل الجفاف، بل أيضا الجفاف المقرون بعدم الاستقرار السياسي، و/أو ضعف المؤسسات، و/أو الفساد، و/أو الإجرام و/أو العنف.

14- **التركيز على الوقاية.** يجب أن تسعى البرامج الممولة من الصندوق إلى تحديد ومعالجة العوامل المحركة والمسببة للهشاشة التي تقع ضمن نطاق عملها، وإلى تعزيز المؤسسات والآليات المستدامة لمعالجة تلك العوامل المحركة. وقد يشمل ذلك تدخلات للحد من أثر الزيادات في أسعار الأغذية أو الوقود أو الأسمدة، وتعزيز آليات تسوية الخلافات بين الرعاة والمزارعين ومنعها، وبناء القدرة على تمليك الأراضي، وعقد اتفاقيات لحماية الموارد الطبيعية البالغة الأهمية (الغابات والموارد المائية وما إلى ذلك) والوصول إليها. وسيعزز الصندوق قدرته على التحليل والرصد وجاهزيته لمعالجة هذه العوامل المحتملة المحركة أو المسببة للهشاشة، لا سيما من خلال تعزيز وصقل أدواته الحالية لتقييم الهشاشة والمخاطر – مثل تقييم الهشاشة، والمصفوفة المتكاملة للمخاطر القطرية، والمصفوفة المتكاملة لمخاطر المشروعات وإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي.

*نجح **مشروع التنمية المستدامة الريفية في الإقليم شبه القاحل في ولاية باهيا في البرازيل** في دعم المجتمعات المحلية للتكيف مع آثار تغير المناخ من خلال تعزيز استخدام المحاصيل المقاومة للجفاف، وتطوير نظم الإنذار المبكر وإشراك المجتمعات المحلية في تصميم المشروع وتنفيذه لضمان تلبية احتياجاتها وأولوياتها. وتقوم المؤسسات المحلية المعززة، مثل منظمات المزارعين وجمعيات مستخدمي المياه بتحسين قدراتها للاستجابة لتغير المناخ. وقد ساعد تعزيز تنويع مصادر الدخل ودعم مؤسسات التمويل البالغ الصغر المجتمعات المحلية على الحد من ضعفها في وجه الصدمات الاقتصادية. وركز المشروع على تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال دعم المنظمات المجتمعية والآليات التقليدية لتسوية النزاعات. وكان النهج الزراعي الإيكولوجي للمشروع أساسيا في بناء القدرات والمعرفة لدى التقنيين الزراعيين والمزارعين، مما عزز الانتقال إلى النظم الغذائية الزراعية الإيكولوجية. وأدى ذلك، مقرونا بالاستثمارات في بناء القدرات وتنفيذ إجراءات مبتكرة، إلى خفض الفقر إلى حد كبير وزيادة قدرة المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية مثل الكيريري على إنتاج المحاصيل التقليدية.*

15- **ضمان أن التدخلات الممولة من الصندوق لا تتسبب بأي ضرر.** عند توجيه الموارد (بما في ذلك التمويل، والموظفون وأنشطة البرامج) إلى الأوضاع الهشة، ثمة خطر دائم بالتسبب عن غير قصد بتفاقم مصادر الهشاشة القائمة أو بتوليد مصادر جديدة للهشاشة. وعلى سبيل المثال، قد تؤدي الموارد (أو ربما يُتصوَّر أنها تؤدي) إلى تعميق أوجه عدم المساواة بين المجموعات، أو قد تستولي عليها جهات فاعلة غير شرعية أو نخب، أو قد تشجع أو تتيح استخراج الموارد بطريقة غير مستدامة أو تقوض المؤسسات غير النظامية التي تستند إليها سبل العيش. ويتطلب مبدأ "عدم إلحاق الضرر" من الصندوق مراعاة وتحديد الأضرار المحتملة التي قد تنشأ كتأثيرات لعمله وتحديد كيف يمكن منعها أو التخفيف منها. ويجب أن يكون هناك رصد متأن لإمكانية التسبب بالضرر وجهود التخفيف منه، ويجب اعتماد نُهج عند الاقتضاء لضمان أن فوائد البرامج الممولة من الصندوق تتجاوز بوضوح التكاليف. ويعني ذلك أيضا أنه يجب على الصندوق أن يسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الآثار الإيجابية المحتملة لأنشطته على الهشاشة، مثلا من خلال تعزيز القدرات المحلية لبناء السلام، وبناء مؤسسات مستدامة وتحقيق فوائد لجميع المجتمعات المحلية.

*في **غرب السودان**، كانت الاتفاقية الثلاثية التي جرى التوصل إليها بوساطة من الصندوق بين الرعاة والمجتمعات المحلية المستوطنة والإدارة الأهلية المحلية فعالة في تسوية النزاعات على طرق التخزين، مما ساهم في زيادة الوصول إلى المياه والأراضي، وتحسين حوكمة الموارد الطبيعية. وقد حال ذلك دون اندلاع مزيد من النزاعات، بعد معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة وأوجه عدم المساواة الاجتماعية التي تؤثر في السكان المستقرين والمتنقلين.*

16- **الحفاظ على الالتزام.** خلال الأزمات وحالات الطوارئ، يجب على الصندوق أن يبحث عن سبل ملائمة للحفاظ على الالتزام ومواصلة دعم المجتمعات المحلية. وعلى الرغم من اضطرار بعض الموظفين إلى الانسحاب ومن احتمال تعليق أنشطة البرامج العادية، يجب على الصندوق، حيثما أمكن، تحديد وسائل بديلة لدعم الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية الريفية، والعمل مع المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والمؤسسات المحلية حيث يمكنها أن تكون فعالة. ومن خلال مواصلة الالتزام، يمكن للصندوق أن يعمل على الحفاظ على المكاسب الإنمائية، وتمكين الاستمرارية والتركيز على التنمية، وحماية توفير الخدمات الحكومية المحلية والفوائد للسكان المحليين (لا سيما النساء والفتيات ~~والمجموعات~~ والأشخاص الآخرين الذي قد يكونوا في حالات ضعيف~~الضعيفة الأخرى~~)، وتعزيز الملكية المحلية والحوكمة الذاتية ومساعدة السكان الريفيين على الاستفادة من الفرص لتحسين سبل عيشهم خلال الانتقال إلى السلام والاستقرار. وقد تنطوي مواصلة الالتزام على تحديات، ويقدّم القسم ثالثا بعض النُّهج التشغيلية لمعالجة هذه التحديات. ومن المهم الإشارة إلى أن **الصندوق ليس منظمة إنسانية ولا مجهزا للاستجابة للاحتياجات الإنسانية خلال الأزمات، سواء كانت بيئية أو يتسبب بها الإنسان (انظر الشكل 1)**. ولكن على الصندوق أن يضطلع بدور مهم في الإنعاش وإعادة البناء، كما اتضح مثلا خلال جائحة كوفيد-19 وفي الأزمات الأخيرة المرتبطة بالحرب في أوكرانيا والجفاف في القرن الأفريقي.

*خلال الأعوام الأربعين الماضية، ساعدت تدخلات الصندوق في الصومال على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه مكامن الضعف المتزايدة. وعلى الرغم من التعليق، **واصل الصندوق دعم الصومال من خلال تعبئة أموال تكميلية، بما في ذلك التمويل المناخي**. وركزت جهود الصندوق، إلى جانب جهود أصحاب المصلحة المختلفين، على تعزيز التكنولوجيات الزراعية الذكية مناخيا، والإدارة المستدامة للمياه، ومستجمعات المياه والمراعي، وإنتاجية تنمية المجترات الصغيرة والثروة الحيوانية.*

*وبالمثل، في **اليمن**، كانت لتعليق حافظة مشروعات الصندوق في عام 2015 بسبب النزاع الجاري تداعيات وخيمة من دمار واسع، وخسارة سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي. وتعرض القطاع الزراعي لاختلالات خطيرة، مما حرم المزارعين من الحصول على المدخلات الأساسية. ولكن تفاني الصندوق لتحقيق أثر مجد لم يتزعزع بتاتا. واستجابة للاحتياجات البالغة الأهمية للسكان الأكثر ضعفا ومن أجل ضمان تعزيز القدرة على الصمود وسبل العيش، أعاد الصندوق تفعيل الحافظة. ومن خلال مبادرات على غرار مرفق تحفيز فقراء الريف، ومبادرة الاستجابة للأزمات، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، واصل الصندوق عمله في اليمن. والجدير ذكره أن برنامج حماية سبل العيش وقدرة الزراعة على الصمود خلال جائحة كوفيد-19 يقدم مثالا على التزام الصندوق. وقد وفّر البرنامج، من خلال العمل في منطقتي تعز ولحج، وهما من أكثر المناطق انعداما للأمن الغذائي، مدخلات حيوية وتدريبا للمزارعين، مما أدى إلى زيادة كبيرة بنسبة 70 في المائة في العائدات الزراعية. وأتاحت قصة النجاح هذه لأكثر من 000 1 عائلة الحصول على الاحتياجات الأساسية، مثل الأغذية، والرعاية الصحية، والتعليم لأولادها.*

الشكل 1

وضع خرائط عمل الصندوق في مجال الهشاشة

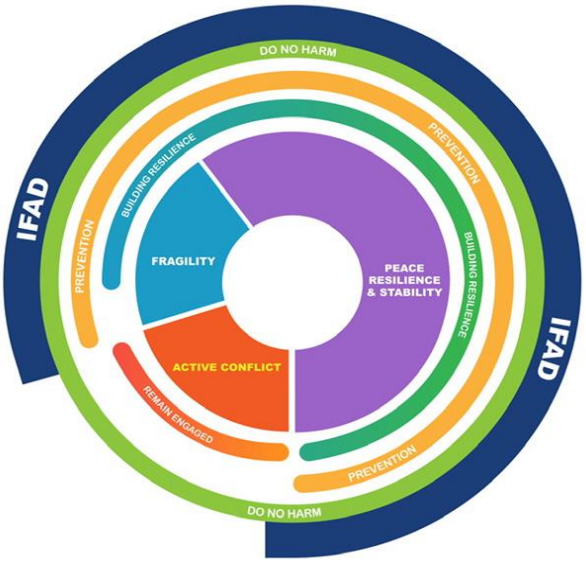

الصندوق	IFAD
عدم إلحاق الضرر	Do no harm
الوقاية	Prevention
بناء القدرة على الصمود	Building resilience
الهشاشة	Fragility
السلام والقدرة على الصمود والاستقرار	Peace resilience and stability
النزاعات النشطة	Active conflict
الحفاظ على الالتزام	Remain engaged

17- **يجب أن تسترشد جميع البرامج والتدخلات الممولة من الصندوق في الأوضاع الهشة بفهم عميق للسياق** وأن يجري تصميمها وتكييفها وتنفيذها ورصدها وتقييمها كي تحقق أقصى قدر من الأثر على أبعاد الهشاشة ذات الصلة، نظرا إلى أن هذه الأبعاد تؤثر بصورة مباشرة على السعي إلى تحقيق القدرة الريفية على الصمود واستئصال الفقر. ومن دون تحليل مفصل للسياق وتكييف أنشطة البرامج، ثمة خطر بأن تصبح البرامج الممولة من الصندوق غير ملائمة أو أن تتسبب بضرر وتستخدم الموارد من دون كفاءة. ولذلك فإن معالجة الهشاشة ستكون عنصرا أساسيا في التركيز التشغيلي للصندوق.

الإطار 4

نظرية التغيير – موجز

الهشاشة هي عامل محرك أساسي للفقر وانعدام الأمن الغذائي بالإضافة إلى تغير المناخ والصدمات الاقتصادية. وتعزى الهشاشة إلى عوامل سياسية، وعدم استجابة المؤسسات، وافتقار نظم الاستجابة إلى القدرة على الصمود. ومن أجل تحقيق هدف الصندوق المتمثل **بالتغلب على الفقر وانعدام الأمن الغذائي وبناء قدرة**

السكان الريفيين على الصمود، يجب على الأقل معالجة بعض العوامل المحركة للهشاشة التي هي أقرب إلى مهمة الصندوق وتؤثر بالطريقة الأكثر مباشرة في المجموعة التي يستهدفها.

إذا كان الصندوق يسترشد في عمله بتحليل عميق للسياق، **و**يستخدم مشروعاته وتدخلاته من أجل:

- بناء مؤسسات وبنية تحتية ومجتمعات محلية قادرة على الصمود؛
- منع العوامل المسببة للأزمات حيثما أمكن؛
- الحفاظ على الالتزام وتوفير الدعم المناسب للمجتمعات المحلية خلال مراحل الهشاشة؛
- ضمان عدم تسبب برامجه بالضرر.

فعندئذ

من شأن المشروعات الممولة من الصندوق والأنشطة الأخرى غير الإقراضية أن تقدم مساهمة قيّمة لخفض العوامل المحركة والتشنجات ومكامن الضعف المرتبطة بالهشاشة، لا سيما على المستوى المحلي، والهدف النهائي هو الحد من الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي وبناء القدرة الريفية على الصمود.

الافتراضات:

يعمل الصندوق بتعاون وتكاتف وثيقين مع جهات أخرى تسعى أيضا إلى معالجة العوامل المحركة للهشاشة – وهي الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والشركاء الإنمائيون الثنائيون، والحكومات، والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية. ويملك الصندوق الموارد والقدرات للعمل بفعالية في هذه السياقات.

الواقع المضاد:

إذا لم يستخدم الصندوق مشروعاته وموارده بفعالية لمعالجة الهشاشة، ثمة خطر بأن يتسبب عن غير قصد بتفاقم الوضع.

ثالثا- السمات الرئيسية لنهج الصندوق التشغيلي المحدّث

18- تماشيا مع البرنامج الخاص للبلدان التي تواجه أوضاعا هشة لعام 2019، يعمل الصندوق من خلال **أربع نقاط دخول** لتعزيز القدرة على الصمود في السياقات الهشة، فيما يساعد في الوقت نفسه على التخفيف من الهشاشة الاجتماعية والبيئية والمؤسسية التي تندرج ضمن مهمته. ونقاط الدخول هذه هي:

(1) تعزيز المؤسسات والمجتمعات المحلية لتحقيق الفعالية في الحوكمة المحلية وتقديم الخدمات؛

(2) زيادة الأمن الغذائي والتغذوي من خلال تعزيز النظم الغذائية؛

(3) تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الجاهزية للكوارث والتكيف مع المناخ؛

(4) تعزيز دور المرأة في بناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود.

19- ومن خلال البناء على مبادئ العمل المذكورة آنفا وعلى نقاط الدخول الأربع هذه، يتسم نهج الصندوق التشغيلي المحدّث **بالسمات الثماني المترابطة والمتآزرة أدناه**. وسيجري إعداد إرشادات مفصلة عن كل واحدة منها، حسب الاقتضاء، بدعم من وحدة الهشاشة في الصندوق عندما تباشر عملها. وهذه السمات هي:

- التشخيص المعزز للهشاشة؛
- النهج المعزز لإدارة المخاطر في الأوضاع الهشة؛
- تحسين البرمجة المتعلقة بالهشاشة؛
- استهداف وإدماج النساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص الضعفاء والمجموعات التي قد تجد نفسها في أوضاع ضعف بسبب الإعاقة والنزوح ونقص الموارد والحواجز اللغوية ومعرفة القراءة والكتابة،

والمسافة، والعوائق الرسمية والقانونية، والممارسات الثقافية، والأعراف الاجتماعية والجوانب الأخرى؛(بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص النازحون)؛

- تعزيز تعلم الصندوق من النتائج باستخدام أدوات أذكى؛
- الشراكات الاستراتيجية؛
- زيادة خبرات الموظفين وقدراتهم؛
- تعزيز الإرشادات التشغيلية.

التشخيص المعزز للهشاشة

20- في حين أن هناك في معظم الأحيان أوجه تشابه بين البلدان المختلفة، يُعَد كل وضع هش فريدا. ويُطلب بالفعل إدراج تقييمات الهشاشة في الاستراتيجيات القطرية للصندوق في السياقات الهشة. ولكن تبيّن أن تحليل الهشاشة الحالي لا يحدد بصورة كافية الأسباب الجذرية للهشاشة وأبعادها وتعقيدها، ولا تأثيرها في المجموعات المستهدفة من الصندوق، على النحو الذي أبرزه التقييم دون الإقليمي الصادر عن مكتب التقييم المستقل في الصندوق.[142]

21- ويجب أن تحدد تقييمات الهشاشة المعززة مجموعة الأسباب والتأثيرات السياسية/المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والبيئية لكل وضع هش، بما في ذلك الأسباب الهيكلية المتجذرة عميقا والعوامل الأكثر تقريبية على السواء.[143] ويجب أن تأخذ في الاعتبار الأبعاد الجنسانية لكل عامل من هذه العوامل، مع الإقرار بأن الهشاشة تكون عادة ذات طابع جنساني شديد في مظاهرها. ويجب أن يجري التحليل أيضا تقييما للمدة التي من المرجح أن تستمر فيها الظروف الهشة، وبشأن ما إذا كانت هذه الظروف موجودة في مناطق جغرافية محدودة داخل البلد أو على المستوى الوطني أو حتى الإقليمي. ويجب أن يحدد التحليل كيف تحاول الجهات الفاعلة الدولية والوطنية الأخرى، بما في ذلك الحكومة، والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية ومنظمات المجتمع المدني، معالجة الهشاشة في سياق معين، ليتمكن الصندوق من بناء الشراكات وأوجه التآزر مع عمله، حسب الاقتضاء. والأهم من ذلك، فإن تقييمات الهشاشة يجب أن تربط الهشاشة بشكل وثيق بسبل عيش السكان الريفيين ومؤسساتهم وبالمسارات المتاحة لهم للخروج من الفقر – مما يجعلها قابلة للتنفيذ بالنسبة إلى الصندوق من خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم المشروعات.

*اشتمل **برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير – المرحلة الثانية في إثيوبيا** على إجراء مشاورات والعمل مع المجتمعات المحلية والخبراء الحكوميين وأصحاب المصلحة المختلفين لجمع المعرفة المباشرة وتعميق فهم التحديات التي يواجهها المزارعون. وساعد هذا النهج التشاركي في تحديد التحديات السياقية وتصميم تدخلات سياقية تضمن الإدماج الاجتماعي وتعالج العوامل المحركة للهشاشة ومكامن الضعف المؤسسية.*

22- وعملا بهذا النهج المعزز، ستواصل تقييمات الهشاشة توجيه الاستراتيجيات القطرية للصندوق، وستُطبَّق أيضا في تصميم المشروعات، عندما يكون ذلك مناسبا. ولكن سيعاد النظر في هيكلية هذه التقييمات ونماذجها، وستجري تعبئة مصادر جديدة للبيانات – لا سيما البيانات والتحليلات التي يولدها شركاء آخرون ذوو صلة – على نحو منهجي لتعزيز جودة التشخيصات وملاءمتها العملية. وسيتوقف حجم التحليل المطلوب وعمقه على تعقيد السياق. وتحدد إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي بالفعل الأبعاد الاجتماعية والبيئية للهشاشة ويمكن استخدامها للاسترشاد بها في تقييمات الهشاشة.

[142] انظر الحاشية 126.

[143] وفقا للبنك الدولي، قد تشمل "المخاطر المتعلقة بتوزيع السلطة؛ والتسوية السياسية؛ ووضع حقوق الإنسان؛ وإدماج النساء في التسويات السلمية والعمليات السياسية؛ ومسائل الحوكمة الأوسع؛ والموارد البرية والطبيعية؛ والحصول على الخدمات الأساسية؛ وعافية سوق العمل وحجم الفائدة التي يحققها النمو الاقتصادي لجميع السكان؛ ومسائل التماسك الاجتماعي الأوسع نطاقا، بما في ذلك تصورات الإنصاف والإدماج بين المجموعات والأقاليم، وكذلك بين الدولة ومواطنيها". مجموعة البنك الدولي: استراتيجية التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف 2020-2025.

النهج المعزز لإدارة المخاطر في الأوضاع الهشة

23- يجب على الصندوق تنفيذ نهج معزز لإدارة المخاطر في الأوضاع الهشة يقر على نحو أكمل بالمستويات الأعلى للمخاطر المتأصلة ويتخذ الإجراءات اللازمة للتخفيف منها. وبالتوافق الكامل مع سياسة إدارة المخاطر المؤسسية، يجب على الصندوق تطبيق عدسة الهشاشة على جميع فئات المخاطر. ويجب أن يكون التحليل في الأوضاع الهشة أكثر دقة كي يوجّه على نحو كاف المصفوفة المتكاملة للمخاطر القطرية والمصفوفة المتكاملة لمخاطر المشروعات في تصاميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات على التوالي. ويجب تقسيم فئة المخاطر المعنونة "الهشاشة والأمن" في تصنيف المصفوفة المتكاملة لمخاطر المشروعات وتقييمها مقابل العوامل المحركة المتعددة المحددة في تقييم الهشاشة. وقد تطرح هذه العوامل المحركة مخاطر في تنفيذ البرامج متعلقة بعوامل سياسية وأمنية واقتصادية وبيئية يجب أن يكون البرنامج مستعدا لها. وتماشيا مع متطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، سيجري تنقيح أي أطر للإدارة البيئية والاجتماعية والمناخية/خطط للإدارة البيئية والاجتماعية والمناخية[144] كي تعكس على نحو كاف المخاطر المرتبطة بالأوضاع الهشة.

تحسين عملية وضع البرامج المتعلقة بالهشاشة

24- ستغطي عملية وضع البرامج المحسنة المتعلقة بالهشاشة في الصندوق **الاستراتيجيات القطرية والبرامج القطرية** على السواء. وسوف ترتكز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية بصورة منهجية على تشخيص الهشاشة المنقح مع مدخلات من إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي والمصفوفة المتكاملة للمخاطر القطرية. **ويجب أن تحدد نظرية التغيير في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية/مذكرات الاستراتيجيات القطرية العوامل المحركة للهشاشة ونقاط الدخول لمعالجتها من أجل دعم قدرة المجموعات التي يستهدفها الصندوق على الصمود – مثلا من خلال توجيه الإجراءات لمعالجة العوامل المناخية أو البيئية للهشاشة، والعوامل الاجتماعية مثل أوجه عدم المساواة الحادة والإقصاء، أو العوامل المؤسسية مثل مكامن الضعف المؤسسية الحادة أو الشرعية المحدودة للمؤسسات العامة**. وحين تكون هناك أبعاد مختلفة للهشاشة، قد ينعكس مزيجها أيضا في تصميم الاستجابات البرامجية التي تتناول بصورة متزامنة العمل المناخي والإدماج الاجتماعي، أو العمل المناخي والتخفيف من حدة النزاعات (الريفية) المحلية.

الإطار 5

مشروع الاقتصاد الأزرق الشامل في هايتي

يقدم **مشروع الاقتصاد الأزرق الشامل في هايتي** مثالا على البرمجة من خلال معالجة التحديات المحددة التي تواجهها المجتمعات المحلية الريفية الساحلية الهشة، وإدماج المكونات المختلفة مثل النظم الإيكولوجية الاقتصادية المستدامة، وأنشطة الحفظ، وتحسين التغذية. ويركز على توليد سبل عيش بديلة، ودعم سلاسل القيمة المحلية، وحفظ الموارد الطبيعية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – وذلك كله في إطار للتنمية المستدامة. ويشدد مشروع الاقتصاد الأزرق الشامل في هايتي على الشراكات مع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمسؤولين المحليين المنتخبين لضمان استدامة الاستثمارات. ومن خلال تعزيز نُهج بناء القدرات والقدرة على الصمود، يرسّخ المشروع آليات الدعم ويزيد إمكانية تحقيق آثار إيجابية في الأجل الطويل للمجتمعات المحلية المستهدفة في هايتي.

25- ويجب أن تركز البرامج الممولة من الصندوق في السياقات الهشة على واحدة أو أكثر من نقاط الدخول الأربع المذكورة آنفا (تعزيز المؤسسات، وبناء نظم غذائية قادرة على الصمود، ودعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتعزيز أدوار المرأة). وستُوجَّه الجهود لضمان أن تكون تصاميم المشروعات أقل تعقيدا وأكثر واقعية فيما يتعلق بالقدرة المؤسسية المحلية على التنفيذ.

[144] الصندوق، 2021. إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق.

26- ويجب أن تتمكن استثمارات الصندوق من **التكيف بسرعة مع التغييرات في السياق**. وقد يشمل تصميم مشروعات مراعية للهشاشة ما يلي: (1) خطط للطوارئ؛ (2) نهج برامجي متعدد المراحل؛ (3) مكوّن للحد من مخاطر الأزمات والكوارث. وإذا تدهور وضع ما أو تغير، سيؤدي ذلك إلى تفعيل خطة للطوارئ، على النحو المحدد أثناء التصميم (مثل إعادة تصويب التركيز في المشروع لينصب على إنتاج الأغذية وحماية الأصول). وفي بعض السياقات، قد يكون النهج البرامجي المتعدد المراحل الخيار المفضل لضمان العمل في الأجل الطويل من أجل تعزيز المؤسسات المحلية. وفي أوضاع أخرى، من شأن مكوّن مخصص للحد من مخاطر الأزمات والكوارث أن يتيح للمشروعات الاستجابة والتكيف سريعا في الأزمات (مثل الفيضانات الشديدة). وبما أن المكوّن يكون قد صُمِّم بالفعل على نحو كامل وحُدِّدت تكلفته، يمكن سحب الأموال سريعا من "الفئات غير المخصصة" لتفعيل المكون إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويمكن النظر أيضا في إعادة تخصيص الأموال من مكونات قائمة أخرى أو مشروعات أخرى ممولة من الصندوق في البلد نفسه، على النحو المنصوص عليه بموجب الطرائق الحالية في سياسة الصندوق بشأن إعادة هيكلة المشروعات.[145] وفي الأوضاع حيث تكون اعتبارات الهشاشة عابرة للحدود الوطنية – مثلا في حالة المجتمعات المحلية الرعوية – سيُنظَر في **نهج إقليمي** (مثل برنامج الساحل المشترك استجابة لتحديات كوفيد-19 والصراعات وتغير المناخ[146] الذي يغطي عدة بلدان، منها بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال).

الإطار 6

برنامج الموارد الطبيعية وسبل العيش المستدامة في السودان

يهدف **برنامج الموارد الطبيعية وسبل العيش المستدامة في السودان** إلى زيادة الأمن الغذائي والدخل والقدرة على الصمود للرعاة والمزارعين-الرعاة ومزارعي المحاصيل أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يشاركون في الحوكمة والإدارة المشتركتين للموارد الطبيعية وفي الأعمال التجارية المتعلقة بالموارد الطبيعية في المناظر الطبيعية المستهدفة في تسع ولايات. وحين اندلع النزاع في السودان في منتصف أبريل/نيسان 2023، تزامن مع الاستعدادات للموسم الزراعي. وقد أعطى برنامج الموارد الطبيعية وسبل العيش المستدامة في السودان الأولوية لثلاثة أنواع لنوعين من أنواع من المساعدة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الولايات الخمس حيث كان الوضع الأمني هادئا نسبيا: (1) الحصول على الآلات لتجهيز الأرض، باستخدام تقنيات حفظ التربة والمياه؛ (2) الحصول على أصناف محسّنة من البذور، من خلال توزيع البذور التي توفرها الاستجابة الإنسانية من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتي استفاد منها أكثر من 000 23 مزارع في ولايات نهر النيل وكسلا والقضارف وسنار.

27- وفي الأوضاع حيث لا يمكن للصندوق أن يكون موجودا للنهوض بمسؤولياته الائتمانية أو حيث تكون القدرات المؤسسية ضعيفة للغاية، يمكن التماس المساعدة من طرف ثالث في الرصد والتحقق الميداني، و/أو الإدارة المالية، و/أو مسؤوليات التوريد و/أو تقديم المساعدة التقنية (مثلما هو الحال في حافظة الصندوق الخاصة باليمن).

استهداف وإدماج الأشخاص الضعفاء (النساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة)

28- يجب التركيز بصورة إضافية على تعزيز دور المرأة في بناء قدرة الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية على الصمود، مع إعطاء الأولوية في الوقت نفسه للاستثمارات في القدرة على الصمود للنساء الريفيات الفقيرات والفتيات والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، نظرا إلى ضعفهم الشديد في أنواع كثيرة من الأوضاع الهشة – مثل أوضاع العنف الاجتماعي أو القدرة المحدودة على منع الصدمات المناخية أو الاستجابة لها. **ويشمل ذلك مشروعات محددة (أو مكونات مشروعات محددة) تستهدف مباشرة هذه المجموعات وتعالج عدم المساواة بين الجنسين وإقصاء الشباب بوصفه مجال اهتمام محددا في المشروعات والبرامج**. وسيبلَّغ عن النتائج من خلال الإبلاغ السنوي

[145] EB 2018/125/R.37/Rev.1.
[146] EB 2020/131(R)/R.8/Rev.1 .

استنادا إلى المؤشرات الواردة في الأطر المنطقية للمشروعات (مؤشرات الصندوق الأساسية والمؤشرات الخاصة بالمشروعات على السواء).

الإطار 7

مشروع المياه والأغذية في الجزر الخارجية في كيريباتي

يهدف **مشروع المياه والأغذية في الجزر الخارجية في كيريباتي** إلى تعزيز الاعتماد على الذات ورأس المال الاجتماعي في المجتمعات المحلية المدعومة من خلال تزويد الأسر المعيشية بالموارد الضرورية والمهارات التقنية لتخطيط وتنفيذ التدخلات لتنمية المجتمعات المحلية. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية تحسين الحصول على المياه النظيفة وتعزيز إنتاج الأسر المعيشية للأغذية. ويعالج المشروع أيضا مسألة تدني الوعي في مجال التغذية من خلال التغيير السلوكي ومبادرات التثقيف التغذوي. ويولى اهتمام خاص للمجموعات الضعيفة، لا سيما النساء والشباب الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 30 عاما. ويستخدم المشروع نهجا إنمائيا موجَّها نحو المجتمعات المحلية واستراتيجية استهداف شاملة تُشرك الأسر المعيشية والمجتمع المحلي برمته، فيما تعالج الاحتياجات والتحديات المحددة للنساء والشباب. والجدير ذكره أنه في مارس/آذار 2023، شكلت النساء نسبة كبيرة (62 في المائة) من الميسرين الجزيريين والميسرين المجتمعيين، و8 من أصل 10 موظفين في وحدة إدارة المشروع. وعلاوة على ذلك، تولت النساء 106 1 مناصب قيادية في مجموعات مستخدمي المياه، مما يشكل نحو 44 في المائة من هذه المناصب.

تعزيز تعلم الصندوق من النتائج باستخدام أدوات أذكى

29- من المهم أن يعزز الصندوق تعلمه من العمليات في السياقات الهشة، من خلال تقصير دورات التعلم وزيادة تواتر التقييمات والاستعراضات التي تجريها بعثات الإشراف على المشروعات ودعم تنفيذها. وأثناء التصميم، يجب أن يواصل الصندوق العمل مع الشركاء القطريين لضمان تحديد أهداف وحصائل واقعية قابلة للرصد من أجل تتبع التقدم الذي تحرزه المشروعات.

30- ويجب على الصندوق أن يبذل، أثناء التصميم وطوال دعمه للتنفيذ، جهودا خاصة لتحديد أدوات الرصد مثل وضع الخرائط الجغرافية المكانية، وتعقيبات المستفيدين من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيات الاستشعار عن بعد، التي يمكن أن تيسّر صنع القرارات استنادا إلى الأدلة. وخلال التنفيذ، تتمتع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية والنظم الرقمية للرصد والتقييم بإمكانية تيسير إدارة العمليات في السياقات الهشة، لا سيما في حالات الوصول الميداني المحدود في المواقع العالية المخاطر.

31- ونظرا إلى تنوع السياقات الهشة، لن يكون النهج المقترح المراعي للهشاشة في عملية التصميم مطلوبا في كل مشروع في الأوضاع الهشة؛ بل يجب استخدامه، أو استخدام أجزاء منه في حال أشار تقييم الهشاشة إلى أن السياق يشوبه عدم يقين بالقدر الذي يكفي لتبرير الاستثمار الإضافي في التصميم. وبغض النظر عن ذلك، يلزم تعزيز رصد السياق ومؤشرات الخطر في كل سياق هش للسماح بالتكيف في الوقت المحدد في حال شهدت الظروف تغييرا كبيرا.

الشراكات الاستراتيجية

32- ثمة مجال أمام الصندوق لتوسيع وتعميق الشراكات الاستراتيجية في الأوضاع الهشة، مما يساهم في تحقيق الحصائل الإنمائية للنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، بالتنسيق مع عمل الوكالتَين الشقيقتين، أي برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيين الآخرين، والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويهدف الصندوق من خلال العمل بموجب هذا النهج الترابطي إلى المساهمة قدر الإمكان في الأثر الإيجابي الذي تمارسه جهود الجهات الفاعلة الأخرى في العمل الإنساني وبناء السلام على الأصول والقدرات والنظم المحلية التي تخدم المجتمعات المحلية والأسر المعيشية الريفية، من خلال استكمال عملها باستثمارات إنمائية تعزز هذه الأصول والقدرات. وسينظر الصندوق أيضا في العمل لبناء جماعة ممارسين قائمة على الشراكات بشأن الهشاشة من خلال استخدام مكانته الفريدة بوصفه مؤسسة مالية دولية ووكالة تابعة للأمم

المتحدة؛ والهدف هو سد الفجوة بين الفريق العامل لإلمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المعني بالنزاعات والهشاشة والجهات الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، لا سيما الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، ~~وسواها~~ إضافة إلى سواها ممن يركزون على مسائل الهشاشة المتصلة بالأرياف والنظم الغذائية (في الأبحاث مثلا) لتحقيق أهداف مشتركة، مثل الأهداف المتعلقة بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي والتغذية.

الإطار 8

مشروع التعزيز المؤسسي والإقليمي في كولومبيا بعد النزاع

مشروع بناء قدرات ريادة الأعمال الريفية: دعمت الثقة والفرص يظهر ~~مشروع~~ مشروع التعزيز المؤسسي والإقليمي في كولومبيا بعد النزاع بإظهار إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في تصميم المشروعات باستخدام تطبيق على الهاتف المحمول للتدريب على المنظور الجنساني والإدماج الاجتماعي. ويضمن هذا النهج الوصول على نطاق أوسع، وتحسين الرصد، والفعالية من حيث التكلفة. ويعزز المشروع، من خلال تكييفه مع الاحتياجات المحددة للمستفيدين، الفعالية والاستدامة في معالجة السياق الكولومبي في مرحلة ما بعد النزاع.

33- واستنادا إلى الممارسات الأخيرة والجارية (مثل برنامج الساحل الإقليمي المشترك استجابة لتحديات كوفيد-19 والصراعات وتغير المناخ، حيث تستفيد كل وكالة من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها من ميزتها النسبية لدعم قدرات السياسات والبرامج الحكومية، وبناء الأصول أو إعادة بنائها بتوجيه من الممارسة الإنسانية، والاستثمار في المؤسسات المجتمعية والممارسات الزراعية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ)، بإمكان الصندوق تحديد فرص إضافية للتحليل المشترك والنُّهج القطرية المشتركة. ويشمل ذلك استكشاف وضع برامج متممة مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مجموعة صغيرة من البلدان ذات الأولوية التي تعاني من أوضاع هشة. ومن شأن الشراكات مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والوكالتَين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما أن تعزز الوصول إلى بيانات وتحليلات الهشاشة للتخفيف من التكاليف وتعزيز التعلم المتبادل. وفي الأشهر المقبلة، سيقوم الصندوق أيضا بتفعيل شراكته مع صندوق بناء السلام في الأمم المتحدة وتحديد مجموعة من البلدان حيث يمكن استخدام الموارد بصورة مشتركة، مع التركيز على منع الأزمات الريفية المحلية وتمكين المرأةالنساء والفتيات. وانضم الصندوق أخيرا إلى الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، وبالمضي قدما، يمكنه استكشاف شبكات وجماعات ممارسين أساسية أخرى تركز على الهشاشة على المستويين القطري والعالمي، مع التركيز دائما على الفعالية من حيث التكلفة وتحديد الأولويات الاستراتيجية.[147]

34- وبالمضي قدما، سيضطلع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بدور مهم أيضا للصندوق في سياق نهج معزز للشراكة من أجل تحسين الممارسة في السياقات الهشة. وتُدرِج استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق للفترة 2022-2027 القدرة على الصمود، والهشاشة والعمالة ضمن مجالاتها للتركيز المواضيعي. ويقتضي تفعيل مجالات التركيز هذه البحث عن سبل لتعزيز التعلم عبر البلدان ذات الأوضاع الهشة، وتعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع التركيز على الهشاشة والمبادرات الأقاليمية، في واحدة أو أكثر من نقاط الدخول العملية لعمل الصندوق في هذه الأوضاع و/أو في كيفية تفعيل واحدة أو أكثر من السمات الثماني لهذا النهج المعزز.

[147] تشمل الأمثلة الشبكة الدولية المعنية بحالات النزاع والهشاشة، ومنتديات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتبادل الممارسات بشأن الهشاشة والنزاع.

الإطار 9

كيف ستُعزَّز مشاركة القطاع الخاص في الأوضاع الهشة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

يسعى الصندوق بفعالية إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص في الأوضاع الهشة لمعالجة التحديات الفريدة والاستفادة من خبراته. وتتيح مشاركة القطاع الخاص للصندوق تعبئة موارد إضافية ونُهج مبتكرة لدعم الأنشطة الاقتصادية، وتوليد فرص لسبل العيش، وبناء القدرة على الصمود وتعزيز رفاه المجتمعات المحلية في الأوضاع الهشة. وسيُعزَّز عمل الصندوق مع القطاع الخاص في الأوضاع الهشة بالطرق التالية في التجديد الثالث عشر للموارد:

(1) التشخيص المعزز للهشاشة:

- إدراج وجهات نظر القطاع الخاص وبياناته وخبراته في تقييمات الهشاشة.
- تحليل دور القطاع الخاص في تحفيز الأنشطة الاقتصادية ومعالجة الهشاشة.
- تحديد تحديات محددة وفرص واستثمارات مجدية لمشاركة القطاع الخاص.
- استخدام مشاركة القطاع الخاص لتوجيه أدوات التشخيص، والمنهجيات وظروف الأعمال.

(2) البرمجة:

- الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وموارده وابتكاراته في الأنشطة الاقتصادية وفرص سبل العيش.
- التعاون مع القطاع الزراعي في سلاسل القيمة الزراعية، والمشاريع الريفية والحلول القائمة على السوق.
- وضع برامج معدة خصيصا لجذب الاستثمارات، وتعزيز ريادة الأعمال ومعالجة العوامل المحركة للهشاشة.
- الشراكات لاستحداث الوظائف واستهداف المجموعات الضعيفة، لا سيما النساء والشباب.
- سد الفجوات التي خلفتها المؤسسات العامة الضعيفة أو المنهارة من خلال مشاركة القطاع الخاص.
- تعزيز العقد الاجتماعي، وخفض التفاوتات الاقتصادية وزيادة الشفافية من خلال الشراكات.
- تعزيز المنافسة المفتوحة، وتبادل المعرفة وبناء المهارات من أجل التنمية الشاملة والقادرة على الصمود.

(3) تقديم دعم أقوى:

- إنشاء آليات ومنصات لمشاركة القطاع الخاص والحوار معه على نحو فعال.
- تقديم دعم هادف، وسد فجوة الوصول إلى التمويل، لا سيما للجهات الفاعلة الصغيرة والمحلية في القطاع الخاص.
- تعزيز بيئة تمكينية من خلال الحوار بشأن السياسات، والإصلاحات التنظيمية وتيسير الاستثمارات.
- الاستفادة من التحويلات المالية، والتمويل من المغتربين، وخبرات القطاع الخاص للحصول على دعم إضافي.
- الاستفادة من مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات وتحسين التنسيق مع الشركاء.

(4) الشراكات الاستراتيجية:

- بناء شراكات استراتيجية مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص للاستفادة من الموارد والمعرفة والشبكات.

- المشاركة في مبادرات مشتركة مع القطاع الخاص لمعالجة الهشاشة وتعزيز التنمية المستدامة.
- التعاون في الأبحاث والابتكار وأفضل الممارسات لتعزيز الاستثمارات في السياقات الهشة.
- تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والأثر الجماعي مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.
- السعي إلى التعاون مع الشركاء الخارجيين والجهات الفاعلة في القطاع الخاص لخفض التكاليف وتعزيز الكفاءة.

زيادة الخبرات وتحسين القدرات

35- **سيجري إنشاء وحدة هشاشة مع خبرات محددة ومخصصة في مجال الهشاشة في شعبة السياسات التشغيلية والنتائج** لدعم تنفيذ العمليات، والسياسات التشغيلية والتنسيق التشغيلي وجمع المعرفة والدروس وتبادلها عبر الصندوق ومع الشركاء بشأن النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتشمل الإجراءات الملموسة صقل أدوات الصندوق الحالية للتشخيص وإدارة المخاطر في الأوضاع الهشة، ووضع إطار واقعي للتكلفة يغطي المجموعة الواسعة للأوضاع الهشة من أجل الكفاءة في التخطيط والميزنة. وسيقدم الخبراء المشورة للأفرقة القطرية بشأن جوانب التصميم والتنفيذ في الأوضاع الهشة، ويعززون شراكات الصندوق بشأن النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ويمكن أن تكون جماعة ممارسين خاصة بالهشاشة تقودها الوحدة وتتألف من جهات اتصال إقليمية مصدرا للمشورة والدعم للأفرقة القطرية كجزء من هذا النهج المعزز. ويمكن استكمال هذه الأدوار بفريق من الخبراء الخارجيين – من أفراد ومؤسسات – يكون متاحا عند الاقتضاء لدعم تقييمات الهشاشة وتوفير الخبرات خلال التصميم والتنفيذ.

36- ووفقا للاحتياجات، ستدعم الوحدة إعداد **دورات تدريبية إضافية لتعزيز المهارات ذات الصلة بالهشاشة** في الأفرقة القطرية، كجزء من منهاج أكاديمية العمليات في الصندوق. ويمكن أن تشمل المواضيع المحتملة ما يلي: (1) النهج البرامجي المتعدد المراحل؛ (2) تقييم الهشاشة؛ (3) مراعاة الأزمات؛ (4) الإدارة المالية والتوريد في الأوضاع الهشة؛ (5) الرصد والتقييم والتعلم في الأوضاع الهشة. ويُتوقَّع أن يستند إعداد هذه الدورات التدريبية أيضا إلى خبرات المؤسسات الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية الأخرى (ومنها شبكة الفريق العامل للمصارف ~~المصارف~~ الإنمائية المتعددة الأطراف المعني بالنزاعات والهشاشة، حيث يشارك الصندوق في الأفرقة العاملة المواضيعية) ووكالات الأمم المتحدة. وحيثما أمكن، سيقوم الصندوق بأنشطة تدريبية مشتركة مع هذه المؤسسات.

37- وسيفكر الصندوق في تجربة السنوات الأولى من عمل هذه الوحدة الجديدة وينظر في السبيل الأكثر ملاءمة وكفاءة الذي لا يضمن فقط تطوير القدرات الضرورية للتنفيذ الفعال في السياقات الهشة بل أيضا الحفاظ عليها بمرور الوقت. ومن خلال القيام بذلك، سيبني على حصائل النموذج التجريبي وكذلك على خبرات الأعضاء الآخرين في الجماعة (لا سيما جماعة الممارسين الفريق العامل للمصارف في ~~المصارف~~ الإنمائية المتعددة الأطراف) من خلال أفرقة مخصصة تعمل على التحديات والنُّهج المتعلقة بالهشاشة كي يحقق كل منها الولاية الشاملة لمنظمته.

تعزيز الإرشادات التشغيلية

38- **تعزيز إرشادات الصندوق للإدارة المالية.** سيواصل الصندوق الاضطلاع بتقييم الإدارة المالية والرقابة عليها طوال دورة المشروعات استنادا إلى إطار الضمانات على أساس المخاطر للسياقات الهشة وغير الهشة على السواء. ويجب على الصندوق تعميق هذا التحليل لفهم الأسباب الكامنة للهشاشة وكيفية تأثيرها في المؤسسات الوطنية والمحلية التي توفر خدمات الإدارة المالية العامة والضمانات الائتمانية. ومن المرجح أن يتطلب مستوى الهشاشة المرتفع القبول بدرجة أعلى من الإقبال على المخاطر الائتمانية، وبدرجة معينة من المرونة في الإجراءات والعمليات، فضلا عن المرونة اللازمة للتكيف سريعا مع التغييرات. واستنادا إلى هذا التحليل، سيجري إعداد نُهج للإدارة المالية مصممة

خصيصا لكل سياق قطري من أجل تقديم أفضل دعم ممكن للمجموعة المستهدفة من الصندوق ومؤسساتها في البرنامج القطري. وأحيانا، قد تظهر أوضاع هشة فجأة، وربما لم تؤخذ مسائل أساسية في الاعتبار إذا كان المشروع قد صُمِّم وأُطلق في ظل ظروف غير هشة. وفي هذه الحالات، سيتعين على أفرقة الصندوق إجراء تقييمات سريعة لاستنباط الاستجابات الملائمة، استنادا إلى المدة المرجحة للظروف الجديدة. وفي الأوضاع حيث لا يستطيع الموظفون الدوليون زيارة مواقع المشروعات، يُستعان بطرف ثالث لإجراء الرصد.

الإطار 10

التعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما في البرمجة المشتركة في أفغانستان

يجري التعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما في البرمجة المشتركة في أفغانستان، ومنها مشروع أرغنداب المتكامل لتنمية الموارد المائية الذي يستفيد من خبرات القطاع الخاص في تنمية الموارد المائية. وفضلا عن ذلك، يتعاون المشروع مع الشركات الخاصة لتنمية أعمال تجارية جديدة مستندة إلى المياه، بما يؤدي إلى توليد فرص عمل ودخل للسكان الأفغان.

39- **تحسين عمليات التوريد في الصندوق.** يجب على الصندوق اعتماد إجراءات توريد صارمة إنما مبسطة ومكيّفة في الأوضاع الهشة. وقد يكون الخطر المرتبط بالتوريد في الأوضاع الهشة أعلى بكثير، مثلا فيما يتعلق بالأطر القانونية والتنظيمية، والمساءلة والشفافية، والقدرات في التوريد العام وعمليات التوريد العام. ووضع الصندوق، في إطار استجابته للأزمات (جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا)، إرشادات لإجراءات توريد مبسطة إقرارا بالمتطلبات المحددة للأوضاع الهشة.[148] ويوفر إجراءات مرنة ومبسطة لتقليل أثر اختلالات سلاسل الإمداد إلى أدنى حد، مع ضمان الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال العامة. ويجب أن يراعي التوريد أيضا مبدأ "عدم إلحاق الضرر". وسيُدرَج تحليل مخصص عن "عدم إلحاق الضرر" في عمليات التوريد في الصندوق في الأوضاع الهشة كجزء من نهج إدارة المخاطر.

40- **نهج الصندوق في التعامل مع حكومات الأمر الواقع.** يتمثل أحد المبادئ الأساسية في نهج الصندوق، على النحو الوارد في القسم ثانيا أعلاه، في الحفاظ على الالتزام كلما أمكن ذلك، لا سيما خلال أوقات الأزمات. ويشمل ذلك فترات تكون هناك خلالها حكومة "أمر واقع". وقد نقّح الصندوق مذكرته الإرشادية الداخلية بشأن **التعامل مع حكومة أمر واقع** لتقديم الإرشادات إلى الأفرقة القطرية والإدارة عن كيفية إدارة البرامج الجارية والبرامج قيد التصميم. ويشير إلى الخطوط الحمراء (أي الامتثال لسياسات الصندوق)، وكذلك إلى كيفية العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين في سياق حكومة أمر واقع.

41- **معالجة المخاطر الأمنية المحدقة بالموظفين والشركاء.** تُعَد المخاطر الأمنية المحدقة بالموظفين والشركاء مجال اهتمام خاصا للصندوق، ولا سيما في السياقات الهشة المرتبطة باحتدام النزاع. ويمكن أن تطرح بعض السياقات الهشة مخاطر متعددة – بما في ذلك العنف بين الأفراد والعنف الجنائي، أو العنف الجنسي أو الاستهداف المتعمد لأصول وموظفي المشروعات الإنمائية. ويواصل الصندوق الاعتماد على المشورة والدعم التقني من الشركاء الرئيسيين – أي المؤسسات المالية الدولية الأخرى ولا سيما إدارة شؤون السلامة والأمن للأمم المتحدة – فيما يتعلق بأمن الموظفين والشركاء. وفي حين أن صنع القرار (مثلا بشأن المخاطر المقبولة في البعثات والوجود الميداني) سيظل دائما على عاتق المديرين القطريين في الصندوق، سيتعين على الموظفين التماس الإرشادات من إدارة شؤون السلامة والأمن للأمم المتحدة بشأن مستويات انعدام الأمن والتهديدات، والتدابير المطلوبة للتخفيف منها. وسيضمن

[148] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2023. الإجراءات المبسطة للتوريد في المشروعات في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات: مذكرة إرشادية للمقترضين من الصندوق وموظفيه.

الصندوق وصول الموظفين إلى جميع معدات السلامة والأمن المطلوبة من أجل التشغيل الآمن في السياق، وحصولهم على التدريب المناسب بشأنها.

التكاليف التشغيلية لنهج الصندوق المحدّث في التعامل مع الهشاشة

42- سيتطلب تنفيذ نهج الصندوق المحدّث في التعامل مع الهشاشة موارد إضافية، يُستخدم بعضها للتكاليف غير المتكررة (مثلا من أجل تحديث النظم التشغيلية أو تصميم وحدات التدريب)، وبعضها الآخر للتكاليف المتكررة الهامشية المتزايدة بالإضافة إلى الموارد المخصصة حاليا لأنشطة مثل تقييمات الهشاشة المعززة. وتختلف التكاليف التدريجية اختلافا شاسعا وفقا لسياق الهشاشة ونوعها. وحيثما أمكن، سيتشارك الصندوق التحليلات ويقيم شراكات مع وكالات أخرى لخفض التكاليف. وعلى الرغم من ذلك، وبما أن الصندوق يعمل بالفعل في بيئات هشة، فإن العديد من هذه التكاليف مدرَج بالفعل في ميزانيات برامج الصندوق؛ ولكن بعضها سيتطلب استثمارا إضافيا.

43- ويمكن أن تشمل العوامل المحركة للتكلفة ما يلي: (1) تعزيز تقييمات الهشاشة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية/مذكرات الاستراتيجيات القطرية؛ (2) تعزيز تقييمات الهشاشة أثناء التصميم، بما في ذلك تقييمات القدرات المؤسسية، وتعزيز المصفوفة المتكاملة لمخاطر المشروعات، وحسب السياق، ازدياد التكاليف الأمنية في النزاعات النشطة؛ (3) الدراسات المتعلقة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي (الإطار الجزئي أو الكامل للإدارة البيئية والاجتماعية والمناخية، حسب درجة الهشاشة الاجتماعية والمناخية)؛ (4) الإشراف على المشروعات، بما في ذلك الرصد من قبل طرف ثالث؛ (5) وحدة الهشاشة؛ (6) تدريب الموظفين. ويُتوقَّع أن يخفف إنشاء الشراكات الراسخة من زيادات التكلفة في بعض هذه المجالات على الأقل، ويمكن بل يجب متابعة اعتبارات الكفاءة وفعالية التكلفة لتوجيه تعريف الإجراءات المحددة التي يجب اتخاذها بموجب هذا النهج المحدّث.

44- ومن المرجح أن يتطلب تقييم الهشاشة المنقح بعض الموارد الإضافية. وفي حين أن هناك حاجة إلى تحليل دقيق وفهم أعمق لهذه التكاليف من أجل استثمارات الصندوق المحددة، تُقدَّر التكاليف **التراكمية** التي تتجاوز تلك المغطاة بالفعل بـ 000 15 دولار أمريكي إلى 000 40 دولار أمريكي لكل برنامج للفرص الاستراتيجية القطرية؛ وبـ 000 15 دولار أمريكي إلى 000 50 دولار أمريكي لكل تصميم مشروع؛ وبـ 000 25 دولار أمريكي إلى 000 50 دولار أمريكي لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، وبـ 000 15 دولار أمريكي إلى 000 50 دولار أمريكي للإشراف على المشروع، حسب نوع الهشاشة وحجمها، وكذلك توافر البيانات من الشركاء الإنمائيين. وقد أُدرِج بعض هذه التكاليف بالفعل في ميزانيات البرامج السنوية. ويقع ثمانون في المائة من الحالات ضمن الحد الأدنى.

45- وستترتب عن تصميم المشروعات والإشراف عليها في الأوضاع الهشة تكاليف تراكمية أيضا في بعض الأوضاع من أجل التعاقد مع خبراء إضافيين لتصميم تدخلات المشروعات لمعالجة العوامل المحركة للهشاشة (أي ضعف المؤسسات، وأوجه عدم المساواة الاجتماعية وأثر المناخ). ولكن من المرجح أن تختلف التكاليف التراكمية اختلافا شاسعا، لأنها رهن بالسياق، مثل العوامل المحركة للهشاشة وحجمها. وستتوقف أيضا على عوامل مثل ترتيبات التمويل المشترك. وثمة أمثلة حيث تحملت المؤسسات المالية الدولية الشريكة معظم تكاليف التصميم والإشراف. وفي الأوضاع حيث يحتاج الصندوق إلى التعاقد مع مقدمي خدمات من أجل الرصد من قبل طرف ثالث، ستكون هذه التكاليف تراكمية أيضا.

46- وستكون لوحدة الهشاشة الجديدة المدمجة في شعبة السياسات التشغيلية والنتائج في دائرة إدارة البرامج، والتي وُصفت وظائفها أعلاه، تكاليفها الخاصة أيضا التي ستُغطّى، في الأعوام الأولى على الأقل، من خلال الأموال التكميلية وترتيبات انتداب الموظفين (لشخصَين في البداية)، وبعد ذلك ستخضع التجربة للتقييم لتمكين الصندوق من استنباط سبيل مناسب للمضي قدما والحفاظ على الخدمات والقدرات التي تتيحها الوحدة. ومن شأن جماعة ممارسين خاصة بالهشاشة، تقودها الوحدة وتتألف من جهات اتصال إقليمية، أن تشكل مصدرا لدعم الأفرقة القطرية عملا بهذا النهج المعزز. وبالإضافة إلى ذلك، ستطور الوحدة فهما أكثر دقة للتكاليف ومصادر التمويل الإضافية، مثل صندوق بناء

السلام للأمم المتحدة. واستنادا إلى فهم أفضل للتكاليف، سيكون الصندوق أكثر قدرة على توفير الموارد اللازمة لتكاليف المشروعات في السياقات الهشة.

استقطاب مصادر تمويل جديدة لرفع الطموح وزيادة الأثر في الأوضاع الهشة

47- في السنوات القادمة، يقتضي طموح الصندوق المتمثل في مضاعفة أثره في عالم حيث يتركز الفقر بصورة متزايدة في السياقات الهشة أن يسعى الصندوق إلى زيادة أثره في هذه السياقات أيضا. وأمام الصندوق، بوصفه مجمّعا للتمويل، فرصة استقطاب مصادر تمويل جديدة مرتبطة بأبعاد محددة للهشاشة، لا سيما القدرة المحدودة على تحمل الصدمات المناخية والتعرض الشديد لهذه الصدمات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استقطاب مصادر تمويل مخصصة للعمل الإنساني وجهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام في أوضاع التكامل الواضح مع مهمة الصندوق وتركيزه المحددَين، على النحو الذي تظهره شراكة الصندوق القائمة مع صندوق بناء السلام للأمم المتحدة. وحسب السياق، يمكن أيضا استقطاب التدفقات المالية من الجهات الخاصة، بما في ذلك التحويلات المالية واستثمارات المغتربين، لتحقيق الأثر التآزري، وفي هذا الصدد، يمكن أن يستفيد الصندوق من استضافته لمرفق تمويل التحويلات ومن قدرات برنامج تمويل القطاع الخاص في عقد الاجتماعات والاستثمار. وللصندوق أيضا عدد من آليات التمويل التي تُموَّل من خلال أموال تكميلية تركز على جوانب محددة لنتائج الهشاشة، مثل مرفق اللاجئين، والمهاجرين، والتهجير القسري، والاستقرار الريفي، ومبادرة الاستجابة للأزمات المصممَين أيضا لاستقطاب التمويل للاستجابة للأزمات استكمالا للاستثمارات في القدرة على الصمود في الأجل المتوسط إلى الطويل التي تُموَّل من خلال حافظة الصندوق. وبالمضي قدما، وبتوجيه من الدول الأعضاء، يمكن أن يستفيد الصندوق من هذه التجارب لمزيد من التنويع في أدواته المالية من أجل تعزيز قدرته على تنفيذ استثمارات عبر مختلف مراحل الهشاشة ضمن نطاق مهمته. ونظرا إلى الفائدة المثبتة لأموال المنح في عدد كبير من الأوضاع الهشة، واهتمام الدول الأعضاء والشركاء الآخرين بتوفير الأموال المخصصة لهذه الأغراض، والاحتمالية المرتفعة للاحتياجات المستقبلية، قد يكون مفيدا للصندوق إنشاء آلية أكثر ديمومة – صندوق استئماني دائم مع نوافذ محددة – يمكن استخدامها لتلبية هذه الطلبات حين تسمح الظروف بذلك.

الجدول الزمني والأنشطة الأولية

48- سيبدأ تنفيذ هذا النهج التشغيلي المحدّث في عام 2023 ويستمر في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بدءا بإنشاء وحدة الهشاشة. وسيتيح إنشاء هذه الوحدة إحراز تقدم في السمات الأخرى لهذا النهج، بما في ذلك:

(1) وضع نماذج ومبادئ توجيهية محدّثة **لتقييمات الهشاشة على مستوى برامج الفرص الاستراتيجية القطرية**، وتحديد الفرص المتاحة للشراكات من أجل إجراء تقييمات الهشاشة أو الاستفادة من البيانات والدراسات التحليلية من الآخرين (مثل البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي) أو إجراء تقييمات مشتركة للهشاشة، وذلك بالتشاور الوثيق مع جميع الدوائر والشُعب ذات الصلة.

(2) وضع **نموذج جديد لتقييمات الهشاشة على مستوى تصميم المشروعات؛**

(3) تصميم وتنسيق **جدول أعمال موجز وملائم للغرض للتقييم الداخلي للتكاليف** من أجل تفنيد التكاليف أو الوفورات التراكمية المختلفة المرتبطة بالتشغيل بفعالية أكبر في أنواع مختلفة من الأوضاع الهشة، وتوجيه القرارات بشأن الاستثمارات التشغيلية وتعزيز الجوانب المختلفة للنهج البرامجي المقترح (مثل تقييمات النزاعات، والميزنة الخاصة بحالات الطوارئ، والتنفيذ من قبل طرف ثالث وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستهداف والإشراف والرصد)؛

(4) **وضع خرائط الشراكات الأساسية الجارية والمحتملة وترتيبها حسب الأولويات** بما يتماشى مع استراتيجية الشراكة في الصندوق ويُستلهَم من السعي إلى تحقيق الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة مما يمكن أن يعزز تنفيذ العمليات في الصندوق لتحسين القدرة الريفية على الصمود في الأوضاع الهشة، مع توصيات واضحة

لاتخاذ إجراءات حيث هناك حاجة إلى إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة في مجالات محددة (مثل تقييم الهشاشة أو البرمجة المشتركة)؛

(5) تحديد **الأدوات التشغيلية القائمة لتنمية الموظفين والفجوات ذات الأولوية** التي يجب سدّها لتعزيز قدرات الموظفين في الميدان والمقر الرئيسي على السواء من أجل العمل في السياقات الهشة وخدمة البرامج التي تستهدف السياقات الهشة، بهدف إطلاق أنشطة جديدة للتدريب وبناء القدرات، حسب الاقتضاء.

(6) تحديد **المجالات ذات الأولوية لتكييف النظم والعمليات الداخلية على النحو الوارد أعلاه**، لا سيما في التوريد، والإدارة المالية، والتنفيذ من جانب طرف ثالث، وتصنيف ميزانيات المشروعات وتخصيصها، وتحديد الخطوات ذات الأولوية التي يجب اتخاذها لمعالجة هذه المجالات في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وذلك بالتعاون الوثيق مع جميع الدوائر ذات الصلة.

49- يوجز الجدول أدناه الفوارق الرئيسية بين النهج التشغيلي الحالي والمحدّث.

الجدول 1

كيف ستُعزَّز العناصر الرئيسية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

العناصر الرئيسية	*العناصر الحالية*	*العناصر المعززة في التجديد الثالث عشر للموارد*
مبادئ العمل	• لا مبادئ محددة.	• أربعة مبادئ للعمل: (1) بناء القدرة على الصمود؛ (2) التركيز على الوقاية؛ (3) عدم إلحاق الضرر؛ (4) الحفاظ على الالتزام.
نقاط الدخول	• تعزيز المؤسسات والمجتمعات المحلية لتحقيق الفعالية في الحوكمة المحلية وتقديم الخدمات. • زيادة الأمن الغذائي والتغذوي من خلال تعزيز النظم الغذائية. • تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الجاهزية للكوارث والتكيف مع المناخ. • تعزيز دور المرأة في بناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود.	• يُحتفظ بنقاط الدخول نفسها.
التشخيصات	• يجب إجراء تقييمات الهشاشة لجميع البلدان المدرجة على القائمة المنسقة للأوضاع الهشة. • توجّه تقييمات الهشاشة الاستراتيجيات القطرية (برامج الفرص الاستراتيجية القطرية/مذكرات الاستراتيجيات القطرية) فقط من حيث التنفيذ على مراحل، والمخاطر، والأهداف، والشراكات، والتمويل وترتيبات التنفيذ – بما في ذلك أربعة أسئلة فقط. • استخدام التحليلات من الحكومات والشركاء الإنمائيين الآخرين في تقييمات الهشاشة.	• تقييم شامل للهشاشة يحدد الأسباب الجذرية للهشاشة وتعقيدها في الأوضاع التي تُعَد هشة. • تحليلات معمقة للأبعاد المختلفة: العوامل السياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والبيئية للهشاشة التي يجب إدراجها في الاستراتيجيات القطرية وتصاميم المشروعات. • الاستهداف المصمم خصيصا والإدماج الاجتماعي في تقييمات الهشاشة. • الوصول إلى بيانات الهشاشة من الوكالات الشريكة لإجراء التحليلات. • إدماج تصاميم أقل تعقيدا، وخطط الطوارئ، والبرمجة المتعددة المراحل والحد من مخاطر الأزمات والكوارث بوصفه مكونا (فرعيا).

العناصر الرئيسية	*العناصر الحالية*	*العناصر المعززة في التجديد الثالث عشر للموارد*
	• تقييم الإدارة المالية والرقابة عليها طوال دورة المشروعات، استنادا إلى إطار الضمانات على أساس المخاطر للسياقات الهشة وغير الهشة على السواء.	• تحليل أعمق للأسباب الكامنة للهشاشة وكيفية تأثيرها في المؤسسات الوطنية والمحلية ذات الصلة التي توفر خدمات الإدارة المالية العامة والضمانات الائتمانية.
وضع البرامج	• نهج معياري في التصميم. • تعزيز القدرة على الصمود بوصفها هدفا واضحا للاستراتيجيات القطرية في الأوضاع الهشة. • التركيز على نقاط الدخول المختارة ذات الفعالية المثبتة في معالجة الهشاشة وبناء القدرة على الصمود، وبناء المؤسسات، والأمن الغذائي والتغذية وإدارة الموارد الطبيعية.	• البرمجة المراعية للهشاشة: اعتماد نهج مرن وتكيفي في تصميم المشروعات وتنفيذها في الأوضاع الهشة، بما في ذلك التصاميم الأقل تعقيدا وخطط الطوارئ. • اعتماد خطط الطوارئ للاستجابة سريعا للسياقات المتبدلة من خلال إدراج المكونات (الفرعية) الخاصة بالحد من مخاطر الأزمات والكوارث في البرمجة، والخطط الخاصة بسيناريوهات أسوأ الأوضاع والعمل السريع. • تنفيذ النُّهج البرامجية المتعددة المراحل لبناء قدرات المؤسسات المحلية والقدرة على الصمود من أجل معالجة ضعف القدرات المحلية، وضمان الإدارة المالية وعمليات التوريد الحكيمة والتعامل مع حكومات الأمر الواقع. • استكشاف فرص التعاون مع القطاع الخاص في الزراعة، والمشاريع الريفية والحلول القائمة على السوق.
تقديم دعم أقوى	• توجّه تقييمات الهشاشة تصاميم المشروعات في الأوضاع الهشة، بما في ذلك أطر المخاطر المتكاملة المفصلة. • استخدام التنفيذ من قبل طرف ثالث، في البلدان حيث المؤسسات ضعيفة أو حيث تتدخل الحكومة في النزاعات. • النظر في إعادة هيكلة المشروعات والتمويل الإضافي للمشروعات الجارية استجابة للأزمات. • استخدام أدوات تسريع استهلال تنفيذ المشروعات لتسريع استهلال المشروعات وتحسين الجاهزية للتنفيذ. • إجراءات معيارية للرصد والتقييم. • إجراءات معيارية للتوريد.	• إنشاء وحدة للهشاشة تضم خبراء مخصصين لدعم تنفيذ العمليات، وتنسيق السياسات وتبادل المعرفة. • وضع إرشادات تشغيلية محددة معدّة خصيصا للعمل في الأوضاع الهشة. • الإدارة الفعالة لترتيبات التنفيذ من قبل طرف ثالث. • تدريب مخصص للموظفين. • تحسين التعلم من النتائج، والتقييمات المنهجية واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. • توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية والنظم الرقمية للرصد والتقييم. • إجراءات توريد مكيّفة مبسطة إنما صارمة في الأوضاع الهشة.

العناصر الرئيسية	*العناصر الحالية*	*العناصر المعززة في التجديد الثالث عشر للموارد*
الشراكات الاستراتيجية	• التركيز على عدد أقل من الشراكات الأكثر استراتيجية من أجل نهج منسّق ومتماسك للتعامل مع الهشاشة. • العمل مع الحكومات والشركاء لبناء إطار قانوني وسياساتي تمكيني من أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.	• النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام: شراكات موسّعة ومعمقة مع الجهات الفاعلة في النهج الترابطي (برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص). • تعزيز التخطيط والتحليل والبرمجة المشتركة لمعالجة التحديات المترابطة. • سيضطلع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أيضا بدور في تعزيز الشراكات من أجل تحسين الممارسة. • شراكات استراتيجية من خلال الشبكات (الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، والشبكة الدولية المعنية بحالات النزاع والهشاشة، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف)، واستكشاف التمويل المشترك، والبرمجة المشتركة وفرص الدعوة المشتركة.

رابعا – نُهج المنظمات الأخرى في مجال الهشاشة

50- يبدأ **نهج البنك الدولي**، الذي ورد تعريفه في استراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف 2020-2025، بالبيانات التي تُظهر تركّز الفقر في الأوضاع الهشة، ويلفت إلى أن منع الهشاشة والنزاع والعنف والتخفيف منها أساسي لإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويلتزم بتوسيع نطاق نوع الدعم المالي للسياقات الهشة وحجمه ويسلط الضوء على الدور الأساسي للقطاع الخاص. ويسلط البنك الدولي الضوء على أربع ركائز لهذا النهج:

- منع نشوب النزاعات والعنف بين الأفراد – من خلال معالجة العوامل المحركة، بما في ذلك تغير المناخ، وعدم المساواة بين الجنسين، والتمييز، والإقصاء والتظلمات والظلم.
- الحفاظ على الالتزام خلال النزاعات والأزمات – للحفاظ على التنمية وبناء القدرة على الصمود؛
- مساعدة البلدان على الخروج من الهشاشة – من خلال بناء العقد الاجتماعي والقطاع الخاص؛
- التخفيف من النتائج غير المباشرة للهشاشة والنزاع والعنف – من خلال معالجة الآثار العابرة للحدود.

51- وتشمل الاستراتيجية أيضا سلسلة من التدابير لتفعيل الاستراتيجية عبر أربعة مجالات:

- السياسات والعمليات والممارسات – بما في ذلك تدابير تحسين المرونة والرصد والعمل في الأزمات الإنسانية؛
- البرمجة – بما في ذلك تحسين التحليل (تقييمات الهشاشة)، وربط البرمجة بالتحليل، وتطبيق مصافي النزاعات وعدسات السلام، وتنظيم مراعاة ظروف النزاعات؛
- الشراكات – تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة في العمل الإنساني، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني؛

- الموظفون – بما في ذلك زيادة عدد الموظفين في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، والحوافز للموظفين للعمل في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وتعزيز التعلم والدعم للموظفين في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

52- يستخدم **بنك التنمية الأفريقي** نهجا مشابها إلى حد كبير لنهج البنك الدولي، وقد ورد تعريفه في استراتيجية مجموعة بنك التنمية الأفريقي لمعالجة الهشاشة وبناء الصمود في أفريقيا (2022-2026). ويبدأ النهج بتشخيص يركّز على الفقر مشابه لتشخيص البنك الدولي، ويسلط الضوء على الهشاشة بوصفها الحالة التي تتعرض فيها البلدان لضغوط تهدد بإرهاق قدرتها على إدارة هذه الضغوط، مما يولد خطر انعدام الاستقرار. ويلفت إلى أن مثل هذه الدول تواجه ربما عجوزات في السلطة أو الشرعية أو القدرة، وإلى أن كل وضع فريد من نوعه، مما يتطلب استجابات مختلفة. ويحدد النهج ثلاث أولويات مترابطة:

- تعزيز القدرات المؤسسية – التي تركز على الوظائف الحكومية الاقتصادية والمالية الأساسية؛
- بناء مجتمعات قادرة على الصمود – من خلال الاستثمارات في البنية التحتية للطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية الاجتماعية والريفية (الميزة النسبية لبنك التنمية الأفريقي)؛
- تحفيز الاستثمار الخاص – واستحداث الوظائف، من خلال تحسين بيئة الأعمال وسلاسل القيمة والمهارات، بما في ذلك للنساء والشباب.

53- ويشمل أيضا ستة مبادئ توجيهية للتنفيذ:

- الوقاية – استخدام تقييمات الهشاشة لتوقع المخاطر وتحديد الفرص لبناء القدرة على الصمود؛
- الانتقائية – إعطاء الأولوية للمجالات التي تقدم المساهمات الأكبر للقدرة على الصمود والالتزامات الشاملة (مثلا فيما يتعلق بالمنظور الجنساني، والشباب وتغير المناخ)؛
- الصبر – تقديم الدعم في الأجل الطويل والحفاظ على الالتزام خلال فترات عدم الاستقرار؛
- عدم إلحاق الضرر – ضمان مراعاة ظروف النزاعات وتوفير الضمانات البيئية والاجتماعية؛
- الملكية – العمل مع الحكومات، والأفرقاء المحليين والإقليميين والجهات الفاعلة غير الحكومية؛
- الشراكات – مع الشركاء الإنمائيين وشركاء العمل الإنساني – بما في ذلك النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

54- وتسلط الخطة الاستراتيجية (2022-2025) **لبرنامج الأغذية العالمي** الضوء على دور برنامج الأغذية العالمي في التعامل مع تغير المناخ وتلبية الاحتياجات الإنسانية الشديدة في الأمن الغذائي في عدد كبير من الأوضاع الهشة. وقد نشرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "تفعيل المسارات نحو تحقيق السلام المستدام في سياق خطة عام 2030 – دليل العمل" في عام 2022، الذي يحدد الالتزامات بمعالجة الهشاشة، ابتداء من الإرشادات بشأن إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز آليات تسوية النزاعات وانتهاء بدعم عملية أكثر شمولا لصنع القرار والحفاظ على حيوية سبل العيش الريفية.

شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة

مذكرة إلى الأعضاء

تستند شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة الواردة هنا إلى النسخة الواردة في وثيقة نموذج العمل والإطار المالي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (IFAD13/2/R.2). وتتعلق التغييرات الرئيسية بإدراج معدلات الخصم المحسوبة لقروض الشركاء الميسرة الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وقد تم حسابها على أساس البيانات المتاحة في 30 سبتمبر/أيلول 2023. والتغييرات الأخرى ذات طابع تحريري أو أدخلت لتوضيح الصياغة.

ألف- شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة في التجديد الثالث عشر للموارد

(1) **أجل الاستحقاق**. 25 أو 40 سنة لتتناسب مع شروط الصندوق المختلطة والتيسيرية للغاية. **وعند الطلب، يجوز للصندوق النظر في آجال استحقاق تتراوح بين 25 و40 سنة.**

(2) **فترة السماح**. 5 سنوات للقرض الذي يبلغ أجل استحقاقه 25 سنة أو 10 سنوات للقرض الذي يبلغ أجل استحقاقه 40 سنة. **وعند الطلب، يجوز للصندوق النظر في فترات سماح تتراوح بين 5 و10 سنوات.**

(3) **سداد أصل المبلغ**. سيبدأ سداد أصل المبلغ بعد فترة السماح، بتطبيق طريقة القسط الثابت للاستهلاك على جدول السداد ~~لتقليل تكاليف خدمة الدين إلى أدنى حد~~ ولتحقيق توافق وثيق مع شروط السداد الخاصة بقروض الصندوق المختلطة والتيسيرية للغاية (سيجري استهلاك أصل مبلغ القرض الذي تبلغ مدته 25 سنة بنسبة قدرها 5 في المائة سنويا؛ وسيجري استهلاك أصل القرض الذي تبلغ مدته 40 عاما بنسبة قدرها 3.3 في المائة سنويا).

(4) **الفائدة**. ستُطبق أسعار فائدة ثابتة على قروض الشركاء الميسرة لتتماشى مع شروط الإقراض التيسيرية في الصندوق. وستُصاغ قروض الشركاء الميسرة الخاصة بالصندوق على غرار قروض المؤسسة الدولية للتنمية. وستشمل سعر فائدة أقصى معادلا لحقوق السحب الخاصة بالكامل بنسبة 1 في المائة. وستجري تغطية الفرق بين سعر الفائدة المطبق على قروض الشركاء الميسرة والحد الأقصى لسعر الفائدة للعملة المحددة (إذا كان سعر الفائدة على قروض الشركاء الميسرة أعلى من الحد الأقصى لسعر الفائدة) من خلال مدفوعات المنح الإضافية من الدولة العضو (أو إحدى المؤسسات التي تدعمها الدولة) للصندوق. ولن يجري النظر في قروض الشركاء الميسرة ذات أسعار الفائدة المتغيرة لأن معظم قروض الصندوق التيسيرية تقدم بأسعار فائدة ثابتة.

(5) **الحد الأدنى لسعر الفائدة**. تخضع قروض الشركاء الميسرة لحد أدنى لسعر الفائدة بنسبة 0 في المائة.

(6) **السداد المبكر**. من أجل ضمان الاستدامة المالية للصندوق، يجوز للصندوق سداد الرصيد المستحق من قروض الشركاء الميسرة، كليا أو جزئيا، مبكرا بدون غرامة.

(7) **العملات**. سيقبل الصندوق أساسا قروض الشركاء الميسرة بحقوق السحب الخاصة والدولار الأمريكي واليورو، والتي تقابل تقويم عملات قروض الصندوق. وكإجراء بديل، قد يجري النظر في قروض الشركاء الميسرة المقومة بالعملات الأخرى التي تتكون منها سلة عملات حقوق السحب الخاصة (الين الياباني والجنيه الإسترليني والرنمينبي الصيني) أو أي عملات أخرى، رهنا بقدرة الصندوق المقدرة على مبادلة تلك القروض بالدولار الأمريكي أو اليورو.

(8) **السحب**. سيجري سحب قروض الشركاء الميسرة على ثلاثة أقساط متساوية كحد أقصى على مدى فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات للسماح للصندوق بإدارة السيولة. وإذا وافق مُقدِّم القرض، يجوز للإدارة أن تمضي قدما بالسحب على شريحة واحدة. وسيكون السحب على شريحة واحدة مطلوبا لقروض الشركاء الميسرة التي يتعين مبادلتها بالدولار الأمريكي أو اليورو.

(9) **الحد الأدنى للمبلغ**. لن يجري النظر إلا في قروض الشركاء الميسرة التي تبلغ قيمتها 20 مليون دولار أمريكي أو أكثر.

(10) **الإضافية**. من المتوقع أن تقدم الدول الأعضاء التي تقدم قروض الشركاء الميسرة (بشكل مباشر أو من خلال مؤسسة تدعمها الدولة) مساهمات أساسية تساوي 80 في المائة على الأقل من حد أدنى مرجعي لمساهمة المنحة وأن تستهدف إجمالي مساهمة معادلة للمنحة (والتي تشمل المساهمات الأساسية وعنصر المنحة من قروض الشركاء الميسرة) إلى الحد الأدنى على الأقل للقيمة المرجعية للمساهمة في المنحة. وسيكون الحد الأدنى للقيمة المرجعية للمساهمة في المنحة مساويا لنسبة 100 في المائة من متوسط المساهمة الأساسية بالعملة المحلية في فترتي تجديد الموارد السابقتين (بالنسبة للتجديد الثالث عشر للموارد، سيكون متوسط المساهمات الأساسية في التجديدين الحادي عشر والثاني عشر للموارد). ويرد مثال في الجدول 1 أدناه.

الجدول 1

مثال على الحد الدنى للمساهمة الأساسية والحد الأدنى للمساهمة الإجمالية في التجديد الثالث عشر للموارد

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد X		
التجديد الحادي عشر للموارد	المساهمة الأساسية (باستثناء مساهمات إطار القدرة على تحمل الديون)	20
	المساهمة في عنصر المنحة من قروض الشركاء الميسرة	10
التجديد الثاني عشر للموارد	المساهمة الأساسية (باستثناء مساهمات إطار القدرة على تحمل الديون)	30
	المساهمة في عنصر المنحة من قروض الشركاء الميسرة	20
التجديد الثالث عشر للموارد	الحد الأدنى المرجعي لمساهمة المنحة	25
	الحد الأدنى للمساهمة الأساسية (80 في المائة من الحد الأدنى المرجعي لمساهمة المنحة)	20
	إجمالي المساهمة الأساسية + عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة (100 في المائة من الحد الأدنى المرجعي لمساهمة المنحة)	25

(11) **الفعالية**. يفضل الدخول في اتفاقية قروض الشركاء الميسرة بين الصندوق ومقدم قروض الشركاء الميسرة (أي دولة عضو أو إحدى مؤسساتها التي تدعمها الدولة) في موعد لا يتجاوز اليوم الأخير من فترة الستة أشهر التي تلي اعتماد قرار التجديد الثالث عشر للموارد، ولكن، على كل حال، ليس قبل أن تودع الدولة العضو المعنية وثيقة مساهمة بمبلغ مساهمتها الأساسية المطلوبة بموجب أحكام الفقرة الفرعية (10) أعلاه. وفي الحالات التي ~~تعتزم~~ يعتزم فيها مقدم شروط ميسرة (أي دولة عضو أو إحدى المؤسسات التي تدعمها الدولة) تقديم منحة إضافية لخفض سعر الفائدة على قروض الشركاء الميسرة، سيطلب الصندوق سداد المنحة الإضافية كشرط مسبق لقبول مدفوعات القرض من مقدم قروض الشركاء الميسرة. والغرض من ذلك هو حماية الصندوق من سداد تكاليف اقتراض مرتفعة على قروض الشركاء الميسرة دون استلام مدفوعات المنحة ذات الصلة التي تضمن التيسيرية المطلوبة.

(12) **التخصيص أو القيود على استخدام الأموال**. بما أن الغرض الأساسي من قروض الشركاء الميسرة هو تمويل ~~البرامج القطرية~~برنامج القروض للصندوق في الصندوق، فإنه لا يجوز للمقرض، من حيث المبدأ، أن يقيد استخدام الأموال التي يجري إقراضها للصندوق (على سبيل المثال من حيث المستفيدين أو الغرض أو الموضوع أو المنطقة الجغرافية). وفي حالات محدودة، ~~لن يجري~~يمكن النظر في أداة مواضيعية محددة بدون تخصيص لمجموعة فرعية ~~محددة~~ من الأصول، ~~إلا~~ إذا كان الموضوع المقترح يتماشى مع الرسالة الأساسية للصندوق وله روابط قوية بحافظة القروض ~~الإجمالية~~ الصندوق بأكملها~~(مثل المناخ أو القطاع الخاص)~~. ويمكن النظر في قروض الشركاء الميسرة الخاصة بالمناخ نظرا لإدماج تمويل المناخ بشكل كبير ضمن برنامج القروض والمنح في الصندوق وتركيز التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على تعزيز مجموعة أدوات الصندوق لتعبئة التمويل المناخي لصغار المزارعين.

وسيجري تخصيص ~~الوصول إلى~~ موارد قروض الشركاء الميسرة من خلال ~~آليات التخصيص ذات الصلة في الصندوق، بما في ذلك~~ نظام تخصيص الموارد على أساس ~~الأداء بالنسبة للإقراض السيادي~~ للدول الأعضاء التي تقترض بشروط مماثلة أو ~~أكثر صرامة~~ أعلى من تلك المطبقة على قروض الشركاء الميسرة، حسب الاقتضاء، وبالتالي تغطي المجموعة الكاملة من منتجات الإقراض التي يقدمها الصندوق. وبما أن قروض الشركاء الميسرة تشكل جزءا من الموارد الأساسية للصندوق، لا يتوقع أن يكون هناك إبلاغا مخصصا عن توزيع الموارد (البلدان أو حجم الموارد) أو استخدامها أو النتائج المحققة من خلالها بالنسبة لهذا النوع من المساهمة.

(13) **عنصر المنحة**. يمثل عنصر المنحة القيمة الحالية للمنفعة المالية التي تعود للصندوق من الحصول على قروض الشركاء الميسرة مقابل القرض المتعاقد عليه بشروط السوق. وبالتالي، فهو الجزء من القرض الذي يعتبر منحة لأغراض حقوق التصويت لتحفيز الأعضاء على تقديم مثل هذه القروض إلى الصندوق. وفي حالة سداد منحة إضافية، سيجري دمج هذا المبلغ في عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة.

(14) **حقوق التصويت**. يمنح عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة الدولة العضو حقوق تصويت بموجب نفس الصيغة التي تنطبق على مساهمات تجديد الموارد على النحو المنصوص عليه في البند 3(أ)(2) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق. كما أن قروض الشركاء الميسرة الصادرة عن مؤسسة تدعمها الدولة ستمنح الدولة العضو المعنية التي تمتلك أو تسيطر على هذه الوكالة الحق في الحصول على حقوق التصويت لعنصر المنحة في القروض الميسرة.

(15) **الحوكمة**. ستخضع قروض الشركاء الميسرة لنفس عملية الترخيص المتبعة لترتيبات الاقتراض الأخرى بموجب إطار الاقتراض المتكامل.

باء- أسعار الخصم وعنصر المِنح للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

1- تستند جميع معلمات قروض الشركاء الميسرة، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار الفائدة المكافئة ماليا بين العملات المختلفة، وعناصر المنح الإرشادية، إلى البيانات المتاحة في 30 سبتمبر/أيلول 2023. ويجري اشتقاق عناصر المنح لقروض الشركاء الميسرة الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق باستخدام أسعار الخصم الخاصة بالتجديد الثالث عشر للموارد. وتحسب أسعار الخصم على أساس مؤشر بديل لتكلفة التمويل الخاصة بالصندوق. ومع تساوي كل الأمور الأخرى، كلما ارتفع سعر الفائدة على قروض الشركاء الميسرة، كلما انخفض عنصر التيسيرية والمنحة. ويبين الجدول 2 أدناه أسعار الخصم المطبق على قروض الشركاء الميسرة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

الجدول 2

أسعار الخصم للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

(بالنسبة المئوية)

العملة	*قروض شركاء ميسرة لمدة 25 سنة*	*قروض شركاء ميسرة لمدة 40 سنة*
وحدات حقوق السحب الخاصة	4.82	5.29
الدولار الأمريكي	5.23	5.54
الين الياباني	1.50	1.86
الجنيه الاسترليني	4.67	5.22
اليورو	3.72	4.25
الرينمنبي الصيني	8.23	9.17

2- ويبلغ الحد الأقصى لسعر الفائدة على أي قرض من قروض الشركاء الميسرة يمكن أن يقبله الصندوق هو 1 في المائة من حيث حقوق السحب الخاصة. ويبين الجدول ~~2~~ 3 الحد الأقصى لأسعار الفائدة المكافئة لعملات سلة حقوق السحب الخاصة الأخرى. ويعتمد الحد الأقصى لسعر الفائدة على الأصول التي سيجري تمويلها بقروض الشركاء

الميسرة، والحاجة إلى احترام شرط عدم دعم الاقتراض. ويتعين تغطية الفرق بين سعر الفائدة الفعلي على قروض الشركاء الميسرة والحد الأقصى لسعر الفائدة على العملة (إذا كان الأول أعلى من الحد الأقصى) من خلال منحة إضافية توفرها مقدما الدولة العضو إلى الصندوق.

الجدول 3

الحد الأقصى لسعر الفائدة لقروض الشركاء الميسرة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

(بالنسبة المئوية)

العملة	*قروض شركاء ميسرة لمدة 25 سنة*	*قروض شركاء ميسرة لمدة 40 سنة*
وحدات حقوق السحب الخاصة	1.00	1.00
الدولار الأمريكي	1.29	1.14
الين الياباني	(1.51)	(1.11)
الجنيه الاسترليني	0.84	0.91
اليورو	0.20	0.40
الرينمنبي الصيني	1.00	1.00

3- وسيجري تطبيق حد أدنى لسعر الفائدة بنسبة 0 في المائة على قروض الشركاء الميسرة بالعملات التي يكون فيها ما يكافئ 1 في المائة من حقوق السحب الخاصة سالبا. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، لن يجري تطبيق هذا الحد الأدنى إلا على قروض الشركاء الميسرة المقومة بالين الياباني. وفي هذه الحالة، ستقدم الدول الأعضاء قرضا بسعر فائدة نسبته 0 في المائة ومنحة تكميلية مقدما.

4- ويبين الجدولان 3 4أ و4ب مستويات مختلفة لأسعار الفائدة من حيث حقوق السحب الخاصة، وأسعار الفائدة المكافئة ماليا بالعملات الأخرى[149] في سلة حقوق السحب الخاصة، وعنصر المنحة الإرشادي المدمج في تلك القروض. ويمثل كل عمود في الجدول أسعار فائدة مكافئة ماليا لضمان الوصول إلى عنصر منحة متساوٍ. وسيجري حساب عنصر المنحة النهائي لقروض الشركاء الميسرة من خلال تطبيق أسعار الخصم الواردة في الجدول 1 2 وجدول الصرف الفعلي لقروض الشركاء الميسرة المتفق عليه مع الدولة العضو التي تقدم قروض الشركاء الميسرة.

الجدول 4أ

أسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وسعر الفائدة المكافئ ماليا بعملات سلة حقوق السحب الخاصة وعناصر المنح الإرشادية

(قروض الشركاء الميسرة لمدة 25 سنة)

قروض شركاء ميسرة لمدة 25 سنة بجدول صرف ثلاث سنوات					
العملة	**أسعار الفائدة**			*تتطلب دفع منحة مقدما*	
وحدات حقوق السحب الخاصة	**0.00**	**0.50**	**1.00**	**1.50**	**2.00**
الدولار الأمريكي	0.27	0.78	1.29	1.81	2.32
الين الياباني	(2.29)	(1.90)	(1.51)	(1.12)	(0.72)
الجنيه الاسترليني	(0.15)	0.34	0.84	1.33	1.83
اليورو	(0.72)	(0.26)	0.20	0.66	1.13
الرينمنبي الصيني	1.91	2.53	3.15	3.77	4.39
عنصر المنحة	**47.00**	**42.06**	**37.13**	**32.20**	**27.26**

[149] يرجى الإحاطة علما بأنه من أجل الحصول على أسعار فائدة مكافئة ماليا، أجريت محاكاة لمبادلة العملات. ووضعت التكلفة المقدرة للمبادلة أيضا في الاعتبار عند حساب أسعار الفائدة المكافئة ماليا لجميع قروض الشركاء الميسرة بخلاف تلك المقومة بالدولار الأمريكي واليورو.

الجدول 4ب

أسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وسعر الفائدة المكافئ ماليا بعملات سلة حقوق السحب الخاصة وعناصر المنح الإرشادية (قروض الشركاء الميسرة لمدة 40 سنة)

(بالنسبة المئوية)

قروض شركاء ميسرة لمدة 40 سنة بجدول صرف ثلاث سنوات					
العملة	**أسعار الفائدة**			*تتطلب دفع منحة مقدما*	
وحدات حقوق السحب الخاصة	**0.00**	**0.50**	**1.00**	**1.50**	**2.00**
الدولار الأمريكي	0.11	0.63	1.14	1.65	2.16
الين الياباني	(1.79)	(1.45)	(1.11)	(0.76)	(0.42)
الجنيه الاسترليني	(0.08)	0.41	0.91	1.41	1.90
اليورو	(0.50)	(0.05)	0.40	0.85	1.30
الرينمنبي الصيني	1.39	2.09	2.79	3.48	4.18
عنصر المنحة	**68.43**	**61.88**	**55.33**	**48.77**	**42.22**

باءجيم- تحديد عنصر المنحة

5-1- في حين أن المبلغ الاسمي الكامل لقروض الشركاء الميسرة يمثل المورد المالي لبرنامج القروض والمنح، فإن الصندوق سيمنح حقوق تصويت إلى الدول الأعضاء التي تقدم قروض الشركاء الميسرة بمبلغ يتناسب مع عنصر المنحة المتضمن في القروض. وعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة هو نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين إلى القيمة الحالية للمبالغ المصروفة من القروض. ومعادلة الحساب هي نفسها المطبقة على إطار قروض الشركاء الميسرة في التجديد العشرين لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي جرى تحديده في تقرير نواب التجديد العشرين لموارد المؤسسة، على النحو التالي:

حيث:

$$\mathbf{1} - \frac{\sum_{i=1}^{n}(\boldsymbol{DF_i} \times \boldsymbol{CFS_i})}{\sum_{j=1}^{n}(\boldsymbol{DF_j} \times \boldsymbol{CFD_j})}$$

DF_i = عامل الخصم في الفترة i، محسوبا باستخدام ~~سعر~~ أسعار الخصم ~~لإطار قروض الشركاء الميسرة~~للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؛

CFS_i = التدفق النقدي من خدمة الدين في الفترة i؛

DF_j = عامل الخصم في الفترة j، محسوبا باستخدام ~~سعر~~ أسعار الخصم للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ~~لإطار قروض الشركاء الميسرة~~؛

CFD_j = التدفق النقدي من صرف مبلغ القرض في الفترة j.

جيم دال- الاعتبارات الإضافية

6-2- **سعر الخصم لحساب عنصر المنحة.** يعد حساب سعر الخصم مهما لأنه يحدد عنصر المنحة، وبالتالي تخصيص الأصوات للأعضاء الذين يقدمون قروض الشركاء الميسرة. وبالنسبة لقروض الشركاء الميسرة في التجديد الثالث عشر للموارد، ستظل طريقة حساب سعر الخصم المستخدم في تحديد عنصر المنحة إلى حد كبير مماثلة للطريقة المعتمدة للتجديد الثاني عشر للموارد، على النحو الموصوف أدناه.

7-3- **صافي وفورات التكاليف.** تأخذ المنهجية في الاعتبار الوفورات المحتملة مقارنة بمعاملات الاقتراض في الصندوق بشروط السوق.

4-8- لتحديد سعر الخصم المناسب للاستخدام، استندت تكاليف الاقتراض المفترضة للصندوق إلى مؤشر بديل لتكاليف التمويل في الصندوق، مع إجراء تسويات مناسبة للنظر في آجال الاستحقاق الأطول لقروض الشركاء الميسرة مقارنة بمتوسط آجال الاستحقاق للاقتراض في الصندوق. وبالنسبة لقروض الصندوق غير المقومة بالدولار الأمريكي، أجريت عملية محاكاة مناسبة لمبادلة العملات لتحديد متوسط سعر الفائدة على التمويل على سعر الفائدة المؤمن على التمويل لليلة واحدة.

5-9- لتحويل فرق سعر الفائدة المتغير على التمويل إلى سعر فائدة ثابت على تكاليف التمويل، أجريت عملية محاكاة لمبادلة أسعار الفائدة، بأجلي الاستحقاق المقترحين لقروض الشركاء الميسرة.

6-10- أُجري حساب مماثل للعملات الأربع الأخرى، حيث جرى استخدام سعر التمويل بالدولار الأمريكي كنقطة بداية عند تحديد أسعار الفائدة على التمويل بالعملات الأخرى (جرت المحاكاة باستخدام مبادلة آجلة لعامين بين العملات، والتي تتوافق مع متوسط الوقت المتوقع لصرف قروض الشركاء الميسرة). ثم جرى حساب المتوسطات المرجحة للعملات الخمس لتحديد أسعار الخصم بحقوق السحب الخاصة.

7-11- **الحد الأدنى لسعر الفائدة.** ستكون هناك حاجة إلى حد أدنى لسعر الفائدة لقروض الشركاء الميسرة المقومة للدول الأعضاء التي تساهم بعملات يكون السعر الخاص بها الذي يعادل 1 في المائة من حقوق السحب الخاصة (الحد الأقصى لسعر الفائدة في على إطار قروض الشركاء الميسرة) سعرا سالبا. وفي هذه الحالة، ستقدم الدول الأعضاء قرضا بنسبة 0 في المائة بإحدى عملات قروض الشركاء الميسرة (يمكن أيضا تحقيق سعر الفائدة البالغ 0 في المائة من خلال مزيج من قرض بسعر فائدة أعلى ومنحة تكميلية). والحد الأدنى البالغ 0 في المائة يعني أن سعر الفائدة على القرض سيكون أعلى من الحد الأقصى لسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة البالغ 1 في المائة. وسيجري ضمان المعاملة العادلة عبر الدول الأعضاء باستخدام سعر فائدة بنسبة 0 في المائة من قروض الشركاء الميسرة وسداد المنحة الإضافية عند حساب إجمالي عنصر المنحة للقرض، من أجل تحديد حقوق التصويت والامتثال للحد الأدنى من مساهمة المنحة.

8-12- **مدفوعات المنح الإضافية.** في حالة الحاجة إلى دفع منحة إضافية (إما لتلبية متطلبات الحد الأدنى لسعر الفائدة أو إذا كانت الدولة العضو ترغب في سعر فائدة أعلى من الحد الأقصى لسعر الفائدة)، سيجري حساب المبلغ بناء على القيمة الحالية للفرق في التدفقات النقدية المستقبلية المحسوبة بسعر الفائدة النهائي والحد الأقصى لسعر الفائدة. وسيجري استخدام نفس سعر الخصم على النحو المقدم الوارد في الجدول في إطار قروض الشركاء الميسرة لحساب القيمة الحالية. ويجوز للدولة العضو دفع المنحة الإضافية على عدة أقساط فقط إذا كانت لقروض الشركاء الميسرة نفس جدول الصرف وإذا جرى الحفاظ على القيمة الحالية لمدفوعات المنحة الإضافية

مذكرة تقنية بشأن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية لتجديد الموارد

1. استُحدثت آلية التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية في تجديد الموارد في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

2. وعقب تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق في فبراير/شباط 2021، أصبح الخصم أو الائتمان الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات مؤهلا لاستحقاق أصوات المساهمة.[150]

3. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستبقى الآلية من دون تغيير، على النحو الوارد في هذا الملحق.

4. وبوجه عام، تسدد الدول الأعضاء في الصندوق المبلغ الاسمي الكامل لمساهماتها الأساسية في تجديد الموارد، على النحو المنصوص عليه في تعهدها أو في وثيقة مساهَمة، في غضون ثلاث سنوات. وينص الجدول الزمني عادة على تقسيط المبلغ على النحو التالي: السنة الأولى: 30 في المائة من المبلغ الاسمي الكامل؛ السنة الثانية: 35 في المائة من المبلغ الاسمي الكامل؛ السنة الثالثة: 35 في المائة من المبلغ الاسمي الكامل.

5. وابتداء من خط الأساس للجدول الزمني المعياري للتحصيل في الصندوق، وتماشيا مع ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى، سيكون للدول الأعضاء خيار سداد تعهدها استنادا إلى جدول زمني معجَّل للتحصيل.

6. ويساوي المبلغ المخصوم صافي القيمة الحالية في هذا الجدول الزمني المعجَّل محتسبا وفقا لمعدل خصم محدد لدورة تجديد الموارد.

7. ومع مراعاة طبيعة المساهمات الأساسية (أي حقوق المساهمين)، ونظرا إلى أن إيرادات التحصيل المبكر ستُستثمر في حافظة السيولة، سيُربط معدل الخصم المرجعي بالعائد التقديري للاستثمار في حافظة السيولة لعدم تعريض استدامة الصندوق المالية للخطر. وفي حال كان عائد الاستثمار سالبا، سيُفترض لغرض هذه العملية أنه صفر ولن ينتج أي خصم جراء التحصيل المبكر للمساهمات.

8. ويُحدَّد معدل الخصم عن التحصيل المبكر للمساهمات في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بـ 0.45 في المائة في السنة، مما يمثّل العائد الاستثماري التقديري السنوي لحافظة السيولة في الصندوق.[151]

9. ويقدّم الشكل 1 مثالا على تحصيل مبكر حيث تسدد الدولة العضو مبلغ 99.53 مليون دولار أمريكي، وهو صافي القيمة الحالية للمبلغ الاسمي الكامل للتعهد وقدره 100 مليون دولار أمريكي. ويحتسب المبلغ الاسمي الكامل للمساهمة الأساسية من أصل المستوى المستهدف لتجديد الموارد، وتُسند حقوق تصويت فيما يتعلق بالمبلغ الاسمي الكامل (التعهد أو وثيقة المساهمة) المستخدم في احتساب الخصم.

10. وفي حال سددت الدولة العضو مبلغا أكبر من صافي القيمة الحالية في الجدول الزمني المعياري للتحصيل، فسيستحق لها ائتمان بقيمة الفارق (أي بقيمة الزيادة على صافي القيمة الحالية). وسيُخصَّص الائتمان أولا لسداد متأخرات المساهمات المستحقة على الدولة العضو من تجديدات الموارد السابقة، إن وجدت. وإذا لم تكن هناك متأخرات في مساهمات الدولة العضو، سيُخصَّص هذا المبلغ كمساهمة أساسية إضافية في المستوى المستهدف لتجديد الموارد الحالي، وستُسنَد حقوق تصويت فيما يتعلق بذلك الائتمان.

[150] تحديدا، ينص البند 3(ب) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق، كما جرى تعديلها، على ما يلي: "يعتبر عنصر المنحة من قرض الشركاء الميسر والخصم أو الائتمان الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات على أنه "المساهمات المدفوعة" وتوزع أصوات المساهمات وفقا لذلك".
[151] استنادا إلى العائد المطلق المبلغ عنه لحافظة الاستثمارات لعام 2022.

الشكل 1
الآلية والجدول الزمني للتحصيل المبكر استنادا إلى نموذج تعهد أساسي بقيمة 100 مليون دولار أمريكي وتحصيل مبكر لصافي القيمة الحالية وقدره 99.53 مليون دولار أمريكي في مبلغ مقطوع واحد في السنة الأولى

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الجدول الزمني المعياري للتحصيل المدفوعات المستندة إلى الجدول الزمني المعياري للتحصيل	%30 30 مليون	%35 35 مليون	%35 35 مليون
الجدول الزمني المعجل للتحصيل الدفع على أساس الجدول الزمني المعجل للتحصيل (صافي القيمة الحالية) الدفعة الفعلية المستلمة الخصم المبلغ المحتسب من أصل الهدف ومن أجل حقوق التصويت	%100 99.45 مليون 30 مليون 99.45 مليون 0.55 مليون 100 مليون	معدل الخصم %0.53 35 مليون	35 مليون
	ديسمبر/كانون الأول 2022	ديسمبر/كانون الأول 2023	ديسمبر/كانون الأول 2024

11. ويقدّم الشكل 2 مثالا عن تحصيل مبكر وائتمان. وكان يُفترَض أن يبلغ صافي القيمة الحالية 99.53 مليون دولار أمريكي، ولكن الدولة العضو دفعت 100 مليون دولار أمريكي. وينتج عن ذلك ائتمان بقيمة 0.47 مليون دولار أمريكي.

الشكل 2
الآلية والجدول الزمني للتحصيل المبكر استنادا إلى نموذج تعهد أساسي بقيمة 100 مليون دولار أمريكي وتحصيل مبكر قدره 100 مليون دولار أمريكي في مبلغ مقطوع واحد في السنة الأولى

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الجدول الزمني المعياري للتحصيل المدفوعات المستندة إلى الجدول الزمني المعياري للتحصيل	%30 30 مليون	%35 35 مليون	%35 35 مليون
الجدول الزمني المعجل للتحصيل الدفع على أساس الجدول الزمني المعجل للتحصيل (صافي القيمة الحالية) الدفعة الفعلية المستلمة الائتمان المبلغ المحتسب من أصل الهدف ومن أجل حقوق التصويت	%100 99.45 مليون 30 مليون 100 مليون 0.55 مليون 100.55 مليون	الخصم %0.53 35 مليون	35 مليون
	ديسمبر/كانون الأول 2022	ديسمبر/كانون الأول 2023	ديسمبر/كانون الأول 2024

12. سيطبق معدل الخصم المرجعي على جميع المساهمات الأساسية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق التي تعادل أو تتجاوز الحد الأدنى المحدد بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي والتي يتم تحصيلها وفقا لمتطلبات هذه المذكرة التقنية. وقد أُدخل هذا الحد الأدنى نظرا للخصم المنخفض جدا الذي سينتج عن مبالغ المساهمة الأقل، وتكاليف المعاملات المرتفعة على كل من الصندوق والدول الأعضاء بصرف النظر عن مبلغ المساهمة.

13. ويترتب على الجدول الزمني لتحصيل المساهمات تبعات بالنسبة إلى سيولة الصندوق وقاعدة موارده. ولذلك يجب على الدول الأعضاء الراغبة في الاستفادة من خيار التحصيل المبكر أن تبلغ عن الجدول الزمني المعجَّل الدقيق عند التعهد أو، على أبعد تقدير، عند إيداع وثيقة المساهمة. ولن يؤدي إيداع السندات الإذنية أو خطابات الائتمان إلى خصم.

المساهمات المناخية الإضافية

مذكرة إلى الأعضاء

يستند الملحق التالي إلى النسخة التي نشرت على الإنترنت للتعليق عليها بعد الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.[152]

ويأخذ هذا الملحق المحدث في الاعتبار التعقيبات الواردة من الدول الأعضاء، بما في ذلك ما يتعلق بالنقاط الرئيسية التالية:

(1) **حقوق التصويت.** استنادا إلى التعليقات الواردة، هناك توافق أقوى في الآراء على الخيار 2 (حقوق تصويت بنسبة 50 في المائة). ولذلك جرى الاحتفاظ بهذه النسبة للنسخة الحالية من هذا الملحق وجرى حذف الخيار 1 (حقوق تصويت بنسبة 100 في المائة).

(2) **مخاطر الاستبدال:** في حين تم تلقي اقتراحات بشأن عدد من القواعد البديلة لتجنب مخاطر الاستبدال، يبدو أن هناك توافقا أقوى في الآراء على قاعدة يمكن بموجبها للدولة العضو الحصول على حقوق تصويت فيما يتعلق بالمساهمات المناخية الإضافية، وهي أن تقدم تعهدا أساسيا للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بشكل عام بمبلغ لا يقل عن 100 في المائة من أحدث مساهماتها الأساسية بالقيمة الاسمية وبالعملة المحلية. وعلى الرغم من أن الإدارة ليس لديها شواغل كبيرة في الممارسة العملية بشأن مخاطر الاستبدال في هذا السياق، فإنها ترى أن هذا المقترح واضح ومباشر وأفضل للتخفيف من مخاطر الاستبدال المحتملة على مستوى فرادى الدول الأعضاء بالنظر إلى أن المساهمة الأساسية للعديد منها في التجديد الثاني عشر للموارد كانت أعلى للعديد من تجديدات الموارد. وتُقترح هذه العتبة، إلى جانب توفير مستوى أدنى من حقوق التصويت مقارنة بالمساهمات الأساسية، كآلية مناسبة لإدارة مخاطر الاستبدال.

وقُدمت توضيحات أخرى بناء على تعقيبات الدول الأعضاء فيما يتعلق بما يلي: (1) العلاقة الفريدة بين المناخ والزراعة التي تجعل هذه المساهمة الأساسية مناسبة وبالتالي لا تعتبر سابقة للمساهمات الأساسية المواضيعية الأخرى في المستقبل؛ (2) الأثر المباشر للمساهمات المناخية الإضافية على زيادة توافر تمويل آلية الحصول على الموارد المقترضة، مع تقدير دقيق لهذه الزيادة ذات الصلة؛ (3) استخدام "الإضافات المناخية" حصرا لتعزيز التركيز المسبق على المناخ في مشروعات وبرامج الصندوق العادية (وليس لتمويل مشروعات مستقلة خاصة بالمناخ).

أولا- مقدمة

1. إن التصدي لتغير المناخ أمر محوري بالنسبة لمستقبل الزراعة والنظم الغذائية، ومن ثم لمهمة الصندوق. ويعد تغير المناخ عاملا رئيسيا في تلاشي المكاسب التي تحققت في إنهاء انعدام الأمن الغذائي والفقر. والسكان الريفيون الفقراء وصغار المنتجين في البلدان النامية هم من بين أكثر الفئات ضعفا في وجه تغير المناخ وآثاره، ومع ذلك فهم الأكثر حرمانا من التمويل المناخي العالمي: لا يُوجَّه إلى صغار المنتجين سوى 1.7 في المائة تقريبا من الأموال المستثمرة عالميا في التمويل المناخي، وربما أقل.[153] وهذا يعيق قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على القيام بالاستثمارات اللازمة للحد من ضعفهم في وجه تغير المناخ. وسيكون للفشل في التوسع الكبير في التمويل المناخي الموجه لقطاع الزراعة الصغيرة النطاق عواقب وخيمة، وهو ما يقوض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي العالمي وتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس، والأهداف العالمية للتنوع البيولوجي. وستترتب على ذلك مخاطر مصاحبة لزيادة الهجرة القسرية وعدم الاستقرار والنزاعات.

[152] IFAD13/2/R.2/Add.2/Rev.1.

[153] دراسة فجوة التمويل المناخي لأغراض الزراعة الصغيرة النطاق (نوفمبر/تشرين الثاني 2020). متاحة هنا. وفي فترة السنتين 2019-2020، من المحتمل أن تكون هذه الحصة قد انخفضت إلى حوالي 1 في المائة (حسابات داخلية).

2. وقد حقق الصندوق ميزة نسبية قوية باعتباره رائدا في التقاطع ما بين المناخ وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما فيما يتعلق بالتكيف، الذي يمثل أكثر من 90 في المائة من التمويل المناخي الذي يقدمه الصندوق.[154] ويحقق العمل المناخي الذي يضطلع به الصندوق أيضا فوائد مشتركة كبيرة للتنوع البيولوجي، وهو ما يضع الصندوق في موقع يمكّنه من تأدية دور في حماية التنوع البيولوجي في النظم الريفية واستعادته وتعزيزه واستخدامه المستدام.

3. ويمثل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فرصة لتوسيع دور الصندوق بشكل كبير كمجمع للتمويل المناخي وتمويل التنوع البيولوجي لقطاع الزراعة الصغيرة النطاق. ولتحقيق ذلك، يقترح الصندوق تعزيز دمج التمويل المناخي وتمويل التنوع البيولوجي في هيكليته المالية وبرنامج القروض والمنح الخاص به. وفي حين أن ذلك لن يشكل سابقة للمساهمات الأساسية المواضيعية المستقبلية، نظرا للروابط التي لا تنفصل بين المناخ والزراعة، وسيتحقق ذلك من خلال إنشاء مساهمات مناخية إضافية كشكل جديد وفريد من المساهمات الإضافية الطوعية في الموارد الأساسية للصندوق. وستكمل المساهمات المناخية الإضافية مجموعة أدوات التمويل المناخي القائمة في الصندوق، بهدف وقيمة مميزين يزيدان التمويل المناخي لأفقر البلدان - بما في ذلك البلدان المؤهلة للحصول على المنح - وكذلك المقترضين الآخرين ويكملان الموارد الموجهة من خلال برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والأموال التي يديرها الصندوق نيابة عن شركاء مثل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ. ونظرا لأن العديد من البلدان الأكثر ضعفا في وجه تغير المناخ مؤهلة للحصول على تمويل المنح أو قروض فائقة التيسيرية/تيسيرية للغاية، فإن المساهمات المناخية الإضافية ستزيد من التمويل المناخي الذي يمكنهم الحصول إليه بهذه الشروط.

ثانيا- السمات الرئيسية للمساهمات المناخية الإضافية

4. **الغرض.** تُقترح المساهمات المناخية الإضافية كعنصر إضافي في التمويل الأساسي للصندوق لزيادة تعبئة التمويل المناخي وإدارته بفعالية بهدف تحفيز تحسين الأثر على تكيف أصحاب الحيازات الصغيرة مع تغير المناخ وتخفيف آثاره عليهم. والغرض منها أن تكون خيارا إضافيا للمساهمة الأساسية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من شأنها: (1) أن تزيد إدماج الأنشطة المتعلقة بالمناخ في تصميم وتنفيذ مشروعات الصندوق العادية منذ البداية، وهو ما يحقق أقصى قدر من الكفاءة والأثر، مع تقليل تكاليف المعاملات إلى أدنى حد بالنسبة للمقترضين والجهات المانحة والصندوق؛ (2) أن تزيد فوائد الهيكلية المالية الفريدة للصندوق إلى أقصى حد، وهو ما يعزز كلا من برنامج القروض والمنح والمبلغ الإجمالي للتمويل المناخي الذي يحفزه الصندوق بتأثيره المضاعف؛ (3) أن تمنح الدول الأعضاء خيار المساهمة بمساهمات إضافية مخصصة للمناخ كمساهمات في تجديد الموارد، يجري تلقيها وبرمجتها بكفاءة مقدما.

5. **الأثر على الموارد المتاحة لوضع البرامج.** ستزيد المساهمات المناخية الإضافية من الموارد المتاحة لجميع البلدان المقترضة. وستستفيد البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وكذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية المؤهلة[155] من "التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ" والموزع وفقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي تموله مباشرة المساهمات المناخية الإضافية، بمبلغ يتناسب مع يعادل المبلغ الإجمالي للمساهمات المناخية الإضافية المتلقاة. كما ستستفيد البلدان التي تقترض من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، لأن المساهمات المناخية الإضافية ستشكل جزءا

[154] مقارنة بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، التي شكل تمويل التكيف لديها 35 في المائة فقط من إجمالي التمويل المناخي في عام 2021. انظر التقرير المشترك عن التمويل المناخي في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لعام 2021.

[155] وفقا لسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره الحالية، وُضِعت أحكام خاصة للدول الصغيرة والبلدان ذات الأوضاع الهشة تمكّنها من الحصول على موارد الصندوق التيسيرية.

من حقوق المساهمين في الصندوق التي يمكن الاستفادة منها، وفقا لسياسة كفاية رأس المال في الصندوق، لزيادة الموارد المقترضة المتاحة من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة. على سبيل الإرشاد، فإن المساهمة بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات مناخية إضافية ستحفز توفير مظروف إضافي قدره 30 مليون دولار أمريكي من الموارد المقترضة، سيجري توفيرها من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة. وهذه المبالغ مدرجة في سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق المعروضة في هذا التقرير.

6. **نهج التخصيص في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.** سيجري تخصيص التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ للبلدان المؤهلة قبل تنفيذ دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بما يتماشى مع توقيت ونهج مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وستُحدد المساهمات المناخية الإضافية على أنها زيادة في التمويل المناخي على أن يقتصر استخدامها على الأنشطة المؤهلة لتلقي التمويل المناخي في المشروعات العادية للصندوق. وستُقدم المخصصات إلى المجلس التنفيذي للعلم، على غرار مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وإذا لم يستفد أي بلد من مخصصاته استفادة كاملة، يمكن إعادة تخصيصها للبلدان المؤهلة الأخرى دون التأثير على مخصصاتها العادية بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وبالتالي إدخال عنصر مدفوع بالطلب في هذا الجزء من الموارد المناخية الأساسية في الصندوق. وبالمثل، فإن البلدان التي تحصل على آلية الحصول على الموارد المقترضة بدلا من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ستستفيد من زيادة التمويل بسبب زيادة قدرة الصندوق على الاقتراض التي أنشأتها المساهمات المناخية الإضافية. وبالمثل، ستخضع الزيادة ذات الصلة في موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة لشروط وأحكام تمويل آلية الحصول على الموارد المقترضة العادية في البلد، من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة الحالية التي تعمل على أساس الطلب، مع مراعاة معايير إدارة المخاطر المالية الحالية في الصندوق.

7. **شروط وأحكام التمويل.** سيجري توفير جميع التمويل المناخي المتزايد المرتبط بالمساهمات المناخية الإضافية (المبالغ التكميلية المناخية للبلدان المؤهلة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وزيادة موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة) لكل بلد وفقا لنفس شروط الإقراض وشروط التمويل المعتادة لها، ~~ويقترح أن تتاح الزيادات الإضافية للمناخ للبلدان بنفس شروط الإقراض وشروط التمويل المطبقة على الموارد الأخرى التي تتلقاها من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء~~ بما في ذلك للبلدان المؤهلة للحصول على تمويل المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. ولذلك، بالنسبة للبلدان التي تحصل على التمويل من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة، سيكون ذلك من خلال نفس الآلية؛ وبالمثل، بالنسبة للبلدان التي تحصل على التمويل من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، سيكون ذلك من خلال هذه الآلية ذلك النظام. كما يعاني العديد من البلدان الأكثر ضعفا في وجه تغير المناخ من حالة مديونية حرجة، وبالتالي سيستفيد من تمويل المنح بنسبة 100 في المائة.[156] وتعتبر التدفقات العائدة في نهاية المطاف جزءا من الموارد الأساسية العادية للصندوق. ~~وستخضع الزيادة في تمويل آلية الحصول على الموارد المقترضة لشروط وأحكام تمويل آلية الحصول على الموارد المقترضة العادية في البلاد.~~

8. **الأنشطة المقرر تمويلها.** التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ سيُدمج مسبقا في تصميم المشروعات العادية للصندوق لمواصلة دعم الأنشطة التي تساهم بشكل مباشر في التكيف مع تغير المناخ، و/أو التخفيف من آثار تغير المناخ، وتحقق فوائد مشتركة من حيث استعادة التنوع البيولوجي وتعزيزه؛ والأنشطة المؤهلة للإبلاغ عنها كتمويل مناخي بنسبة 100 في المائة وفقا لمنهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وسيتضمن ذلك نفس مجموعة

[156] من بين البلدان العشرين الأكثر ضعفا في وجه تغير المناخ (وفقا للمبادرة العالمية للتكيف التابعة لجامعة نوتردام [ND-GAIN]) التي حصلت على مخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في التجديد الثاني لموارد الصندوق، حصلت 10 منها على تمويل منح بنسبة 100 في المائة، وحصلت 5 بلدان على مخصصات بشروط فائقة التيسيرية، و3 بلدان بشروط تيسيرية للغاية وبلدان بشروط مختلطة. ولم يكن لجنوب السودان درجة وفق مؤشر المبادرة ولكنها حصلت أيضا على تمويل منح بنسبة 100 في المائة. وهذا المؤشر مستخدم على نطاق واسع يقيس تعرض البلد وحساسيته وقدرته على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. وقد طورت المؤشر المبادرة العالمية للتكيف التابعة لجامعة نوتردام. (ND-GAIN).

الأنشطة التي تُمول حاليا بموجب برنامج القروض والمنح في الصندوق، والتي تعتبر تمويلا مناخيا. وعلى هذا النحو، من المتوخى أن تموّل المساهمات المناخية الإضافية في المقام الأول الأنشطة المتعلقة بالتكيف، باعتبارها المجال الرئيسي الذي تطلب فيه الدول الأعضاء دعم الصندوق. وستكون إجراءات الصندوق خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي مدفوعة باستراتيجية وخطة عمل موحدتين جديدتين (2025-2030).

9. **زيادة كفاءة التصميم والإشراف والتنفيذ.** سيكون التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ جزءا من الموارد المتاحة لأي بلد، إلى جانب مخصصاته العادية بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، لاستخدامهما معا لتطوير عمليات جديدة أو تمويل إضافي خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وعلى هذا النحو، سيجري دائما استخدام التمويل التكميلي للمناخ بالاقتران مع التمويل الآخر في الصندوق لتعزيز تركيز الاستثمارات الأكبر على المناخ ولن يستخدم لتمويل مشروعات مستقلة منفصلة. ولذلك، سيجري إدماج التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ بالكامل في العملية الشاملة لتصميم المشروع وعملية الاستعراض، بما يكفل تضمين الأنشطة المناخية بالكامل في منطق المشروع في البداية، وبالتالي تمكين تحسين التصميم وتحقيق أثر أكبر. كما أن ذلك يقلل إلى أدنى حد من تكاليف المعاملات التي قد يجري تكبدها عند تعبئة أموال مناخية تكميلية من مصادر غير تابعة للصندوق، أو إضافتها في المراحل اللاحقة إلى المشروعات الجارية. وستستفيد العمليات التي تشمل التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ من الإشراف العادي ودعم التنفيذ اللذين يضطلع بهما الصندوق.

10. **الإبلاغ.** بالنظر إلى أنه من المقترح أن تكون المساهمات المناخية الإضافية جزءا من الموارد الأساسية للصندوق، سيجري الإبلاغ عن النتائج مقابل إطار إدارة النتائج للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وأطر إدارة النتائج في المستقبل، وسيجري إدماج هذه النتائج في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق وتقرير فعالية التعميم للصندوق. وسيُقدَّم تحديث عن تنفيذ المساهمات المناخية الإضافية خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيشمل تقرير العمل المناخي الذي يصدره الصندوق أيضا الإبلاغ عن المساهمات المناخية الإضافية إذ أنها تغطي جميع أنشطة الصندوق المتعلقة بالمناخ ويمكن تكييفها لإدراج آليات جديدة. وسيجري تتبع التمويل المناخي باستخدام منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

11. **الآثار على حصة التمويل المناخي في برنامج القروض والمنح.** يُقترح زيادة المستوى المستهدف للتمويل المناخي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من 40 إلى 45 في المائة على الأقل من برنامج القروض والمنح في الصندوق للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بصرف النظر عن مستوى تعبئة المساهمات المناخية الإضافية. وستُستخدم المساهمات المناخية الإضافية المقترحة لتمويل الأنشطة المصنفة على أنها تمويل مناخي بنسبة 100 في المائة.

12. **الإبلاغ عن التمويل المناخي.** يبلغ الصندوق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن التزامات التمويل المناخي الخاصة به باستخدام منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وينبغي أن يكون المساهمون الذين يستخدمون منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف قادرين على الإبلاغ عن 100 في المائة من قيمة مساهماتهم الخاصة بالمساهمات المناخية الإضافية كتمويل مناخي، عند الإبلاغ عن مساهماتهم المناخية. ويقر الصندوق بأن بعض الدول الأعضاء تفضل استخدام منهجية مؤشرات ريو لإعداد تقارير التمويل المناخي الخاصة بها. ولذلك سيوفر الصندوق تقديم تقارير إضافية بشأن حصة التمويل المناخي في برنامج القروض والمنح باستخدام استنادا إلى منهجية مؤشرات ريو خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

13. جوانب الحوكمة:

(1) **حقوق التصويت.** أشارت هيئة المشاورات إلى أن المساهمات المناخية الإضافية ستكون مؤهلة لحقوق التصويت للأسباب التالية: (1) ستُنشَأ كفئة فرعية جديدة من المساهمات الإضافية في الصندوق، على غرار المساهمات الأساسية؛ (2) ستُوفَّر وفقا لشروط الإقراض المعيارية التي تكون البلدان المتلقية مؤهلة بموجبها؛ (3) ستصبح التدفقات العائدة جزءا من الموارد الأساسية للصندوق. وتتضمن الأشكال الحالية

للمساهمات الإضافية للصندوق المساهمات الأساسية، وعنصر المنح في قروض الشركاء الميسرة، والخصم أو الائتمان نتيجة التحصيل المبكر.

~~فيما يتعلق بعدد الأصوات التي سيتم إنشاؤها للمساهمات المناخية الإضافية، يرجى من الدول الأعضاء تقديم تعقيبات على الخيارات التالية:~~

~~(أ) **الخيار 1**: تحصل المساهمات المناخية الإضافية على حقوق التصويت بنفس معدل المساهمات الأساسية العادية (100 صوت لكل 158 مليون دولار أمريكي من المساهمات)؛ أو~~

~~(أ) **الخيار 2**:~~

~~(ب)~~ على الرغم من ذلك، اعترافا بالأهمية الأولية للمساهمات الأساسية ومن أجل إدارة مخاطر الاستبدال، ستحصل جميع المساهمات المناخية الإضافية على حقوق تصويت **بنصف** معدل المساهمات الأساسية العادية (50 صوتا لكل 158 مليون دولار أمريكي من المساهمات). ويمكن تعديل صيغة إنشاء حقوق التصويت بقرار من مجلس المحافظين بأغلبية الثلثين. وأدرج ذلك الآن في مشروع قرار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى ولا يتطلب تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق. وفي جميع النواحي الأخرى، ستُحدد حقوق التصويت وفقا للصيغة المعيارية المنصوص عليها في المادة 6-3 (أ) (2) من اتفاقية إنشاء الصندوق. وتجدر الإشارة إلى أن المساهمين لا يحصلون إلا على 57 في المائة من الأصوات التي أنشئت نتيجة لمساهماتهم. وتُوزع باقي الأصوات بالتساوي بين جميع الدول الأعضاء كأصوات عضوية. وهذا يعني أن معدل 50 في المائة للمساهمات المناخية الإضافية سيكون مماثلا في النتيجة مع 20 في المائة من حقوق التصويت الممنوحة للمساهمات في نافذة العمل المناخي التابعة لبنك التنمية الأفريقي.

وستُخصص حقوق التصويت إلى الدولة العضو المساهِمة وفقا للصيغة المتفق عليها عند دفع مساهماتها المناخية الإضافية.

ولن ينشئ منح حقوق التصويت للمساهمات المناخية الإضافية عددا كبيرا من الأصوات الجديدة مقارنة بالمجموع الحالي، ولن يؤثر ماديا على التوازن بين الدول الأعضاء أو يفيد أعضاء معينين دون مبرر من حيث الصلاحيات. وطبقا لأحكام الاتفاقية، فإن 43 في المائة من أي أصوات جديدة ستكون أصوات عضوية تُوزع على جميع الأعضاء بالتساوي، وستُوزع 57 في المائة من هذه الأصوات على البلدان التي تقدم المساهمات المناخية الإضافية عند تلقي المدفوعات. ومن شأن هذا التقسيم للأصوات أن يضمن حصول بلدان القائمة جيم على ما لا يقل عن ثلث مجموع الأصوات التي أُنشئت كأصوات عضوية، وفقا للمادة 6-3 (أ) (3) من اتفاقية إنشاء الصندوق.

(2) **مخاطر الاستبدال.** للتخفيف من مخاطر الاستبدال بين المساهمات المناخية الإضافية والمساهمات الأساسية للدول الأعضاء لتجديد الموارد، من المتوقع أن تقدم الدول الأعضاء تعهدا أساسيا للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بمبلغ يعادل 100 في المائة على الأقل من أحدث مساهماتها الأساسية بالقيمة الاسمية، بالعملة التي قُدمت بها المساهمة من أجل الاستفادة من حقوق التصويت لمساهماتها المناخية الإضافية. ويضمن هذا الترتيب تجنب مخاطر الاستبدال على مستوى فرادى الدول الأعضاء. والدول الأعضاء غير القادرة على تقديم تعهد بمساهمات أساسية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بمبلغ يعادل 100 في المائة على الأقل من مساهمتها في التجديد السابق للموارد يمكن أن تقدم مساهمات إضافية مناخية ولكنها لن تحصل على حقوق التصويت المقابلة.

(3) **الصلة بالمستوى المستهدف لتجديد الموارد.** ستُدرج المساهمات المناخية الإضافية في المستوى المستهدف العام لتجديد الموارد. ومع ذلك، ستُحدد مستويات مستهدفة منفصلة واضحة في الإطار المالي للمساهمات الأساسية، والمساهمات المناخية الإضافية، وقروض الشركاء الميسرة نظرا إلى أن لكل منها دورا مميزا في التمويل العام لبرنامج القروض والمنح في الصندوق.

(4) **الموافقة على التمويل.** ستكون حوكمة المساهمات المناخية الإضافية والموافقة على القروض أو المنح الممولة من التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ مماثلة لنظيرتها في العمليات الأخرى التي يمولها الصندوق، وستقع ضمن مسؤولية المجلس التنفيذي.

(5) **مساهمات الشركاء من غير الدول الأعضاء.** يمكن للشركاء من غير الدول الأعضاء أو الشركاء الآخرين تقديم مساهمة خاصة لاستخدامها وفقا لآلية المساهمات المناخية الإضافية، بما يتماشى مع الممارسة السابقة والإطار القانوني المطبق للمساهمات الخاصة. ولن يحصل هؤلاء الشركاء على حقوق تصويت، ولن يكونوا جزءا من المستوى المستهدف لتجديد الموارد، ولن يتسنى لهم تطبيق أي شروط على استخدام الأموال، ولن يكون لهم دور في حوكمة الأموال.

14. **العلاقة مع برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وصناديق المناخ الأخرى.** بالنظر إلى إدماج المساهمات المناخية الإضافية بالكامل في الهيكلية المالية للصندوق، فستوفر وسيلة إضافية قيّمة لتعبئة تمويل مناخي إضافي من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى المساهمات الأساسية. ومع ذلك يظل برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أداة مهمة للصندوق وسيستمر استخدامه كصندوق استئماني للأموال التكميلية المتعلقة بالمناخ المقدمة من الأعضاء أو أي مصادر أخرى، بمزيد من المرونة بشأن كيفية استخدام الأموال للاستجابة لمتطلبات تخصيص محددة من المساهمين، بالرغم من عدم وجود إمكانية منح حقوق التصويت للأعضاء المساهمين في جميع الحالات. ويوفر برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أيضا أداة للاضطلاع بمزيد من الأنشطة المبتكرة، مع مجموعة واسعة من الشركاء، يمكن أن تولد دروسا وممارسات فضلى يمكن دمجها وتوسيع نطاقها باستخدام تمويل برنامج القروض والمنح، بما في ذلك المساهمات المناخية الإضافية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق تعبئة الأموال من الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، ومصادر التمويل المناخي الأخرى. وفي حين سيواصل الصندوق سعيه إلى تعبئة هذه الأموال التكميلية لأغراض المناخ، فإن هذه الأموال أقل قابلية للتنبؤ بها من الموارد الأساسية. وبينما يمكن تأمين الأموال التكميلية للعديد من البرامج القطرية وإدماجها في التمويل الشامل للمشروع/البرنامج حسب الاقتضاء بالاتفاق مع المقترض، غالبا ما توجد تحديات في مواءمة توقيت الموافقة على مصادر التمويل المختلفة هذه. ولما كانت المساهمات المناخية الإضافية جزءا لا يتجزأ من أساليب العمل العادية للصندوق، فمن شأنها أن تزيد من التمويل المتاح مقدما لجميع البرامج القطرية المؤهلة.

الجدول 1

تجمع المساهمات المناخية الإضافية بين السمات الرئيسية للمساهمات الأساسية ومساهمات برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

نوع المساهمة	*مؤهلة كتمويل مناخي بنسبة 100 في المائة*	*مؤهلة لحقوق التصويت*	*تزيد رأس مال الصندوق وقدرته على الاقتراض*	*توزع الموارد باستخدام نهج نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء*
المساهمات المناخية الإضافية	**نعم**	**نعم (50 في المائة)**	**نعم**	**نعم**
المساهمات الأساسية	لا	نعم	نعم	نعم
برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة	نعم	لا	لا	لا

ثالثا- موجز للفوائد الرئيسية والقيمة المضافة للمساهمات المناخية الإضافية

15. تعتمد المساهمات المناخية الإضافية على مجموعة أدوات التمويل المناخي الشاملة للصندوق وتكملها، بالإضافة إلى أدوات التمويل المتاحة عبر مجال التمويل المناخي الأوسع نطاقا. ولا تعد المساهمات المناخية الإضافية وحدها حلا سحريا، ولكنها ستحقق مجموعة محددة من الفوائد وقيمة مضافة للمتلقين والمساهمين والصندوق نفسه، عندما تُقدم في إطار النهج البرامجي القطري للصندوق، ويمكن أن تساعد على الحد من التجزئة وتعزيز تكامل التمويل المناخي في الهيكلية المالية للصندوق.

16. **بالنسبة للمتلقين.** من خلال المساهمات المناخية الإضافية، ستستفيد البلدان المؤهلة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من زيادة توافر التمويل المناخي بشروط تيسيرية، بما في ذلك المنح، بطريقة أكثر قابلية للتنبؤ من التمويل المعبأ كأموال تكميلية، مع الإدماج التام المسبق مع تمويل الاستثمار العادي والبرنامج القطري للصندوق من أجل تحسين الكفاءة والفعالية. وتقدم المساهمات المناخية الإضافية أيضا نهجا مدفوعا بدرجة أكبر بالطلب لتعزيز التمويل المناخي في برنامج القروض والمنح، مقارنة بمطالبة المتلقين باستخدام حصة متزايدة من المخصصات العادية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للاستثمارات المتعلقة بالمناخ، وهذا يمكن أن يقلل من مرونة الصندوق وقدرته على أن يكون مدفوعا بالطلب. وعلاوة على ذلك، سيكفل نهج نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، الذي يتضمن مؤشر الضعف الخاص بالصندوق،[157] أن تحصل البلدان التي لديها أكبر الاحتياجات وأشد مواطن الضعف، والتي غالبا ما تساهم بدرجة أقل في أزمة المناخ، على حصة من الموارد المناخية الإضافية،[158] مع استفادة العديد من البلدان الأكثر ضعفا من تمويل المنح بنسبة 100 في المائة. وسيستفيد المقترضون من زيادة توافر الموارد المقترضة نتيجة المساهمات المناخية الإضافية، نظرا لقدرة الصندوق على الاستفادة من زيادة حقوق المساهمين ~~الناتجة عن المساهمات المناخية الإضافية~~ها لزيادة الاقتراض ~~المتاحة من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة~~. ولذلك، تقدم المساهمات المناخية الإضافية حلا يفيد جميع الأطراف لكل البلدان المقترضة للاستفادة من زيادة تمويل الصندوق.

17. **بالنسبة للمساهمين.** قد تكون المساهمات المناخية الإضافية قناة فعالة لتقديم تمويل مناخي موجه إضافي لدعم جهود التكيف والتخفيف في قطاع الزراعة الصغيرة النطاق، إلى جانب الفوائد المشتركة للتنوع البيولوجي.[159] وتستفيد المساهمات المناخية الإضافية من قدرة الصندوق القوية في المسائل المالية والتنظيمية وتنفيذ البرامج، فضلا عن نظم رصد النتائج والأثر. وستركز الموارد أيضا بشكل مباشر، على غرار جميع الموارد الأساسية للصندوق، على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والدول الجزرية الصغيرة النامية المؤهلة، لذا فهي وسيلة فعالة لزيادة الاستثمارات لمواجهة تحديات المناخ والتنوع البيولوجي في أفقر البلدان، بما في ذلك البلدان التي تعاني من مديونية حرجة. كما ستدعم المساهمات المناخية الإضافية عالمية الصندوق: فإدماجها في الهيكلية المالية للصندوق يعني أنها تساهم في رأس مال الصندوق وتمكن من زيادة الإقراض من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة. ولذلك فإن المساهمات المناخية الإضافية تدعم القوة المالية العامة للصندوق وقدرته على الوفاء بمهمته الشاملة الأوسع نطاقا، كما أنها ستوفر حقوق تصويت.

18. **بالنسبة للصندوق.** من منظور تنظيمي: (1) يوفر التخصيص المسبق للمساهمات المناخية الإضافية كتمويل مناخي إضافي، إلى جانب المخصصات القطرية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، قدرا أكبر من القدرة على التنبؤ. وهذا يمكّن من اتباع نهج أكثر استراتيجية لتخطيط الموارد، ويحفز مستويات أعلى من الطموح المناخي في

[157] نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق: الأسئلة المتكررة.

[158] خلص تقرير حديث صادر عن مركز التنمية العالمية إلى أنه "لا يوجد تداخل بين البلدان العشرة الأولى الأكثر ضعفا في وجه تغير المناخ وأكبر المتلقين للتمويل المتعلق بالتكيف المقدم من صندوق استثمارات المناخ والصندوق الأخضر للمناخ. ولم تتلق ستة بلدان من بلدان المؤسسة المالية الدولية العشرة الأكثر ضعفا أي تمويل متعلق بالتكيف من صندوق استثمارات المناخ والصندوق الأخضر للمناخ. وتلقت البلدان الأربعة الأخرى مبلغا تراكميا قدره 118.01 مليون دولار أمريكي لتمويل جهود التكيف، أي 5.3 في المائة من الإجمالي الذي يمكن عنده التصنيف حسب البلد".

[159] تشمل منافع التنوع البيولوجي استعادة النظام الإيكولوجي، والتشجير، والتنويع، وإدماج القطاعات (مختلف المحاصيل والحيوانات) في نظم الزراعة، وإدارة المراعي المجتمعية والغابات، ونظم البذور.

البرامج القطرية للصندوق، ويسمح بالتكامل التام مع أساليب العمل العادية، وهو ما يزيد من كفاءة الصندوق وشركائه؛ (2) يمكن للمساهمات المناخية الإضافية، من خلال ضمان استخدامها في الأنشطة المؤهلة للتمويل المناخي بنسبة 100 في المائة، أن تساعد الصندوق على الوصول إلى مصادر إضافية للتمويل الأساسي من الدول الأعضاء (وشركاء آخرين) ربما لم تكن متاحة من قبل للمساهمات الأساسية. وعندما يقترن ذلك بمعايير إضافية واضحة للحد من مخاطر الاستبدال إلى أدنى حد، فقد يساعد ذلك على تنويع تمويل الصندوق وزيادة التمويل العام لجميع الدول الأعضاء المقترضة؛ (3) من خلال دمج التمويل المناخي ضمن موارد الصندوق الأساسية، يصبح الصندوق قادرا على ضمان أن هذا المصدر المتنامي للتمويل، الذي يتماشى تماما مع مهمة الصندوق، يستفيد بشكل أفضل من قدرات الصندوق المالية كمؤسسة مالية دولية مقارنة بالأموال التكميلية المناخية التقليدية. وبصفة خاصة، ستساهم المساهمات المناخية الإضافية على الفور في زيادة قاعدة رأس مال الصندوق، وخفض نسبة الدين إلى حقوق المساهمين، وزيادة القدرة على الاقتراض. وعلى المدى الطويل، سيكون للتدفقات العائدة للمساهمات المناخية الإضافية أثر إيجابي على سيولة الصندوق وقدرته على الالتزام بتوفير الموارد الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، سينطبق نفس المستوى المستهدف للتمويل المشترك على المساهمات المناخية الإضافية على غرار بقية عناصر برنامج القروض والمنح في الصندوق، مما يؤدي إلى زيادة التمويل المشترك المتوقع.

أسعار الصرف للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

1- لكل عملية من عمليات تجديد موارد الصندوق - من التجديد الثاني إلى التجديد الثاني عشر لموارده - اعتمد مجلس المحافظين قرارا بشأن تجديد الموارد يتضمن فقرة تحدد أسعار الصرف المرجعية الثابتة التي سيجري تطبيقها على المساهمات بالعملات القابلة للتحويل بحرية المقدمة بعملة غير الدولار الأمريكي. وقد جرى تنفيذ ذلك لمساعدة الدول الأعضاء في تحديد المستوى الذي ستتعهد به بمساهماتها. وترد فقرة مماثلة في القرار المتعلق بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

2- ووفقا للممارسة المتبعة في عمليات تجديد الموارد السابقة، تم تحديد الفترة المرجعية لسعر الصرف البالغة ستة أشهر للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لتكون الأشهر الستة السابقة مباشرة ليوم 30 سبتمبر/أيلول 2023 بما يشمل ذلك اليوم.

3- وترد أسعار الصرف في نهاية الشهر والتي حددها صندوق النقد الدولي للفترة من أبريل/نيسان إلى سبتمبر/أيلول 2023 مقابل الدولار الأمريكي لجميع العملات ذات الصلة القابلة للتحويل بحرية في الجدول 1. ويقدم الجدول 2 متوسط سعر الصرف في نهاية الشهر لفترة الستة أشهر من أبريل/نيسان إلى سبتمبر/أيلول 2020 والذي ينطبق على التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

4- وترد أسعار الصرف المرجعية الثابتة المطبقة في التجديد الثالث عشر للموارد في الجدول 1، وترد أسعار الصرف المرجعية الثابتة المطبقة في التجديد الثاني عشر للموارد في الجدول 2 كمرجع.

الجدول 1

أسعار الصرف المرجعية الثابتة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (أبريل/نيسان إلى سبتمبر/أيلول 2023)

العملة	أبريل/نيسان	مايو/أيار	يونيو/حزيران	يوليو/تموز	أغسطس/آب	سبتمبر/أيلول	متوسط الستة أشهر
دولار أسترالي	1.5129	1.5396	1.5083	1.4966	1.5420	1.5485	**1.5246**
دولا كندى	1.3578	1.3603	1.3240	1.3177	1.3531	1.3520	**1.3442**
فرنك سويسري	0.8956	0.9106	0.9010	0.8698	0.8812	0.9111	**0.8949**
رينمينبي الصيني	6.9232	7.1088	7.2603	7.1473	7.2899	7.3037	**7.1722**
كرونة دانمركية	6.7879	6.9718	6.8089	6.7612	6.8571	7.0390	**6.8710**
يورو	0.9107	0.9361	0.9203	0.9072	0.9201	0.9439	**0.9230**
جنيه استرليني	0.8023	0.8088	0.7907	0.7773	0.7886	0.81516	**0.7972**
ين ياباني	134.05	139.80	144.88	140.92	146.07	149.440	**142.52**
كرونة نرويجية	10.7376	11.2370	10.7712	10.1429	10.6551	10.6225	**10.6944**
دولار نيوزيلندى	1.6244	1.6618	1.6461	1.6205	1.6757	1.6762	**1.6508**
حقوق السحب الخاصة	0.7424	0.7533	0.7518	0.7446	0.7519	0.7605	**0.7508**
كرونة سويدية	10.2885	10.8339	10.851	10.5225	10.8668	10.8413	**10.7007**

الجدول 2

أسعار الصرف المرجعية الثابتة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (أبريل/نيسان إلى سبتمبر/أيلول 2020)

العملة	أبريل/نيسان	مايو/أيار	يونيو/حزيران	يوليو/تموز	أغسطس/آب	سبتمبر/أيلول	متوسط الستة أشهر
دولار أسترالي	1.5230	1.5017	1.4571	1.3864	1.3598	1.4068	**1.4391**
دولا كندي	1.3910	1.3787	1.3628	1.3404	1.3042	1.3339	**1.3518**
فرنك سويسري	0.9705	0.9616	0.9505	0.9083	0.9048	0.9220	**0.9363**
رينمينبي الصيني	7.0543	7.1463	7.0681	6.9855	6.8561	6.8086	**6.9865**
كرونة دانمركية	6.8577	6.6938	6.6553	6.2831	6.2344	6.3599	**6.5140**
يورو	0.9195	0.8980	0.8930	0.8440	0.8375	0.8541	**0.8744**
جنيه استرليني	0.7994	0.8114	0.8150	0.7612	0.7517	0.7793	**0.7863**
ياباني	106.58	107.14	107.72	104.55	105.37	105.79	**106.19**
كرونة نرويجية	10.2832	9.6875	9.7446	9.0583	8.7563	9.4814	**9.5019**
دولار نيوزيلندي	1.6324	1.6121	1.5562	1.4923	1.4839	1.5145	**1.5486**
حقوق السحب الخاصة	0.7319	0.7289	0.7269	0.7077	0.7048	0.7104	**0.7184**
كرونة سويدية	9.8463	9.4682	9.3490	8.6536	8.6419	8.9883	**9.1579**

أسعار الصرف في نهاية الشهر. تم تقريب أسعار الصرف إلى العلامة العشرية الرابعة.

مشروع قرار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

يرجى الاطلاع على الوثيقة IFAD13/3/R.2/Rev.1/Add.1

المبادئ التوجيهية لتقديم التعهدات، وتعهدات الأعضاء بالمساهمة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

أولا- لمحة عامة

1. يقدم هذا الملحق توجيهات بشأن عملية التعهد من أجل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ويسجل تعهدات الأعضاء بالمساهمة. وتسجل التعهدات المستلمة في الذيل الثالث من هذا الملحق.

2. وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيقبل الصندوق مساهمات إضافية من الدول الأعضاء في شكل مساهمات أساسية، ومساهمات مناخية إضافية، وعنصر المنح من قروض الشركاء الميسرة، والخصم أو الائتمان الناجم عن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية. كما تشجع الدول الأعضاء على تقديم أموال تكميلية لدعم المبادرات الأخرى ضمن برنامج العمل الأوسع للصندوق، ولكن فقط بعد زيادة مساهماتها إلى الحد الأقصى في تجديد الموارد.

ثانيا- تقديم تعهد

3. التعهد هو الإبلاغ عن نية العضو في المساهمة في تجديد موارد الصندوق. ويمكن الإبلاغ عن التعهدات خطيا من قبل ممثل مفوض للدولة العضو أو الإعلان عنها شفويا في دورة لمجلس محافظي الصندوق، أو مجلسه التنفيذي، أو في دورة لهيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد، أو في اجتماع آخر، يشهده ويوثقه اثنان من كبار موظفي الصندوق.

4. ويُدعى الأعضاء للإعلان رسميا عن تعهداتهم للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في دورة التعهدات الرئيسية التي ستعقد خلال الدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في باريس يومي 14-15 ديسمبر/كانون الأول، أو في وقت آخر، ويفضل أن يكون ذلك في موعد لا يتجاوز اليوم الأخير من فترة الستة أشهر التالية لاعتماد قرار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وتُشجع التعهدات المبكرة للمساعدة على بناء زخم إيجابي من أجل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

5. ومن أجل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، تُشجع الدول الأعضاء على التعهد بالمساهمات التالية للصندوق:

(1) **المساهمات الأساسية.** تنشئ حقوق تصويت تتعلق بالمساهمات وتشكل أغلبية موارد الصندوق. وتبقى المساهمات الأساسية خيار الصندوق المفضل للمساهمات في تجديد الموارد، نظرا إلى أنها تضمن استدامة الصندوق في الأجل الطويل وتشكل جوهر حوكمة الصندوق. وينبغي أن يتبع التعهدات بتقديم مساهمات أساسية تقديمَ وثيقة مساهمة أو الدفع النقدي المباشر.

(2) **المساهمات المناخية الإضافية.** أنشئت المساهمات المناخية الإضافية لأول مرة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق كوسيلة إضافية للمساهمة في الموارد الأساسية للصندوق، ولكن مع ضمان استخدام 100 في المائة من الأموال لدعم الاستثمارات المتعلقة بالمناخ والمؤهلة لأن تعتبر تمويلا مناخيا بما يتماشى مع منهجية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتقدم المساهمات المناخية الإضافية وفقا لشروط المساهمة في المساهمات المناخية الإضافية وطرائق استخدامها المنصوص عليها في المذكرة الملحقة بتقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

(3) **قرض الشركاء الميسر.** هو قرض يقدم من قبل دولة عضو أو مؤسسة تدعمها دولة، يشمل عنصر منحة لفائدة الصندوق. وبالنسبة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستقدم قروض الشركاء الميسرة وفقا

لشروط إطار قروض الشركاء الميسرة الوارد في الملحق الخامس من هذا التقرير والموافق عليه من قبل مجلس المحافظين. ويشمل مصطلح "مؤسسة مدعومة من الدولة" أية مؤسسة أو مؤسسة تمويل إنمائي تملكها أو تسيطر عليها دولة عضو في الصندوق، باستثناء المؤسسات المتعددة الأطراف. ولن يعتبر سوى عنصر المنحة من قرض الشركاء الميسر مساهمة في تجديد الموارد، وبالتالي مؤهلا للحصول على حقوق التصويت. وسيحتسب عنصر المنحة من قرض الشركاء الميسر باستخدام معدلات الخصم المحددة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وفقا للمعادلة المتفق عليها والواردة في الملحق الخامس بهذا التقرير. ومن المتوقع أن تقدم الدول الأعضاء التي تقدم قروض الشركاء الميسرة (بشكل مباشر أو من خلال مؤسسة تدعمها الدولة) مساهمات أساسية تساوي 80 في المائة على الأقل من حد أدنى مرجعي لمساهمة المنحة وأن تستهدف إجمالي مساهمة معادلة للمنحة (والتي تشمل مساهمة أساسية وعنصر المنحة من قروض الشركاء الميسرة) إلى الحد الأدنى على الأقل للقيمة المرجعية للمساهمة في المنحة. أما الحد الأدنى من معيار المساهمة في المنح فيجب أن يعادل 100 في المائة من متوسط المساهمة الأساسية بالعملة المحلية في آخر فترتين سابقتين لتجديد الموارد (بالنسبة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يعني ذلك متوسط المساهمات في كل من التجديدين الثاني عشر والحادي عشر لموارد الصندوق). أما الأنواع الأخرى من المساهمات، مثل المساهمات المناخية الإضافية، فلا تحتسب من أصل معيار المساهمة في المنح. ووفقا لإطار قروض الشركاء الميسرة، لن تقبل سوى قروض الشركاء الميسرة التي تبلغ قيمتها 20 مليون دولار أمريكي أو أكثر. وينشئ عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة حقوق تصويت بالمبلغ المعادل. ويخصص المبلغ الكامل للأموال المقدمة في شكل قروض الشركاء الميسرة للبلدان المتلقية من الصندوق من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء كجزء من الموارد الأساسية للصندوق.

6. ويرجى من جميع الجهات المانحة التي تنظر في تقديم قروض الشركاء الميسرة مناقشة تفاصيل تلك القروض مع إدارة الصندوق قبل انعقاد دورة التعهدات لضمان إيفاء القروض بالمعايير المتفق عليها. وترد في الذيل الثاني من هذا الملحق معلومات إضافية عن التعهد من أجل قروض الشركاء الميسرة.

7. كما تشجع الدول الأعضاء على تقديم أموال تكميلية وأنواع أخرى من المساهمات لدعم برنامج العمل الأوسع للصندوق، ولكن فقط بعد زيادة مساهماتها إلى الحد الأقصى في تجديد الموارد. ولا ينشأ عن أشكال المساهمة الأخرى هذه حقوق تصويت، ولن تحتسب من أصل المستوى المستهدف من التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

8. **المساهمات الخاصة.** خلال فترة تجديد الموارد، قد يقبل المجلس التنفيذي، بالنيابة عن الصندوق، مساهمات في موارد الصندوق من دول غير أعضاء أو مصادر أخرى (المساهمات الخاصة).

9. **إطار القدرة على تحمل الديون.** لقد أنشأ الصندوق آلية للتمويل المسبق يستند بموجبها التمويل المقدم للبلدان المؤهلة لتلقي المنح إلى التزامات مسبقة من أجل ضمان السداد الكامل لجميع مشروعات إطار القدرة على تحمل الديون الموافق عليها حتى نهاية التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وتأمين التمويل المسبق للمنح الجديدة. وستستخدم المساهمات الأساسية للدول الأعضاء للتعويض عن أموال إطار القدرة على تحمل الديون السابقة وتمويل الالتزامات الجديدة. وبالنسبة للدول الأعضاء التي لها تعويضات مستحقة نتيجة لتطبيق إطار القدرة على تحمل الديون في إطار التجديد العاشر لموارد الصندوق والتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ستخصم تلك التعويضات من مساهماتها في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وفقا لقرارات تجديد الموارد ذات الصلة.

10. **تعيين المساهمات وأسعار الصرف.** بما يتماشى مع قرار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستعيّن الدول الأعضاء مساهماتها بما يلي: (أ) حقوق السحب الخاصة؛ (ب) عملة تستخدم في تقييم حقوق السحب الخاصة؛ أو (ج) عملة العضو المساهم إذا كانت تلك العملة قابلة للتحويل الحر، ولم يشهد العضو معدل تضخم يتجاوز نسبة 10 في المائة سنويا في المتوسط في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2021 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، كما يحدده الصندوق.

11. أما بالنسبة لسعر الصرف الذي سيطبق، فستقيّم الالتزامات والتعهدات المقدمة على أساس متوسط سعر صرف نهاية الشهر لصندوق النقد الدولي على مدى فترة الستة أشهر السابقة لاعتماد قرار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (1 أبريل/نيسان إلى 30 سبتمبر/أيلول 2023) بين العملات التي ستحوّل إلى الدولار الأمريكي، مع تقريبها إلى العشر الرابع. وترد أسعار الصرف التي ستطبق في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في الملحق الثامن.

12. **الأصوات الجديدة.** سيجري إنشاء أصوات تجديد موارد جديدة فيما يتعلق بالمساهمات الأساسية، والمساهمات المناخية الإضافية، والخصم أو الائتمان الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية وعنصر المنح لأي قرض من قروض الشركاء الميسرة المقدمة في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وفقا لشروط قرار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وتوزع الأصوات فقط بعد دفع المساهمات.

13. **وثيقة المساهمة.** التعهدات ليست ملزمة وبالتالي ينبغي أن تدعم إما بوثيقة مساهمة أو بدفعة مباشرة بالكامل من الدولة العضو. وتحدد وثيقة المساهمة مبلغ مساهمة الدولة العضو بموجب شروط وأحكام قرار تجديد الموارد وهي ملزمة قانونيا. كما تحدد وثيقة المساهمة شروط المساهمة (فئة المساهمة، وطريقة الدفع، واحتياطي المساهمات، إن وجد، وعدد الأقساط والجدول الزمني).

14. من المهم أن تودع الدول الأعضاء وثائق مساهمتها حتى يبدأ نفاذ عملية تجديد الموارد. ولا يبدأ نفاذ عملية تجديد الموارد إلا عندما يمثل مكافئ المبلغ الإجمالي بالدولار الأمريكي لوثائق المساهمات المودعة لدى الصندوق، أو المدفوعات التي يتلقاها، ما لا يقل عن 50 في المائة من التعهدات المستلمة اعتبارا من ستة أشهر بعد اعتماد قرار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ولا تصبح الموارد في إطار أي عملية تجديد متاحة لعقد الالتزامات إلا نفاذ عملية تجديد الموارد.

15. لمزيد من المعلومات عن المساهمة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يرجى الاتصال بالسيد Ronald Hartman، مدير شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد (r.hartman@ifad.org) أو فريق تجديد الموارد في الصندوق (replenishment@ifad.org).

مسودة خطاب التعهد

السيد رئيس الصندوق،

يسرني أن أبلغكم بأن حكومة [اسم البلد] تعتزم تقديم مساهمة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق:

المساهمة

ستكون المساهمة (اشطب إن كان لا ينطبق):

- مساهمة أساسية بقيمة:

[*المبلغ بالدولار الأمريكي أو بعملة أخرى*]

- مساهمة مناخية إضافية بقيمة:

[*المبلغ بالدولار الأمريكي أو بعملة أخرى*]

التسديد

ونحن نعتزم (اشطب إن كان لا ينطبق) [تسديد دفعة مسبقة واحدة] [تسديد دفعات مسبقة منفصلة لكل نوع من أنواع المساهمة] [إيداع وثيقة مساهمة تؤكد مبلغ المساهمات، وطريقة الدفع، وعدد الأقساط والجدول الزمني.]

قرض الشركاء الميسر (اشطب إن كان لا ينطبق)

وتعتزم حكومة [*اسم البلد*] أيضا تقديم قرض من قروض الشركاء الميسرة بمبلغ [*دولار أمريكي أو عملة أخرى*]. وترد التفاصيل في نموذج التعهد المرفق والخاص بقروض الشركاء الميسرة.

مع أطيب التحيات،

التعهد بتقديم قروض الشركاء الميسرة

1- **التعهد بتقديم قروض الشركاء الميسرة.** من أجل تيسير التسجيل السريع والدقيق لقروض الشركاء الميسرة، يرجى من الجهات المانحة التي تعتزم تقديم تعهدات شفوية بشأن قروض الشركاء الميسرة أن تكمل أيضا نموذج التعهد الخاص بقروض الشركاء الميسرة (انظر أدناه).

2- وتُشجَّع الجهات المانحة على تزويد إدارة الصندوق بنسخة من نموذج التعهد مستكملا **قبل** انعقاد الاجتماع الذي سيجري الإعلان عن التعهد خلاله، لا سيما إذا كانت هناك حاجة إلى جدول صرف مخصص. وسيظل مشروع نموذج التعهد سريا تماما حتى تعلنه الجهة المانحة. ويجوز للجهات المانحة أيضا أن تقدم نسخة من نموذج التعهد مستكملا في الدورة. وسيتعين على الجهات المانحة وإدارة الصندوق التحقق من جميع التعهدات المتعلقة بقروض الشركاء الميسرة قبل انتهاء الدورة وتأكيد ما إذا كانت تتماشى مع إطار قروض الشركاء الميسرة. ويتعين على العضو الذي يقدم قرض الشركاء الميسر أن يودع وثيقة مساهمة بمبلغ مساهمته الأساسية قبل الدخول في اتفاقية بشأن قرض الشركاء الميسر مع الصندوق.

3- ويُطلب من الجهات المانحة إعلان تعهداتها بتقديم قروض الشركاء الميسرة باتباع المبادئ التوجيهية التالية واستخدام نموذج التعهد الخاص بقروض الشركاء الميسرة المتاح أدناه:

(1) **عملة قرض الشركاء الميسر:** يرجى الإشارة إلى عملة قرض الشركاء الميسر. ويقبل الصندوق بالدرجة الأولى قروض الشركاء الميسرة بحقوق السحب الخاصة، والدولار الأمريكي، واليورو، التي تطابق عملة تعيين قروض الصندوق. وبدلا من ذلك، سيُنظر في قروض الشركاء الميسرة المعينة بالعملات الأخرى لسلة حقوق السحب الخاصة (الين الياباني، والجنيه الإسترليني، والرنمينبي الصيني) أو أي عملة أخرى، رهنا بقدرة الصندوق المقدّرة على مبادلة هذه القروض بالدولار الأمريكي أو اليورو. وسيستند مكافئ حقوق السحب الخاصة إلى سعر الصرف المرجعي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

(2) **مبلغ قرض الشركاء الميسر:** يرجى الإشارة إلى إجمالي مبلغ قرض الشركاء الميسر بالعملة المختارة.

(3) **فترة السماح لقرض الشركاء الميسر وأجل استحقاقه:** هناك خياران ممكنان للجهات المانحة. يمكن للجهات المانحة اختيار قرض الشركاء الميسر مع: (1) فترة سماح مدتها 5 سنوات وأجل استحقاق مدته 25 سنة (5-25)؛ أو (2) فترة سماح مدتها 10 سنوات وأجل استحقاق مدته 40 سنة (10-40).

(4) **سعر القسيمة/الفائدة لقرض الشركاء الميسر** (بعملة القرض): يرجى الإشارة إلى سعر الفائدة على قرض الشركاء الميسر بعملة القرض.[160]

(5) **فترة سحب قرض الشركاء الميسر:** يرجى الإشارة إلى عدد السنوات التي سيتم سحب قرض الشركاء الميسر خلالها (سنة أو سنتان أو ثلاث سنوات).

4- وإذا كنت بحاجة إلى مزيد من المساعدة في احتساب تعهدات قروض الشركاء الميسرة، يرجى الاتصال بفريق تجديد الموارد في الصندوق (البريد الإلكتروني: replenishment@ifad.org).

[160] إذا كان سعر قسيمة قرض الشركاء الميسر أعلى من الحد الأقصى لسعر القسيمة المحدد في إطار قروض الشركاء الميسرة، يجب أن تتضمن مساهمات المنح التي تقدمها الجهة المانحة موارد إضافية كافية تتجاوز الحد الأدنى المحدد في الإطار وقدره 80 في المائة، وذلك للأغراض التالية: خفض سعر القسيمة على قرض الشركاء الميسر، أو توفير حجم أكبر من القرض إذا كان الحد الأقصى لسعر قسيمة قرض الشركاء الميسر بموجب الإطار سالبا بعملة القرض.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

نموذج التعهدات الخاص بالتجديد الثالث عشر للموارد بشأن
قرض الشركاء الميسر

لا يُستكمل إلا إذا كان ينطبق

1- **عملة قرض الشركاء الميسر**

أدخل العملة

2- **مبلغ قرض الشركاء الميسر**

أدخل المبلغ (بالملايين)

3- **فترة السماح لقرض الشركاء الميسر وأجل استحقاقه**

أدخل إما 5-25 أو 10-40

4- **سعر القسيمة/الفائدة لقرض الشركاء الميسر بعملة القرض***

أدخل السعر

5- **فترة سحب قرض الشركاء الميسر بالسنوات**

أدخل سنة أو سنتان أو ثلاث سنوات

---

* إذا كان سعر قسيمة قرض الشركاء الميسر أعلى من الحد الأقصى لسعر القسيمة المحدد في إطار قروض الشركاء الميسرة، يرجى الإشارة إلى الترتيبات التي وُضعت للوفاء بمتطلبات الإطار (أي موارد إضافية في شكل منح لخفض سعر القسيمة أو حجم أكبر للقرض إذا كان أقصى سعر فائدة لقرض الشركاء الميسر بموجب الإطار سالبا بعملة قرض الشركاء الميسر). وسوف تؤكد الإدارة ما إذا كانت الترتيبات تتواءم مع إطار قروض الشركاء الميسرة.

التعهدات المستلمة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق حتى تاريخ ~~12 سبتمبر/أيلول~~ 17 أكتوبر/تشرين الأول 2023

1- يقدَّم وضع تعهدات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق المستلمة حتى ~~28 يونيو/حزيران~~17 أكتوبر/تشرين الأول 2023 لعلم هيئة المشاورات. وسيُحدَّث وضع تعهدات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بانتظام ويُنشَر على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء. كما سيحدّث وضع التعهدات في دورة مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2024 ليعكس التعهدات الإضافية المعلنة/المستلمة حتى ذلك الوقت.

2- ويجري حساب القيمة الإجمالية للتعهدات المستلمة بالدولار الأمريكي في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على أساس أسعار الصرف الرسمية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الواردة في الملحق الثامن. ويجري حساب القيمة الإجمالية للتعهدات المستلمة بالدولار الأمريكي في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على أساس أسعار الصرف الرسمية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.[161]

[161] ترد أسعار الصرف الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في الملحق الرابع بتقرير التجديد الثاني عشر للموارد (GC 44/L.6/Rev.1).

الجدول 1

تعهدات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق المستلمة حتى ~~12~~ سبتمبر/~~أيلول~~ 17 أكتوبر/تشرين الأول 2023*

	التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق			التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق		
الدولة العضو	*عملة التعهد*	*المجموع بعملة التعهد*	*مجموع التعهدات بالدولار الأمريكي***	*عملة التعهد*	*المجموع بعملة التعهد*	*مجموع التعهدات بالدولار الأمريكي***
كمبوديا	الدولار الأمريكي	1 000 000	1 000 000	الدولار الأمريكي	600 000	600 000
كابو فيردي	الدولار الأمريكي	34 707	34 707		23 138	23 138
كوت ديفوار	الدولار الأمريكي	1 000 000	1 000 000	الدولار الأمريكي	216 633	216 633
جمهورية الكونغو الديمقراطية	الدولار الأمريكي	500 000	500 000	الدولار الأمريكي	500 000	500 000
~~النيجر~~جيبوتي	~~فرنك الجماعة المالية الأفريقية~~ الدولار الأمريكي	~~100~~ 000 ~~000~~	100 000	~~فرنك الجماعة المالية الأفريقية~~ الدولار الأمريكي	~~100 000~~10-000	~~174 356~~ 10 000
فرنسا	الدولار الأمريكي	150 000 000	150 000 000	الدولار الأمريكي	106 000 000	106 000 000
غانا	الدولار الأمريكي	600 000	600 000	الدولار الأمريكي	2 000 000	2 000 000
غينيا بيساو	الدولار الأمريكي	100 000	100 000	آخر تعهد للتجديد الرابع لموارد الصندوق		– 25 000
النيجر	فرنك الجماعة المالية الأفريقية	164 926	100 000 000	فرنك الجماعة المالية الأفريقية	100 000 000	174 356
النرويج	الكرونة النرويجية	90 888 689	972 000 000	الكرونة النرويجية	648 000 000	68 196 887
جنوب السودان	الدولار الأمريكي	100 000	100 000	الدولار الأمريكي	50 000	50 000
إسبانيا	اليورو	21 668 472	20 000 000	اليورو	**3 491 313	3 992 810
طاجيكستان	الدولار الأمريكي	10 000	10 000	الدولار الأمريكي	3 000	3 000
المجموع (بالدولار الأمريكي)			**266 166 795**			**181 766 824~~1 543 989~~**

* من المسلَّم به أن بعض التعهدات الواردة في الجدول قد تخضع لعمليات الموافقة.

~~**ستدرج المبالغ بالدولار الأمريكي لكل التعهدات عند تحديد أسعار الصرف للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق~~

** تعهدت إسبانيا بمبلغ 5 ملايين يورو للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ولكن تم استخدام جزء منه لتعويضات إطار القدرة على تحمل الديون من عمليات تجديد الموارد السابقة بما يتماشى مع القرارات ذات الصلة